الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٥

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

International Research Foundation

FRASER INSTITUTE

الحـريــة الاقتصــاديــة

في العالم العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي،
ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية
مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان
معهد فريزر
٢٠١٥

جميع حقوق الطبع محفوظة لمعهد فريزر، ولا يجوز إعادة إنتاج هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال دون الحصول على تصريح خطي بذلك، فيما عدا ما يجاز اقتباسه من عبارات قصيرة في المقالات أو المراجعات النقدية.

هذا التقرير يعبر عن آراء المؤلفين وهو ثمرة جهد كل منهم على حدة، ولا يعكس بالضرورة رؤية معهد فريزر أو وجهة نظر مموليه ومجلس إدارته وفريق العمل به، ولا يشمل بأي حال ما يشير إلى أن المعهد ومموليه ومديريه وفريق عمله من مؤيدي أو معارضي إصدار أي وثيقة أو من مؤيدي أو معارضي أي حزب أو مرشح سياسي على وجه التحديد.

يعمل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي، والذي تعهد بالشق الأكبر من هذا الإصدار، في مجال الترويج للاستثمار بسلطنة عمان، ولذلك أحجم عن حساب المؤشر خشية تعارض الأمر مع مجال عمله مع أنه أجرى معظم التحليل الوارد في هذا التقرير.

تاريخ الإصدار: ديسمبر ٢٠١٥

تصميم الغلاف: بيل راي

الناشر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: عمارة ٧٣٩٩، شارع ٢٨ المتفرع من شارع ٩، المقطم، القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: mahrosa@mahrosa.com

عن الإصدار
المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي
الناشر: معهد فريزر
تاريخ الإصدار: ٢٠١٥
رابط النسخة الإلكترونية: <http://www.freetheworld.com> و <http://www.fraserinstitute.org>

معلومات الفهرسة
ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨ –
الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٥ / سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون
ISBN 978-0-88975-368-6 (طبعة ٢٠١٥)

الفهـرس

نبذة عن المؤلفين ٤
شكر وتقدير ٦
نبذة عن الناشرين ٧
مقدمة ٩
بحث في الحرية الاقتصادية ٢٠
ملخصات الدول ٢٤
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ٣٥
جداول بيانات الدول ٤٠
الملحق: الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات ٩٠
المراجع ١٠٥

نبذة عن المؤلفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي على مجموعة من الدرجات العلمية في الاتصالات السلكية واللاسلكية والعلوم الإنسانية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة والاقتصاد من جامعات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. عمل الإسماعيلي رئيسًا تنفيذيًا للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية بدءًا من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٦ عين نائبًا لرئيس مجلس إدارة المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ورئيسًا تنفيذيًا للمركز، وفي عام ٢٠١٢ شغل منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، كما أسس معالي الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي وترأس مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان، ويشرف بعضوية مؤسسة فولبرايت فاميلي للسلام العالمي بالولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية مجلس إدارة معهد فريزر بكندا. نشر معالي الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي عديد من الأبحاث التي تناولت تفاعل الثقافات المختلفة والإدارة والاقتصاد، كما نشر خمسة كتب تناول فيها الثقافة التنظيمية للشركات والدين والتاريخ، وأصدر مؤخرًا بحث الحرية الاقتصادية والنتائج الاقتصادية الاجتماعية في العالم العربي والذي نال عنه درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة نورث أمبيريا آند نيوكاسل، كما عمل بمناصب إدارية في عدة شركات تعمل بمجال الخدمات المالية والطاقة.

يعمل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي والذي تعهد بالشق الأكبر من هذا الإصدار في مجال الترويج للاستثمار بسلطنة عمان، ولذلك أحجم عن حساب المؤشر خشية تعارض الأمر مع مجال عمله مع أنه أجرى معظم التحليل الوارد في هذا التقرير.

عزان بن قاسم البوسعيدي

عمل عزان بن قاسم البوسعيدي خبيرًا اقتصاديًا في عديد من إدارات البحث والاستثمار والتسويق في سلطنة عمان، كما يشغل منصب العضو المنتدب بمؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان؛ وهي مؤسسة تُعنى بدراسة القضايا الكبرى والهامة وتحليلها، كما شغل منصب المدير العام للبحوث والخدمات الآلية بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وقد حصل على شهادة علم الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، ونال درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد باسكتلندا.

ميغيل سيرفانتس

ميغيل سيرفانتس رجل اقتصاد يعمل في مجال البحوث الدولية بمعهد فريزر، وقد حصل على درجة البكالوريوس والماجيستير في علم الاقتصاد من جامعة تكساس بمدينة الباسو، وعمل محاضرًا في فانييه كوليدج وكلية الأعمال التابعة لجامعة اتش إي سي مونتريال، وعمل منسقًا مساعدًا لتقارير المسح السنوي لشركات التعدين الصادرة عن معهد فريزر في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و٢٠٠٩/٢٠١٠، و٢٠١٠/٢٠١١، و٢٠١١/٢٠١٢، و٢٠١٣، وتقارير المسح العالمي لقطاع النفط الصادرة عن معهد فريزر في ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣، و٢٠١٤، وتقارير الحرية الاقتصادية في العالم العربي الصادرة في ٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣، و٢٠١٤، وهو مرشح الآن لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة مونبلييه.

فريد ماكماهون

يشغل فريد ماكماهون منصب نائب رئيس معهد فريزر لأبحاث الحرية الاقتصادية دكتور مايكل أ. ووكر، ويدير مشروع الحرية الاقتصادية الذي يتبناه المعهد والذي يشارك في نشر التقارير السنوية للحرية الاقتصادية على مستوى العالم، والحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية، وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي الذي بين أيدينا، ويعمل في تنسيق شبكة الحرية الاقتصادية التي تضم مجموعة من المؤسسات والمعاهد المعنية في نحو ٩٠ بلدًا وإقليمًا. كتب فريد ماكماهون عديدًا من الكتب من بينها "*Looking the Gift Horse in the Mouth: The Impact of Federal Transfers on Atlantic Canada*" والذي نال عنه جائزة السير أنتوني فيشر التذكارية العالمية لكتب السياسات العامة، وكتاب "*Road to Growth: How Lagging Economies Become Prosperous*" والذي قدم له رئيس الوزراء الأيرلندي الأسبق جون بروتون، وكتاب "*Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy*" والذي قدم له روبرت ماندیل الحائز على جائزة نوبل.

شكر وتقدير

يشكر المؤلفون مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية بالقاهرة بمصر لجعل هذا الكتاب يرى النور وبالتحديد نشكر د. رينيه كلاف، المدير الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا بالقاهرة، للدعم الذي قدّمه.

كما يتقدمون بالشكر لمايكل ا. والكر المدير الأسبق لمعهد فريزر، وجيمس جوارتني من جامعة فلوريدا، وروبرت لوسون من جامعة ساوثرن ميثوديست لما قدموه من أفكار ودعم لهذا المشروع.

هذا التقرير يعبر عن أراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة رؤية معهد فريزر أو وجهة نظر مموليه ومجلس ادارته وفريق العمل به، ولا يشمل باي حال ما يشير إلى ان المعهد ومموليه ومديريه وفريق عمله من مؤيدي أو معارضي اصدار أي وثيقة أو من مؤيدي أو معارضي أي حزب أو مرشح سياسي على وجه التحديد.

نبذة عن الناشرين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير هادفة للربح وغير حكومية ملتزمة بتعزيز القيم والسياسات الليبرالية، وتم تأسيسها في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وحازت المؤسسة على سمعة واسعة في جميع أنحاء العالم في تعزيز الحرية.

ولخلق مجتمع منفتح، فان أطر عمل المؤسسة تتمحور حول المبادئ الليبرالية ورسالتها التي تتضمن التسامح المتبادل وقبول التنوع، وأثبتت المبادئ الأساسية للمؤسسة مثل حماية حقوق الأنسان وتطبيق سيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة، أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل في الحياة العامة والشخصية على مر القرون، ويتم العمل في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار في ألمانيا وفي مكاتب المؤسسة في أكثر من ٥٠ دولة في أنحاء العالم.

الموقع الإلكتروني: www.freiheit.org

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان عام ٢٠٠٥ بوصفها مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية تهدف إلى إجراء أبحاث تتناول القضايا الاقتصادية المحلية والدولية مع إيلاء جُل تركيزها لقضايا العالم العربي، وقد وضعت المؤسسة جدولها لأعمال البحث والعلاقات العامة على أساس جامع معتمدة على ثمار جهود فريق الباحثين والمجلس التحريري وكبار الأعضاء، وراعت التنظيم العملي مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وفي غيرها من أرجاء العالم، والمؤسسة هي العضو الإقليمي بشبكة الحرية الاقتصادية بمعهد فريزر.

تتلخص رؤية مؤسسة البحوث الدولية في الاستفادة من ترويج الحرية الاقتصادية لخلق موارد مالية وفرص عمل، وتعتمد رسالتها على تقدير أثر السياسات الاقتصادية الحرة التي تعمل بموجبها الأسواق التنافسية في رفاهة الفرد وبحث هذا الأثر والتعريف به على المستوى العالمي.

يتألف مجلس أمناء مؤسسة البحوث الدولية من مجموعة شخصيات بارزة من مختلف المنظمات العاملة بالقطاع الخاص، وقد شرعت المؤسسة في إنشاء شبكة من الباحثين الأكاديميين لتيسير القيام بمشروعات البحث التي ستخدم المؤسسة في مسعاها نحو دراسة القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: www.omanirf.org

معهد فريزر

يمكن إيجاز رسالة المعهد في تحسين جودة حياة أفراد الشعب الكندي وأسرهم ودعم الأجيال المستقبلية بالبلاد، ويعمل المعهد على تحقيق هذه الرسالة عن طريق دراسة آثار السياسات والشراكات الحكومية وآثار اختيارها في رفاهة أفراد الشعب الكندي وتقييم هذه الآثار ونشرها، وقد تأسس المعهد عام ١٩٧٤ بوصفه منظمة بحثية تعليمية مستقلة تنتشر فروعها في أمريكا الشمالية وعبر الشركاء الدوليين البالغ عددهم ٩٠ دولة، ويعتمد تمويل المعهد على الضرائب المستقطعة من آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات، وحفاظًا على استقلالية المعهد لا يقبل المعهد أي منح حكومية ولا يقبل بأي عقود لتمويل أبحاثه.

الموقع الإلكتروني: http://www.fraserinstitute.org; http://www.freetheworld.com

البريد الإلكتروني: info@fraserinstitute.org

تـــــــــــويتر: @fraserinstitute

مقدمة

يحتاج العالم العربي إلى رؤية اقتصادية جديدة تدفع به إلى الأمام، ويهدف مشروع الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلى المساعدة في تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس بترسيخ أسواقٍ حرة مفتوحة تخلق الأمل وتدعم تكافؤ الفرص للجميع، ويهتم هذا التقرير بتقديم تقدير تجريبي سليم للسياسة الاقتصادية، بحيث يتسنى التمييز بين مزاعم الإصلاح الزائفة ومساعي الإصلاح الصادقة التي من شأنها أن تدعم الرخاء وتخلق مناخًا للشراكة وتوفر فرص العمل.

إن المجتمعات العربية والإسلامية لها تاريخ تجاري حافل يشيد بأثر الأسواق المفتوحة في حياة كافة طبقات المجتمع وحتى أكثرها تواضعًا، إلا أن العقود الأخيرة شهدت سيطرة بعض النخب على النشاط التجاري لخدمة مصالحها الشخصية بكثير من الدول العربية، حيث استغلت هذه النخب الأنظمة المجحفة وفساد سيادة القانون لحرمان غيرهم من أي فرص.

تشق الحرية الاقتصادية سبيلًا نحو غد أفضل وأكثر رخاءً واستقرارًا وحرية، ويمكن صياغة تعريفها في عبارات مبسطة بقول إنها قدرة الأفراد والأسر على تحمل مسؤولية مصائرهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم، حيث يتسنى لهم ممارسة البيع والشراء في السوق دون تمييز أو بدء عمل تجاري أو التوقف عن مثله أو العمل مع من يرغبون أو استئجار من يرغبون استئجاره أو الحصول على استثمارات أو توظيف أموالهم في اتجاهات أخرى.

للحرية الاقتصادية تاريخ واقعي يثبت قدرتها على تحسين حياة البشر وتحريرهم من التبعية ومنحهم مزيد من الحريات وتوجيههم إلى إرساء قواعد الديمقراطية كما سنتناول لاحقًا في هذا التقرير، غير إن الكثيرين في العالم العربي، لسوء الحظ، يؤمنون بأن بلدانهم قد مرت بالفعل بفترة من إصلاح السوق الحرة ولكن هذه الفترة لم تجدي نفعًا في إصلاح الأحوال الاقتصادية، وهذا الفهم المغلوط يحرم آخرين من البدائل الاقتصادية والرؤية المستقبلية.

في واقع الأمر كان الإصلاح في كثير من الأحيان مجرد زعم كاذب؛ فقبل الربيع العربي كان "الإصلاح" الاقتصادي في غالب الأمر لا ينم إلى عن المحسوبية المتخفية خلف ستار الأسواق الحرة، أي أن كثير من الدول استبدلت سيطرة النخبة على الاقتصاد عبر الحكومة بسيطرة النخبة على الاقتصاد بطريق المحسوبية بمعنى تسليم أصول الدولة لأصدقاء النظام الحاكم ومؤيديه وأقاربه وتيسير احتكارهم السوق وإتاحة الفرص

الريعية لهم، وهو ما يعني حماية الامتيازات الخاصة دون إطلاق مبادرات حقيقية لتنفيذ المشروعات، وقد روجت الحكومات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لهذا النهج تحت مسمى إصلاح "السوق الحرة"[١]، إلا أنه بإمعان النظر في الجداول التي يضمها هذا التقرير يتضح أن كثيرًا من البلدان لم تشهد أي إصلاح حقيقي أو لم تشهد سوى إصلاح طفيف في معظم جوانب سياستها الاقتصادية.

تظهر الجداول أن بعض البلدان شهدت حدوث زيادة واضحة في تجريد الدولة من مشروعاتها وفتح السوق عن طريق اتباع نهج الخصخصة، وهو أمر مضلل في الغالب لأن النخب القديمة استولت ببساطة على الأصول "المخصخصة" وواصلت سيطرتها على الاقتصاد من خلف ستار المحسوبية، مما أسفر عن نتائج تخالف مساعي الحرية الاقتصادية تمام المخالفة أدت إلى قمع الأغنياء وأصحاب السلطة حريات من عداهم واستيلائهم على ما يتاح لهم من فرص.

تقدم البيانات التي يشملها هذا التقرير مقياسًا موثوقًا للسياسات الاقتصادية المنفذة على أرض الواقع، وتعلل هذه البيانات وتطورات أخرى أسباب مواصلة الأمل؛ إذ أن بعض البلدان العربية اكتسبت ولو قدرًا طفيفًا من الحرية الاقتصادية وظهرت بها مجموعة من نماذج توزيع الأدوار منذ ثورات الربيع العربي؛ فنرى على سبيل المثال لا الحصر أن الإمارات العربية المتحدة والأردن سارعتا لتصلا إلى المراكز العشرة الأولى في المؤشر العالمي، بينما احتلتا المركزين الأول والثاني بين دول العالم العربي بطبيعة الحال، كما واصلت سلطنة عمان عملها الدائب نحو تطوير أنظمتها لتغدو أحد قادة المنطقة في الوقت الحالي.

فوائد الحرية الاقتصادية

عوّل نحو ٥٠٠ مقال علمي وسياسي على ما ورد في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم منذ إصدارنا إياه في ١٩٩٦ وعلى ما نشرناه مؤخرًا من مؤشرات على المستويين المحلي والإقليمي بهدف سبر غور العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من المترتبات الاجتماعية الاقتصادية، وقد أظهرت الدراسات المدعمة بالحقائق المنشورة في الصحف الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تروج لمجموعة من النواتج الإيجابية من بينها النمو وخلق فرص العمل والرخاء، إذ يغدو الرابط بين الحرية الاقتصادية ورخاء الشعوب غير مثير للدهشة، لأن الأفراد والأسر يتسنى لهم العناية بشؤونهم على النحو الأفضل متى ما أتاح لهم المناخ حرية إدارة شؤونهم دون قيود خارجية، حيث أثبتوا بدوافعهم وبراعتهم في حال توفر هذا المناخ أن لديهم قدرة على إدارة

[١] انظر على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨.

شؤونهم تفوق قدرات التخطيط الحكومي أو الأنظمة التي تسودها الأسواق المقيدة والاحتكار وتدعمها المحسوبية.

إلا أن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد علوم الاقتصاد النظرية؛ فهي تملك قيم جوهرية وروابط معقدة مقارنةً مع ما عداها من الحريات، فلابد أن يتمتع الأفراد والأسر بحقهم الفطري في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تمس حياتهم، ومتى تسنى لهم ذلك تحرروا من تبعيتهم للحكومة وفُتح أمامهم باب لمزيد من الحريات، وهكذا ينجلي أن الحرية الاقتصادية خطوة أساسية لهؤلاء الساعين نحو ترسيخ الحرية والديمقراطية في مجتمع آمن ومستقر ورغد كما ستثبت الأدلة لاحقًا في هذا التقرير، فالحرية الاقتصادية تدعم هذه الأهداف دعمًا مباشرًا وتعزز رخاء الشعوب والذي يدعم بدوره الديمقراطية والاستقرار ونمو الحريات.

تدعم الحرية الاقتصادية ذاتها بمرور الوقت حريات أخرى وترسخ الديمقراطية والاستقرار عبر تغيير طريقة عمل المجتمعات؛ فحين تقوّض الحكومات أو رؤوس أموال المقربين من النظام الحاكم قدرة الفرد على الحصول على عمل أو بدء عمل تجاري أو الحصول على ترقية أو قدرته على إطعام أسرته أو إيجاد مسكن لها أو كسائها أو ما شابه؛ تظهر أيادي الحكومة ومؤيديها لقمع الحرية والديمقراطية ما يؤدي إلى إشعال فتيل الغضب كما حدث في عدد من أنحاء العالم العربي، وعلى الجانب الآخر تفك الحرية الاقتصادية قيود تبعية الشعب للحكومة والمقربين من النظام الحاكم وتتيح لأفراده حرية اتخاذ قراراتهم وتبني وجهات نظرهم.

إن افتقار أي مجتمع للحرية الاقتصادية من شأنه أن يغير قواه المحركة، فمتى أصبح بمقدور الأفراد تقرير خياراتهم الاقتصادية بإرادتهم تسنى لهم تحقيق الكسب بإنتاج السلع وتوفير الخدمات اللازمة في مناخ صرف حر، وتظهر فئات أخرى من الزبائن والموردين والعملاء، وبمرور الوقت تسود أجواء السعة والشعور العام بالمواطنة.

من ناحية أخرى عند سيطرة الحكومات أو أصدقاء النظام الحاكم المتخفين خلف ستار المحسوبية على الاقتصاد ينمو الاقتصاد نموًا بطيئًا وقد لا يحقق أي معدلات نمو على الإطلاق، وتتصارع الأفراد والجماعات مع بعضها بعضًا على الثروات والامتيازات، ولا يحقق الأفراد أي كسب سوى بتكوين العلاقات وسلب فرص الآخرين وتعسير حياتهم، ولا يحقق الفرد مكاسب لتميزه الفردي في أغلب الأحوال بل بانتمائه إلى جماعات نفعية ريعية سواء كانت اقتصادية أم عرقية أم دينية، ومن ثم يدب الصراع بين هذه الجماعات كما هو الحال في عديد من أرجاء العالم.

يعني ذلك أن تحقيق أفضل النتائج في ظل الحرية الاقتصادية يعتمد على عمل شطيرة كبيرة تكفي الجميع، فيما لا تأتى هذه النتائج في غياب الحرية الاقتصادية سوى باقتطاع الفرد شريحة أكبر من الشطيرة مجردًا بذلك غيره من حقه فيها، ولهذا السبب الأساسي يتبدى أن الحرية الاقتصادية تروج للديمقراطية والاستقرار وتدعم مزيدًا من الحريات كما سنتناول لاحقًا في هذا التقرير.

تقاوم الحرية الاقتصادية الحقيقية الفساد، إذ يصبح بوسع الأفراد التصرف كما يشاؤون على الصعيد الاقتصادي متى ما حظوا بحريتهم الاقتصادية، ومع ضرورة وجود بعض الأنظمة يثبت أن إتاحة الكثير من الإمكانات دون طلب إذن الحكومة يؤدي إلى تلاشي فرص طلب الرشوة، كما أنه كلما قل حجم الحكومة قل ما بيدها من صنائع توزعها على من شاءت، ومن ثم لم يعد بمقدور أحدهم طلب مال نظير عمل لا تستطيع الحكومة ذاتها القيام به.

ستمنح الحرية الاقتصادية للعالم العربي ميزة أخرى بالغة الأهمية؛ إذ إن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والذي قارب متوسطه ٣٠% (البنك الدولي، ٢٠١٤) يعد أحد الأسباب الرئيسة المؤدية لخلق شعور بالتمرد في المنطقة، فيما أثبتت الحرية الاقتصادية قدرتها على خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة، لاسيما بين الشباب (Feldmann,2010)، ومن ثم قدرتها على أداء دور محوري في دعم الاستقرار وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة جذب المستثمرين إلى المنطقة وزيادة فرص العمل تباعًا.

أشكال توضيحية

تساعد الرسوم التوضيحية الربعية - مثل النماذج التالية - في شرح نتائج مهمة، ولإعطاء رؤية عالمية اعتمدت هذه الرسومات على بيانات ١٥٧ إقليمًا شملهم المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم (معظم ما يرد بهذا القسم مقتبس من دراسة جوارتني ولوسون وهول (Gwartney, Lawson and Hall, 2015) ومن غيره من الإصدارات التي تناولت الحرية الاقتصادية)، وقد تم تقسيم هذه الأقاليم إلى أربعة أقسام وفقًا لمستوى الحرية الاقتصادية التي ينعم بها كل منها.

تعتمد الرسومات البيانية على الترابط التسلسلي لمتوسط مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، مع تقسيم البيانات إلى أربعة أقسام من الأقل حرية إلى الأكثر حرية لأن الثبات يعدّ عنصرًا مهمًا، كما أن أثر الحرية الاقتصادية يتضح عبر فترات طويلة من الزمن، ومن ثم يفضل تحري

متوسط التصنيف على مدار فترة طويلة نسبيًا من الزمن مع ملاحظة التصنيف الحالي للتعرف على أثر الحرية الاقتصادية على الأداء.

تبدأ الرسومات البيانية ببيانات تتصل بالعلاقة بين الحرية الاقتصادية ومستوى إجمالي الناتج المحلي للفرد، وقد تناولت عديد من الدراسات الأكاديمية على مدار الأعوام الأخيرة تحليل هذه العلاقات تفصيلًا وتوصلت جميعها بدون استثناء تقريبًا إلى أن الدول التي تحظى بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية والتي تشهد تحسن في مستوى الحرية الاقتصادية تسجل نموًا أسرع وتحقق مستويات أعلى من إجمالي الناتج المحلي للفرد.

كثير من العلاقات الموضحة بالرسومات البيانية أدناه تعكس أثر الحرية الاقتصادية والتي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالات أخرى ربما تعكس هذه العلاقات حقيقة أن بعض المتغيرات المؤثرة في الحرية الاقتصادية من شأنها أن تؤثر بالمثل في عوامل سياسية مثل الثقة في الحكومة ومصداقيتها وحماية الحريات المدنية. لا تثبت هذه الرسومات البيانية في ذاتها العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الإيجابية الأخرى ولكنها توضح العلاقات التي استنتجتها الدراسات المبنية على الحقائق في الصحف المتناظرة.[٢]

الشكل (١): الحرية الاقتصادية والرخاء

يمكن للرسومات البيانية الربعية أن تسهم في توضيح بعض الاكتشافات المهمة، فالدول التي ضمها تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم تنقسم إلى أربعة أقسام بناء على مستوى الحرية التي تحظى بها كل دولة، وتظهر الأرقام أن الدول في الربع الذي يتصدر مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حوالي ٣٨,٦٠١ دولار أمريكي سنويًا مقارنة بنصيب الفرد في الدول التي يضمها الربع الذي يحتوي على الدول الأقل حرية اقتصادية والتي يقل فيها نصيب الفرد عن ٦,٩٨٦ دولار أمريكي، بل ويبدو هذا الرقم مبالغ فيه لهذه الدول؛ حيث إنه كثير من الدول التي يتدنى فيها مستوى الحرية الاقتصادية تدنيًا سحيقًا والتي ينتشر بها البؤس مثل كوريا الشمالية لا تتوفر عنها بيانات كافية لإدراجها بالمؤشر.

[٢] قدم هول ولوسون (٢٠١٤) استعراضًا للمقالات الأكاديمية التي تدعم في مجملها الأفكار التي تطرحها الرسومات التوضيحية، وقد تناول فصل "أبحاث في الحرية الاقتصادية" بهذا التقرير بعض هذه المؤلفات.

الشكل (١): الحرية الاقتصادية ودخل الفرد

الدول التي تنعم بمزيد من الحرية الاقتصادية تسجل معدل أعلى لدخل الفرد

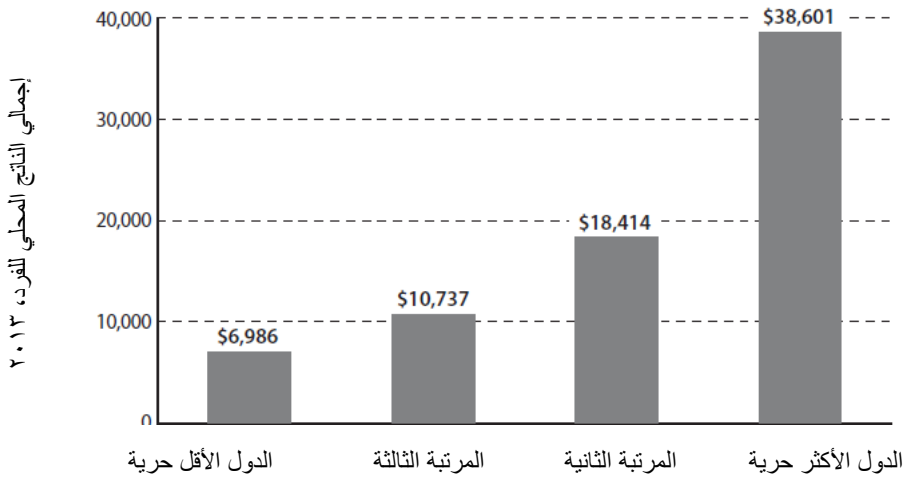

الأقسام الربعية للحرية الاقتصادية

ملاحظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوى الشرائية ٢٠١١ بالدولار الأمريكي)، ٢٠١٣
المصدر: معهد فريزر، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، التقرير السنوي ٢٠١٥، البنك الدولي، مؤشرات التنمية على مستوى العالم

الشكل (٢) والشكل (٣): الحرية والمساواة الاقتصادية

إن توزيع الدخل، بحسب ما أوضحته أبحاث اقتصادية عدة، لا يتأثر إلى حد كبير بالحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة (Sala-i-Martin, 2012)، فواقع الأمر يظهر أن الشريحة التي تمثل ١٠% من الشعب في الدول الأدنى حرية اقتصادية تحظى بنصيب أقل بصورة طفيفة من الدخل القومي ويبلغ ٢,٥١%، بينما تحصل الشريحة ذاتها في الدول التي تحظى بأعلى قدر من الحرية الاقتصادية على ما يقدر بـ ٢,٦٤%.

وبسبب حالة الرخاء التي تخلقها الحرية الاقتصادية ينتج عن توزيع حصص متساوية من الدخل القومي نتائج شديدة التفاوت للفقراء في الدول التي تنعم بالحرية الاقتصادية مقارنة بالدول التي لا تنعم بمثلها، فالشريحة الأشد فقرًا والمقدرة بـ ١٠% تحصل على متوسط دخل يصل إلى ١,٦٢٩ دولار أمريكي سنويًا (على الرغم من أن هذا الرقم يشوبه قدر من المغالاة في متوسط الدخل بالدول الأدنى حرية اقتصادية مثل كوريا الشمالية وكوبا والتي لا يشملها المؤشر لنقص المعلومات الواردة في شأنها) بينما تحصل نفس الشريحة في الدول الأكثر حرية اقتصادية على متوسط دخل يصل إلى ٩٨٨١ دولار أمريكي، أي ستة أضعاف نصيب مثيلتها في الدول الأدنى حرية اقتصادية.

الشكل (٢): الحرية الاقتصادية ونصيب الشريحة الأشد فقرًا المقدرة بـ ١٠% من الدخل

نصيب الشريحة الأشد فقرًا المقدرة بـ ١٠% من الدخل لا يرتبط بحظها من الحرية الاقتصادية.

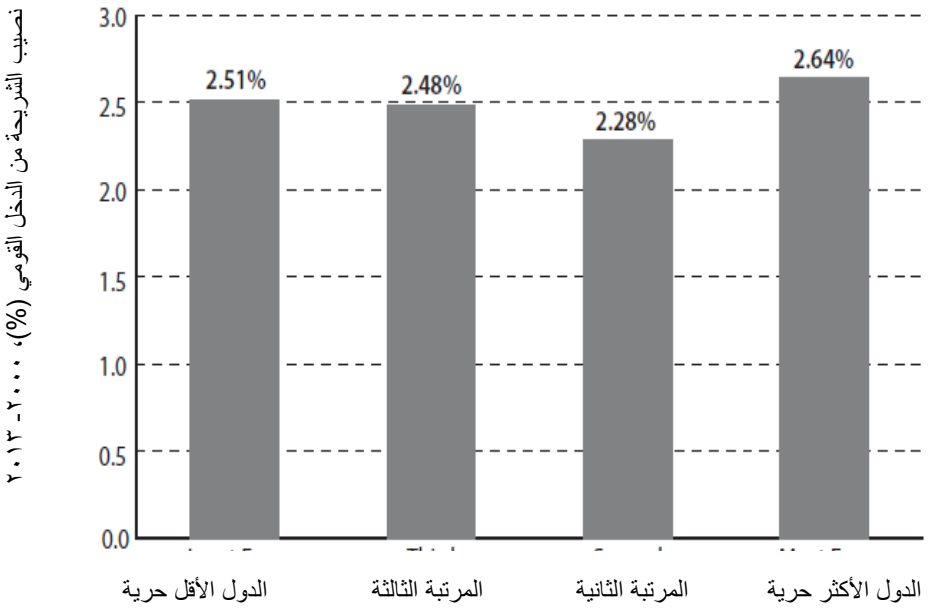

المصدر: معهد فريزر، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، التقرير السنوي ٢٠١٥، البنك الدولي، مؤشرات التنمية على مستوى العالم

الشكل (٣): الحرية الاقتصادية ودخل الشريحة الأكثر فقرًا والمقدرة بـ ١٠%

مقدار الدخل مقارنة بنصيب الشريحة الأشد فقرًا المقدرة بـ ١٠% من الدخل أعلى بكثير في الدول التي تنعم بمعدل عال من الحرية الاقتصادية.

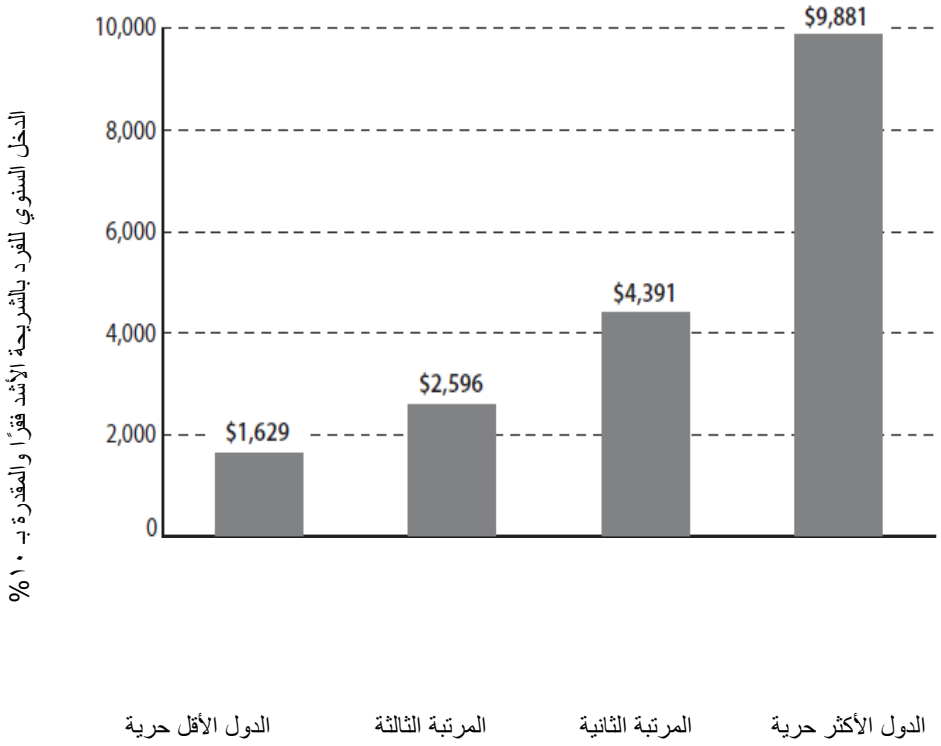

ملحوظة: الدخل السنوي للفرد بالشريحة الأكثر فقرًا والمقدرة بـ ١٠% (تعادل القوى الشرائية ٢٠١١ بالدولار الأمريكي)، ٢٠١٣
المصدر: معهد فريزر، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، التقرير السنوي ٢٠١٥، البنك الدولي، مؤشرات التنمية على مستوى العالم

الشكل (٤): الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات

متى ملكت الحكومة القدرة على تحديد حظ المواطن من المأكل والملبس والمسكن وقدرته على توفير التعليم لأفراد أسرته وعلى شغل وظيفة والحصول على ترقية وصار في يدها سلطة تحجيم حريته في سلك مسالك أخرى صارت مالكة كافة أدوات قمع الحريات الأخرى، أو على الأقل كافة أدوات قمع الحريات الأخرى، وحينها تستحيل الحياة على هذا النحو فتشتعل شرارة العنف مجددًا، فعندما يفقد الأفراد والأسر الحرية الاقتصادية فإنهم ولابد يعتمدون على كرم الحكومة لمواصلة سيرهم، فيما تمنح الحرية الاقتصادية من ينعمون بها الاستقلالية الاقتصادية وتقلل تبعيتهم للحكومة ومن ثم تفتح أمامهم الطريق لينهلوا من ينابيع الحريات

الأخرى، وقد أثبت الدراسات التجريبية الصلة بين الحرية الاقتصادية وما عداها من الحريات وبينها وبين الديمقراطية، إذ أنه لا يمكن لدولة تفتقر إلى الحرية الاقتصادية أن ترسخ حريات سياسية ومدنية ثابتة، وعلى الجانب الآخر لا يمكن لدولة تنتهج نهج الحرية الاقتصادية أن تعجز عن التقدم نحو حريات مدنية وسياسية حتى وإن فصلها عن هذه الحريات بون يقدر بعدة سنوات في بعض الأحيان، وذاك قول عام لا يستثنى منه سوى مثالان وهما سنغافورة وهونغ كونغ.

المعلومات الواردة في الشكل التالي مأخوذة عن منظمة فريدوم هاوس، والتي تقيس مستوى الحرية على مقياس مدرج من ١ إلى ٧؛ حيث يشير الرقم ١ إلى المستوى الأعلى للحرية، فيما يشير الرقم ٧ إلى المستوى الأدنى لها.

الشكل (٤): الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية

تـــرتبط الحريـــة الاقتصـــــــادية الأكبر بمزيد من الحقوق السياسية والحريـــــــات المدنية

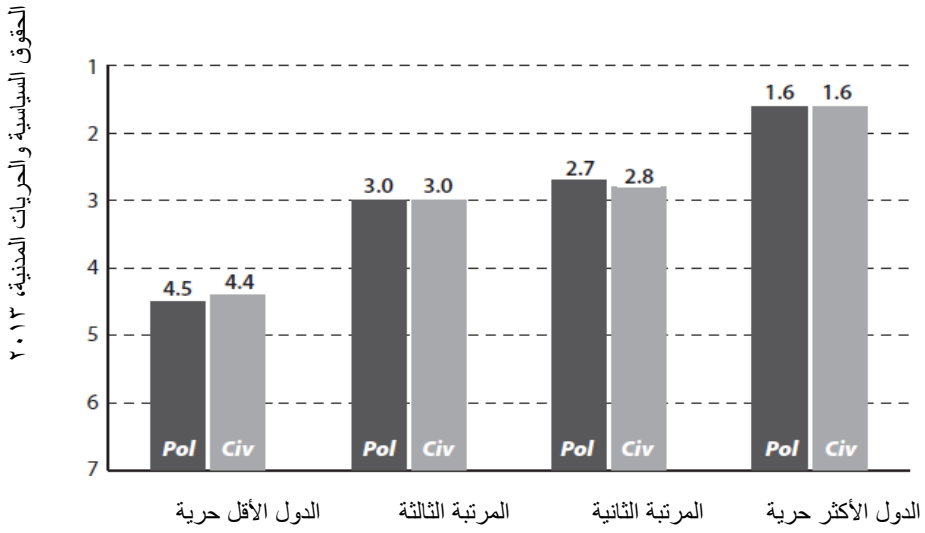

ملحوظة: قيست الحقوق السياسية والحريات المدنية على مقياس تدريجي من ١ إلى ٧؛ حيث يشير رقم (١) إلى أعلى مستوى للحقوق السياسية والحريات المدنية ويشير الرقم ٧ إلى أدنى مستوى لها.

المصدر: معهد فريزر، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، التقرير السنوي ٢٠١٥، منظمة فريدوم هاوس، الحرية على مستوى العالم ٢٠١٤

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

نأمل أن يكون تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي بمثابة رسالة تذكير مؤقتة بأهمية دور الإصلاح الحقيقي في زيادة مستوى الحرية الاقتصادية والرخاء على مستوى المنطقة، ومن ناحية أخرى أكثر أهمية يبرز التقرير هدفًا آخر وهو قياس الإصلاح الفعلي تباعًا، وبوسع الأفراد والحكومات بالمنطقة استخدام التقرير كمرجع جدير بالثقة إذ أنه يفصل بين العبارات الطنانة المتغنية بالإصلاح والمحسوبية في جهة وحقيقة الإصلاح الفعلي في جهة أخرى، لأن مغانم الحرية الاقتصادية لا تتضح على المؤشر إلا بزيادة حريات الشعوب فعليًا ونبذ عبارات الإصلاح الطنانة التي لا صلة لها بها.

تناولنا هذا العام تصنيف ٢١ دولة، وهي مجمل الدول تحت سقف الجامعة العربية فيما عدا الصومال، ويشمل هذا التصنيف دولًا تعاني قدرًا كبيرًا من الصراعات الداخلية وهي العراق وليبيا وسوريا واليمن، ومن ثم لابد من توخي الحرص عند تفسير البيانات والنتائج الخاصة بالدول التي تموج بالعنف.

تقاس الحرية الاقتصادية بقدرة الفرد على ممارسة نشاط اقتصادي دون تدخل من الحكومة، وتؤسس على الخيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق الفرد في الاحتفاظ بمكاسبه وضمانه حقوق ملكيته، وعلى ذلك يسهل إدراك آليات الحرية الاقتصادية، فلابد من تحقيق النفع للطرفين المتعاملين في أي صفقة، وأي صفقة تقصر عن ذلك ينبذها الطرف غير المستفيد، ولهذا الأمر أثره على الاقتصاد، فالمستهلكون الذين ينعمون بحرية الاختيار لن يتجهوا إلا لما هو أفضل جودة وسعرًا، ومن ثم يصبح على المنتِج تحسين سعر المنتجات التي يقدمها وجودتها أو ابتكار منتجات جديدة، لأنه دون ذلك لن يرغب المستهلكون في التعامل معه. إن كل يوم يشهد إبرام مليارات الصفقات التي تجلب النفع لكلا طرفيها، مما يعزز آلية تشجيع زيادة الإنتاجية والرخاء.

التقرير الذي بين أيدينا هو التقرير الحادي عشر من تقارير الحرية الاقتصادية في العالم العربي؛ حيث تم نشر التقرير الأول بعنوان تقرير التنافسية في العالم العربي عام ٢٠٠٥ (Lopez Claros and Schwab, 2005)، بينما تولت مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ومعهد فريزر نشر التقرير الثاني وما تلاه من تقارير، وفي عام ٢٠٠٨ أصبح مكتب فريدريش ناومان من أجل الحرية بالقاهرة شريكًا في نشر التقارير، ويجدر ذكر أن تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي ماض في جذب الاهتمام من عام إلى آخر منذ نشره للمرة الأولى، حيث تكمن أهميته في كونه أداة لقياس مدى الحرية الاقتصادية بالدول العربية.

يعتمد المؤشر بالتقرير الحالي على بيانات عام ٢٠١٣، وهي أحدث بيانات كاملة متاحة، وبنظرة شاملة نقدم أيضًا بعض البيانات التي تعود لما يسبق ٢٠١٣ في جداول الدول وملخصاتها، كما يعيد التقرير حساب نتائج الأعوام السابقة باستخدام بيانات منقحة مقتبسة من قواعد بيانات مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات التنمية على مستوى العالم للبنك الدولي، وقد استخدمت تقارير الحرية الاقتصادية في العالم العربي كنموذج في التقارير السنوية لسلسلة الحرية الاقتصادية في العالم (Gwartney, Lawson and Hall, 2015).

تعد هذه النتائج نتائج مهمة للمستثمرين والمشروعات العاملة أو التي بصدد العمل بالمنطقة، حيث يمكن دعم تنمية مناخ صديق للمستثمر في العالم العربي في المناطق التي يضعها هذا التقرير تحت المجهر بوصفها صاحبة أفضل ممارسات في عالم ممارسة أنشطة الأعمال.

استعراض النتائج والتصنيف

تصدرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية بفارق بسيط قائمة الحرية الاقتصادية بالعالم العربي بعدد نقاط ٨,٢ و٨,١ على التوالي، بينما أتت البحرين في المركز الثالث بعدد نقاط ٨,٠.

جاءت سوريا في المركز الأخير بالقائمة بوصفها أقل الدول التي تنعم بالحرية الاقتصادية في العالم العربي بعدد نقاط بلغ ٥,١ وجاءت الجزائر في المرتبة الأعلى منها بعدد نقاط بلغ ٥,٦ فيما سبقتهما السودان بعدد نقاط بلغ ٥,٩.

بحث في الحرية الاقتصادية

إن زيادة الحرية الاقتصادية والتي ستحدث أثرًا شديد الشبه بالعودة إلى النموذج العربي الكلاسيكي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة ستسهم في مواجهة التحديات التي ناقشناها آنفًا وستخلق نوعًا من الديناميكية الاقتصادية اللازمة لفتح أفق فرص العمل والرخاء التي تحتاجها المنطقة من أجل مستقبل ناجح؛ حيث إن حقبة الاقتصاديات التي تتحكم فيها الحكومة وبدائل الاستيراد وغيرها من طرق استعمال السلطة الحكومية (القائمة في الأساس على النماذج الاشتراكية الغربية) لتوجيه مسار الاقتصاد لم تؤتِ النتائج المرجوة من رخاء وتقدم على الصعيد الإقليمي.

عدت كثير من الأبحاث التجريبية الحرية الاقتصادية أساسًا لدعم الرخاء، ولاسيما في الدول الناشئة، وأظهرت الدراسات القائمة على الحقائق التي نشرتها أهم الصحف الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تدعم النمو والرخاء وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

من البديهي أن يتوقع المرء أن الحرية الاقتصادية ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لأنها تخلق مناخًا يسمح للأفراد والأعمال التجارية بتوجيه مواردهم نحو الاستفادة منها على النحو الأفضل، وهذا الأمر يمكن إثباته بالتجربة العملية، فقد أظهرت دراسة إيستون ووكر (Easton and Walker, 1997) أن تغير مستوى الحرية الاقتصادية له أثره في مستوى الدخل الثابت للدولة حتى بعد أخذ مستوى التقنية ومستوى تعليم القوى العاملة ومستوى الاستثمار في الحسبان، بينما أثبتت دراسة دي هان وستيرم (De Haan and Sturm, 2000) بالدليل التجريبي أن التغيرات الإيجابية/السلبية في مستويات الحرية الاقتصادية تسفر عن تغيرات إيجابية/سلبية في معدلات النمو الاقتصادي، وباستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية المنشور في دراسة جوارتني ولوسون وبلوك (Gwartney, Lawson and Block, 1996) وبيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مستوى ٨٠ دولة يتضح أن النتائج تشير إلى أن تغير مستوى الحرية الاقتصادية له أيما أثر في النمو الاقتصادي، وذلك بعد وضع مستوى التعليم والاستثمار والنمو السكاني في الحسبان.

اختبرت دراسة (Gwartney and Lawson, 2004) أثر الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي وركزت على وجه التحديد على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلت إلى أن الحرية الاقتصادية تدعم الاستثمار بقوة، فالدول التي جاءت نتيجتها أقل من ٥ في مستويات الحرية الاقتصادية (على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠؛ حيث القيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية) اجتذبت استثمارات بحجم ٨٤٥ دولارًا أمريكيًا لكل عامل على مدار الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ ولم تجتذب من الاستثمارات الأجنبية

المباشرة سوى ٦٨ دولارًا أمريكيًا لكل عامل، بينما اجتذبت الدول التي زاد مستوى الحرية الاقتصادية فيها عن ٧ من الاستثمارات ما يقدر بـ ١٠،٨٧١ دولارًا أمريكيًا لكل عامل، شملت ٣،١١٧ دولارًا أمريكيًا من الاستثمارات الأجنبية، وأثبتت علاوة على ذلك أن الاستثمار يثمر نتائج أفضل في الدول التي تنعم بمزيد من الحرية الاقتصادية، وبالنظر إلى العوامل الثابتة التي اعتُقد في تأثيرها في النمو والإنتاجية مثل النصيب المبدئي للفرد في إجمالي الناتج المحلي والموقع المداري والساحلي وتغير الاستثمار البشري والاستثمار العام أثبتت دراسة (Gwartney and Lawson) زيادة درجة مئوية واحدة في معدل الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة في معدل نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٣٣ في المائة في الدول التي تنعم بمناخ الحرية الاقتصادية، بينما تؤدي نفس الزيادة في الاستثمارات الخاصة في الدول الأقل حظًا من حيث الحرية الاقتصادية إلى زيادة نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,١٩ في المائة، ونصوغ النتيجة بعبارة أخرى إذ نقول أن الاستثمار في الدول التي تنعم بمزيد من الحرية الاقتصادية (التي يزيد مستوى الحرية الاقتصادية فيها عن المستوى ٧) له أثر إيجابي في النمو يقدر بـ ٧٠% أكثر من مثيله في الدول الأقل حظًا من الحرية الاقتصادية (التي يقل مستوى الحرية الاقتصادية فيها عن المستوى ٥)، وباستخدام نموذج التراجع قيمت دراسة (Gwartney and Lawson) أثر الحرية الاقتصادية في النمو الكلي عبر تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة، فوجدا أنه زيادة الحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (على المقياس التدريجي المدرج من ٠ إلى ١٠) في ثمانينيات القرن التاسع عشر أسفر عن زيادة في النمو تقدر بـ ١,٩ في المائة سنويًا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، كما وجد الباحثان، بالنظر إلى المعدلات العالية في النمو والمرتبطة بالحرية الاقتصادية، أن الحرية الاقتصادية على المدى الطويل مسؤولة عن أكثر من ثلثي التغير في إجمالي الناتج المحلي على مستوى الدولة.

تقلل زيادة الحرية الاقتصادية أيضًا معدل الفقر بحسب دراسة نورتون وجوارتني (Norton and Gwartney, 2008)، حيث بلغ معدل الفقر مقيسًا بعدد الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد في الدول التي يقل مستوى الحرية الاقتصادية فيها تبعًا لتصنيفها على مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم عن المستوى ٥ ما يقدر بـ ٢٩,٧% عام ٢٠٠٤، بينما بلغ ٧,٧% في الدول التي تراوح تصنيفها بين المستوى ٦ والمستوى ٧، فيما انخفض معدل الفقر مقيسًا بعدد الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن ٢ دولار أمريكي من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% إلى ٣٨,٩% بالتدرج من الدول الأقل حرية اقتصادية إلى الدول الأكثر حرية اقتصادية، وعلاوة على ذلك ارتبط تصنيف الحرية الاقتصادية على مستوى العالم بين ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ بانخفاض قدره ٥,٢١ في المائة في معدل الفقر مقيسًا بعدد الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد وبانخفاض قدره ٥,٢٢ في المائة في معدل الفقر مقيسًا بعدد الأفراد الذين يقل دخلهم اليومي عن

دولارين أمريكيين، كما بحث (Norton and Gwartney) في دراستهما أيضًا العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهة الأخرى، ففي ظل الأنظمة الاقتصادية الأكثر ترديًا في مستوى الحرية الاقتصادية يحصل ٧٢,٦% من الشعب على مياه نظيفة مقارنة بما يقرب من ١٠٠% من الشعب في ظل الأنظمة الاقتصادية الأكثر تحررًا من الناحية الاقتصادية، كما سجل متوسط العمر لمجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى الدول الأكثر تحررًا من الناحية الاقتصادية معدلًا أعلى من مثيله بالدول الأقل تحررًا بأكثر من ٢٠ عامًا، فالدول الأكثر تحررًا يقدر فيها معدل الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة بضعف المعدل ذاته في الدول الأقل تحررًا، كما يزيد عدد الأطفال الذي يبقون على قيد الحياة في كل ١٠٠٠ ولادة في الدول الأكثر تحررًا سنويًا عن مثيله في الدول الأقل تحررًا بـ ٦٤، بينما يزيد عدد الأطفال دون سن الخامسة والذي يبقون على قيد الحياة في كل ١٠٠٠ طفل في الدول الأكثر تحررًا سنويًا عن مثيله في الدول الأقل تحررًا بـ ١٠٩.

كما أظهرت دراسة أحدث لإندرا دي سويسا وكريشنا تشايتانيا فادلاماناتي (Indra de Soysa and Krishna Chaitanya Vadlamannati, 2014) من الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا أشرف عليها معهد فريزر أن الحرية الاقتصادية تقلل الصراع عن طريق إيجاد بدائل أكثر ربحية، ففي الدول الأقل تحررًا قد تسلب أكثر المشروعات ربحية حقوق الغير مفسحة المجال لوقوع صراعات عنيفة، فيما يحظى الأفراد في الدول الأكثر تحررًا بفرصة العناية بأنفسهم وبأسرهم تحت مظلة اقتصاد منظم.

الشكل (٥): موجز تصنيف الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣ للدول المصنفة بالعالم العربي

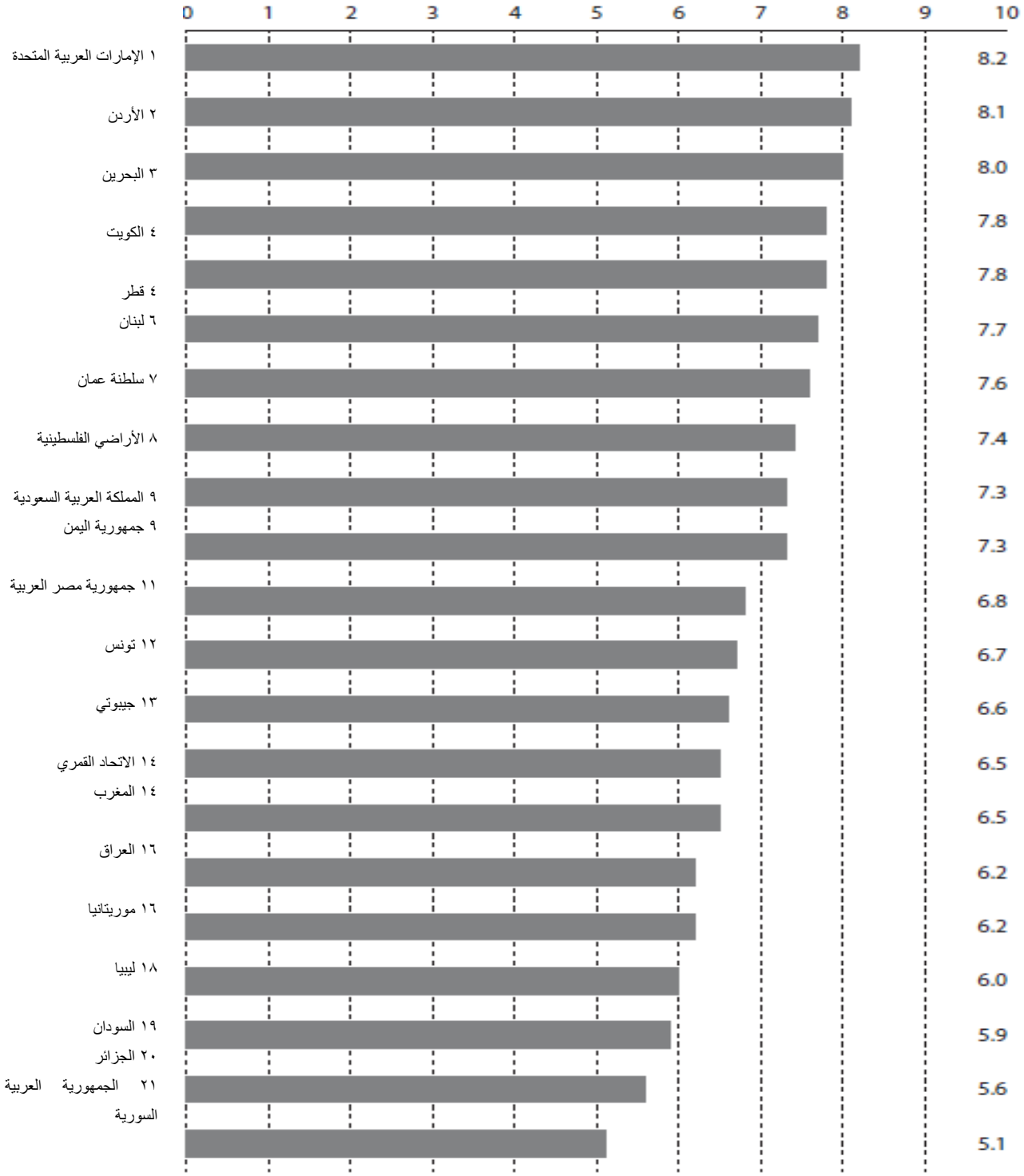

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية / مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان / معهد فريزر

ملخصات الدول

نستعرض فيما يلي تصنيف كل دولة هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة لرصد تطور كل دولة بمرور الأعوام، وقد رُتبت الدول وفقًا لمستوى الحرية الاقتصادية الذي تنعم به بدءًا من الأعلى إلى الأدنى.

تمكنا هذا العام من تصنيف ٢١ دولة بما أتيح لنا من أحدث البيانات التي تعود إلى عام ٢٠١٣، إلا أن الصومال كانت العضو الوحيد بجامعة الدول العربية الذي عجزنا عن تصنيفه، ولكننا تمكننا من إبراز بعض النتائج الخاصة بحجم الحكومة والهيكل القانوني وحقوق الملكية وحرية التجارة في الصومال.

١- الإمارات العربية المتحدة

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول في تقرير العام الحالي بعدد نقاط بلغ ٨,٢، بينما ظل عدد النقاط الذي سجلته في العام الحالي فيما يتصل بحجم الحكومة ثابتًا مقارنة بالعام الماضي الذي سجلت فيه ٧,٨، لتحتفظ بالمركز الرابع في هذا المكون، كما حافظت الإمارات العربية المتحدة على نفس عدد النقاط والذي بلغ ٧,٧ في القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية، مما وضعها في المركز الرابع، بينما ارتفع عدد النقاط الذي سجلتها فيما يتصل بالقدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن من ٩,٢ إلى ٩,٥ ومن ثم احتلت المركز الثالث في هذا المكون، بينما احتلت المركز الثاني على مؤشر حرية التجارة بعدد نقاط لم يتغير عن العام السابق بلغ ٨,٢، أما فيما يتصل بتنظيم تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري فقد سجلت الإمارات العربية المتحدة ٧,٩ وهو عدد نقاط أقل من مجموع نقاطها ذي الصلة بالمؤشر ذاته في العام الماضي والذي بلغ ٠,١ محافظة على مركزها الخامس.

▲ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة بعض التحسن في مستوى سيادة القانون.

٢- الأردن

احتلت الأردن المركز الثاني في العام الحالي حيث زاد عدد نقاطها بـ ٠,١ ليبلغ ٨,١، فيما احتفظت بالمركز الثالث فيما يتصل بمكون حجم الحكومة ولكن عدد نقاطها شهد ارتفاعًا من ٨,٢ إلى ٨,٤، واحتلت المركز السابع بالنسبة للقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية بعدد نقاط ثابت بلغ ٧,٢، وأما فيما يتصل بالقدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن فقد حازت الأردن المركز الخامس بعدد نقاط بلغ ٩,٣ هذا العام، ولم يتغير عدد نقاط الأردن أو تصنيفها فيما يتصل بحرية التجارة على المستوى العالمي حيث ظل عدد

نقاطها ٨,٠ واحتفظت بالمركز الخامس، فيما انخفض عدد نقاطها على مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بمقدار ٠,٢ ليبلغ ٧,٥ ولينخفض تصنيفها إلى المركز الثامن.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تحسن طفيف.

٣- البحرين

احتلت البحرين المركز الثالث في تقرير العام الحالي بعدد نقاط ثابت بلغ ٨,٠، وقد حافظت على مركزها التاسع فيما يتصل بمكون حجم الحكومة بعدد نقاط بلغ ٦,٧، بينما جاءت في المركز التاسع أيضًا على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية بعدد نقاط بلغ ٧,٠، بينما انخفض تصنيفها بالنسبة للقدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن إلى المركز الثاني وقد حازت العام الماضي المركز الأول ولكن عدد نقاطها زاد من ٩,٤ إلى ٩,٦، وسجلت ٨,٢ لحرية التجارة على المستوى العالمي لتحتل المركز الثاني، وختامًا فقد انخفض عدد نقاط البحرين على مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من ٨,٦ إلى ٨,٤ ولكنها احتفظت لنفسها بالمركز الأول.

▼ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث بعض التدهور في مستوى تنظيم الأعمال التجارية.

٤- الكويت

احتفظت دولة الكويت بمركز ها الرابع بعدد نقاط بلغ ٧,٨ مثيله في العام الماضي، واحتفظت بالترتيب الرابع عشر على مؤشر حجم الحكومة وكذلك بعدد نقاطها والذي بلغ ٦,٢، بينما حازت المركز الثالث في مستوى القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية بعدد نقاط بلغ ٧,٨، فيما ارتفع عدد ما سجلته من نقاط على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن من ٩,٢ إلى ٩,٣ ، ولكن ترتيبها انخفض من المركز الثاني إلى المركز الخامس، وقد جاءت الكويت في المركز السادس من حيث حرية التجارة على المستوى العالمي ولكنها احتفظت بنفس عدد النقاط الذي سجلته في العام الماضي والبالغ ٧,٨، بينما انخفض عدد نقاطها لمستوى تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بمقدار ٠,١ ليصبح ٧,٦ ولكنها احتفظت بالمركز السابع على نفس المؤشر.

▲ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تحسن ملحوظ في المستوى القانوني لتنفيذ العقود.

٤- قطر

تشاركت كل من قطر والكويت في المركز الرابع بنفس عدد النقاط الإجمالية والتي بلغت ٧,٨ حيث ارتفعت عن العام الماضي بـ ٠,١، وحافظت على نفس عدد النقاط البالغ ٦,٥ ونفس الترتيب الثاني عشر الخاص بحجم الحكومة، كما احتفظت بنفس عدد النقاط البالغ ٧,٦ للهيكل القانوني لتأتي في المركز الخامس، وقد شهدت قطر تحسنًا في القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن حيث ارتفع عدد نقاطها بمقدار ٠,٥ ليصبح ٩,٤ وحازت المركز الرابع، فيما سجلت ٧,٧ وحازت المركز السابع على مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي، وانخفض عدد نقاطها الخاص بمؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بمقدار ٠,٢ أي من ٧,٩ إلى ٧,٧ ولكنها احتفظت لنفسها بالمركز السادس.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

٦- لبنان

حققت لبنان عدد نقاط كلي بلغ ٧,٧ مقارنة بعدد نقاطها العام الماضي والذي بلغ ٧,٦ وارتفع تصنيفها إلى المركز السادس فيما كانت تشغل المركز السابع في تقرير العام الماضي، واحتلت المركز الثاني بعدد نقاط بلغ ٨,٥ على مؤشر حجم الحكومة، بينما جاء عدد نقاطها للقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية منخفضًا نوعًا ما حيث بلغ ٦,١ لتشغل المركز الحادي عشر، وقد زاد عدد نقاط لبنان على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن من ٨,٩ إلى ٩,٣ لتحتل المركز الخامس، واحتفظت بعدد النقاط نفسها البالغة ٦,٢ نقطة، واحتلت المركز الخامس عشر -وهو المركز نفسه قبل عام- في مستوى حرية التجارة على المستوى العالمي، بينما تحسن ترتيبها من حيث تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من الرابع إلى الثاني بعدد نقاط بلغ ٨,٢.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

٧- سلطنة عمان

جاءت سلطنة عمان في المركز السابع في تقرير العام الحالي لتهبط من المركز الخامس الذي احتلته في تقرير العام الماضي، بينما انخفض عدد ما سجلته من نقاط من ٧,٧ على مؤشر العام الماضي إلى ٧,٦ على مؤشر العام الجاري، ويشار إلى أن حجم الحكومة مثل أكثر المؤثرات السلبية على عدد النقاط الذي حققته السلطنة، حيث احتفظت بعدد نقاط بلغ ٤,٧ لتأتي في المركز العشرين، بينما لم يتغير عدد نقاطها الذي بلغ ٨,٠ والخاص بمؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية لتضع نفسها في المركز الثاني، وارتفع عدد نقاط السلطنة على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن من ٩,٠ إلى ٩,٣ وارتفع تصنيفها درجة واحدة لتصل إلى المركز الخامس، بينما لم يتغير عدد نقاطها على مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي والذي بلغ ٨,١ لتحتل المركز الرابع، أما بشأن تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري فقد حققت السلطنة عدد نقاط بلغ ٨,١ أي أقل من عدد نقاطها في العام الماضي بـ ٠,٤ واحتلت المركز الثالث.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

٨- الأراضي الفلسطينية

أتت الأراضي الفلسطينية في المركز الثامن في مؤشر العام الجاري بعدد نقاط بلغ ٧,٤، وسجلت ٧,٥ على مؤشر حجم الحكومة وحازت المركز السادس، بينما بلغ عدد النقاط الذي سجلتها للقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية ٦,٢ وجاءت في المركز العاشر، بينما سجلت عدد نقاط بلغ ٩,٧ لعنصر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن وجاءت في المركز الأول، وكان عدد نقاطها لحرية التجارة على المستوى العالمي ٧,٦ وجاءت في المركز الثامن، وختامًا جاءت الأراضي الفلسطينية في المركز الثاني عشر على مؤشر التنظيم بعدد نقاط بلغ ٦,١.

▼ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تدهور حاد في سيادة القانون.

٩- المملكة العربية السعودية

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز التاسع حيث سجلت ٧,٣، واحتفظت بعدد نقاطها البالغ ٥,٠ ومركزها السابع عشر في حجم الحكومة، وسجلت ٨,١ في القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية واحتلت المركز الأول، بينما شهد مستوى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن تحسنًا طفيفًا بمقدار ٠,١ مقارنة بتقرير العام الماضي حيث ارتفع عدد نقاط المملكة من ٩,٠ إلى ٩,١ واحتلت المركز الحادي

عشر، كما شهد مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي بالمملكة تحسنًا من ٦,٤ إلى ٦,٥، وختامًا هبط مستوى تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بالمملكة من ٨,٣ إلى ٨,٠ وجاءت في المركز الرابع.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

١٠- اليمن

تشاركت اليمن مع المملكة العربية السعودية في المركز التاسع بعدد نقاط بلغ ٧,٣، بينما احتلت المركز السادس في حجم الحكومة بعدد نقاط بلغ ٧,٥، وجاءت في المركز الحادي عشر من حيث القانون التجاري الاقتصادي بعدد نقاط بلغ ٦,١، بينما تحسن عدد نقاطها بمقدار ٠,١ على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن حيث سجلت ٨,٥ وجاءت في المركز الثالث عشر، واحتفظت بمركزها الأول بين دول العالم العربي على مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي بعدد نقاط بلغ ٨,٤، وشهد مستوى تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري انخفاضًا من ٦,٣ إلى ٦,١ وجاءت في المركز الثاني عشر.

▼ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة ترديًا في مستوى تنظيم النشاط التجاري، إلا أن انعدام الاستقرار الناتج عن الصراعات الأهلية من شأنه أن يحيط موثوقية البيانات الواردة بهالة من الشك.

١١- مصر

حافظت مصر على مؤشرها الكلي بعدد نقاط بلغ ٦,٨ ، كما حافظت على مركزها الحادي عشر، وشهد مؤشر حجم الحكومة زيادة بمقدار ٠,٢ أي من ٧,٢ إلى ٧,٤ لتأتي في المركز الثامن، بينما شهد مستوى القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية انخفاضًا من ٥,٢ إلى ٥,١ وجاءت في المرتبة التاسعة عشرة على هذا المؤشر، وفيما يتصل بالقدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن انخفض أداء مصر لتسجل ٨,٧ وهو معدل أقل من معدل العام الماضي بـ ٠,١، وهبطت من المركز الحادي عشر إلى المركز الثاني عشر، واحتفظت بنفس عدد نقاطها البالغ ٦,٦ والذي سجلته في تقرير العام المنصرم على مؤشر حرية التجارة وجاءت في المركز الثالث عشر، وختامًا احتفظت بنفس عدد نقاطها البالغ ٦,١ على مؤشر التنظيم لتأتي في المركز الثاني عشر.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

١٢- تونس

هبطت تونس في تقرير العام الجاري إلى المركز الثاني عشر بعدما حازت المركز العاشر في تقرير العام الماضي، كما اتجه حجم الحكومة إلى الانخفاض من ٦,٦ إلى ٦,٤ لتسجل المركز الثالث عشر على مؤشر حجم الحكومة، بينما حافظت على عدد نقاطها للقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية بلا تغير عن العام المنصرم والذي سجلت فيه ٧,٦ وحازت المركز الخامس، أما فيما يتصل بالقدرة على الحصول على

احتياطي نقدي آمن فقد سجلت تونس عدد نقاط بلغ ٦,٨ وجاءت في المركز الثامن عشر، فيما ارتفع عدد نقاطها لحرية التجارة على المستوى العالمي من ٥,٥ إلى ٥,٩ وحازت المركز السابع عشر، وختامًا هبط مستوى تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري في تونس بمقدار ٠,٦ أي من ٧,٣ إلى ٦,٧ وجاءت في المركز العاشر.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

١٣- جيبوتي

هبطت جيبوتي إلى المركز الثالث عشر في تقرير العام الجاري مسجلة عدد نقاط بلغ ٦,٦، فيما احتفظت بعدد النقاط نفسه الذي سجلته العام الماضي لحجم الحكومة والذي بلغ ٤,٩، وجاءت في المركز التاسع عشر على مؤشر حجم الحكومة، واحتفظت كذلك بعدد نقاطها البالغ ٥,٢ ومركزها الثامن عشر لمستوى القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية وهو عدد النقاط والمركز نفسه الذي حققته في العام الماضي، أما فيما يتصل بالقدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن فقد اكتسبت ٠,٤ ليرتفع عدد نقاطها من ٨,٩ في العام الماضي إلى ٩,٣ في العام الحالي وتأتي في المركز الخامس، بينما احتفظت بنفس عدد النقاط البالغ ٦,٧ على مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي وجاءت في المركز الثاني عشر، وأخيرًا هبط عدد نقاطها الخاص بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بمقدار ٠,١ ليصبح ٦,٨ ولكن مركزها ارتفع لتأتي في المركز التاسع.

▲ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تحسن ملحوظ في مستوى تنظيم النشاط التجاري.

١٤- الاتحاد القمري

جاء الاتحاد القمري في المركز الرابع عشر في تقرير العام الحالي حيث هبط من المركز الثاني عشر الذي جاء فيه العام المنصرم، بينما ظل عدد النقط الذي سجله والبالغ ٦,٥ دون تغير، فيما ارتفع عدد نقاط الاتحاد على مؤشر حجم الحكومة بمعدل ٠,٣ ليصبح ٦,٦ وتقدم الاتحاد على هذا المؤشر من المركز الثالث عشر إلى المركز الحادي عشر، فيما حافظ الاتحاد على نفس عدد نقاطه على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية والذي بلغ ٦,٠ بينما هبط إلى المركز الثالث عشر متراجعًا بخطوة واحدة عن المركز الذي شغله في العام الفائت، فيما تقدم بمعدل ٠,١ على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن ليصبح عدد نقاطه ٦,٩ بدلًا من ٦,٨ وليأتي في المركز الثامن عشر، وقد شهد عدد نقاط الاتحاد لحرية التجارة تراجعًا

ملحوظًا حيث انخفض من ٧,٥ إلى ٧,٠ وتراجع خطوة واحدة ليأتي في المركز التاسع، وختامًا حقق الاتحاد القمري عدد نقاط بلغ ٥,٩ على مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري وجاء في المركز الخامس عشر.

▼ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تدهور في سيادة القانون.

١٤- المغرب

تشاركت المغرب في المركز الرابع عشر مع الاتحاد القمري بعدد النقاط نفسه الذي سجلته العام المنصرم والبالغ ٦,٥، بينما حافظت على عدد النقاط ذاته والبالغ ٦,٢ والمركز الرابع عشر على مؤشر حجم الحكومة، كما لم يشهد عدد نقاطها على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية أي تغير حيث سجلت ٧,٢ لتأتي في المركز السابع لهذا المؤشر، بينما ارتفع عدد نقاطها في مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن من ٧,٢ إلى ٧,٣ لتشغل المركز السابع عشر، وفيما يتصل بمؤشر حرية التجارة حافظت المغرب على نفس عدد النقاط الذي سجلته في العام الماضي والذي بلغ ٥,٦ ولكنها تراجعت خطوة واحدة لتشغل المركز الثامن عشر، وأخيرًا حافظت المغرب على عدد نقاطها على مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري والبالغ ٦,٣ وحافظت على المركز ذاته إذ جاءت في المركز الحادي عشر.

▼ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تدهور في تنظيم النشاط التجاري.

١٦- العراق

سجلت العراق إجمالي عدد نقاط بلغ ٦,٢ لتتقدم بذلك ثلاثة مراكز إلى الأمام عن عام ٢٠١٣ والذي حازت فيه المركز العشرين على مؤشر الحرية الاقتصادية بين دول العالم العربي وتأتي في المركز السادس عشر، كما تقدمت العراق على مؤشر حجم الحكومة لتحقق عدد نقاط يبلغ ٥,٧ مقارنة بـ ٥,٥ في العام المنصرم وتأتي في المركز السادس عشر، بينما ظل عدد نقاطها على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية والبالغ ٤,٢ ثابتًا وجاءت في المركز الواحد والعشرين من حيث هذا العنصر لتصبح واحدة من أقل الدول تحررًا في العالم العربي قياسًا بهذا العنصر، وتبعًا لتقدم العراق من حيث عنصر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن بمعدل ١,٩ أي من ٧,٣ إلى ٩,٢ تقدمت العراق من المركز الرابع عشر إلى المركز العاشر، كما ارتفع مؤشر حرية التجارة هذا العام من ٦,١ إلى ٦,٢ لتحتل المركز الخامس عشر، وختامًا ظل مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بلا تغير عند مستوى ٥,٤ لتأتي في المركز الثامن عشر.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط، إلا أن انعدام الاستقرار الناتج عن الصراعات الأهلية من شأنه أن يحيط موثوقية البيانات الواردة بهالة من الشك.

١٦- موريتانيا

جاءت موريتانيا في المركز السادس عشر في مؤشر العام الحالي متراجعة بذلك خطوة واحدة ومسجلة عدد نقاط يبلغ ٦,٢، كما انخفض عدد نقاطها على مؤشر حجم الحكومة بمعدل ١,١ ليصبح ٥,٠ ولتأتي في المركز السابع عشر، بينما ظل عدد نقاطها على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية والبالغ ٥,٧ ثابتًا لتأتي في المركز السادس عشر، بينما شهد مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن تحسنًا بمعدل ١,٣ ليرتفع من ٦,٥ إلى ٧,٨ لتشغل المركز الخامس عشر، وقد حافظت موريتانيا على عدد نقاطها على مؤشر حرية التجارة الذي سجلته العام المنصرم والذي بلغ ٧,٠ لتأتي في المركز التاسع، بينما هبط مؤشرها الخاص بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بمعدل ٠,٠٧ ليصبح ٥,٤ وتراجعت إلى الوراء بمقدار خمسة مراكز لتأتي في المركز الثامن عشر.

▲ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث بعض التحسن في مستوى تنظيم النشاط التجاري.

١٨- ليبيا

تأتي ليبيا في المركز الثامن عشر في مؤشر العام الحالي بعدد نقاط بلغ ٦,٠ لتتراجع بذلك خطوتين عن العام الماضي من حيث المركز، وقد حافظت ليبيا على عدد النقاط نفسه والبالغ ٤,٢ والمركز الواحد والعشرين اللذين سجلتهما العام الماضي لحجم الحكومة، كما ظل عدد النقاط الذي سجلته على مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية دون تغير عند ٥,٩ لتأتي في المركز الرابع عشر، غير إن عنصر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن شهد تغيرًا إيجابيًا من ٧,٣ إلى ٧,٧ أي بمعدل ٠,٤، ولكن تراجعت على المؤشر ذاته من المركز الرابع عشر إلى المركز السادس عشر، وظل مستوى حرية التجارة ثابتًا عند مستوى ٦,٩ لتأتي في المركز ذاته وهو المركز الحادي عشر، وختامًا تراجع عدد نقاط ليبيا على مؤشر تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من ٥,٤ إلى ٥,١ لتأتي في المركز الواحد والعشرين متراجعة بذلك بمقدار خطوة واحدة مقارنة بالعام المنصرم.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط، إلا أن انعدام الاستقرار الناتج عن الصراعات الأهلية من شأنه أن يحيط موثوقية البيانات الواردة بهالة من الشك.

١٩- السودان

شغلت السودان المركز التاسع عشر في مؤشر العام الجاري متراجعة بذلك ثلاثة مراكز عن العام المنصرم، كما انخفض عدد النقاط الذي سجلته من ٦,٠ في العام الماضي إلى ٥,٩، بينما شهد مؤشر حجم الحكومة تغيرًا إيجابيًا بمعدل ١,٤ حيث ارتفع من ٨,٣ إلى ٩,١ وجاءت السودان في المركز الأول على هذا المؤشر، بينما احتفظت بعدد النقاط ذاته الخاص بمستوى القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية والبالغ ٤,٥ حيث جاءت في المركز العشرين على هذا المؤشر، وفيما يتصل بعنصر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن فقد تحسن عدد نقاطها من ٤,٨ إلى ٥,٢ وجاءت في المركز العشرين، بينما انخفض عدد ما سجلته من نقاط على مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي بمعدل ٢,١ ليصل إلى ٤,٥ حيث تصل السودان إلى المركز الواحد والعشرين، بينما لم يشهد مستوى تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري أي تغير حيث سجل عدد نقاط بلغ ٥,٧ شأنه شأن العام الماضي ولكن السودان تراجعت خطوتين لتصل إلى المركز السادس عشر.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط.

٢٠- الجزائر

جاءت الجزائر في المركز العشرين وهو المركز نفسه الذي شغلته العام المنصرم بعدد النقاط ذاتها والبالغة ٥,٦، بينما ارتفع عدد نقاطها على مؤشر حجم الحكومة بمعدل ٠,٢ فأصبح ٤,٠ لتأتي الجزائر في المركز الثاني والعشرين وتصبح بذلك آخر الدول العربية على مؤشر حجم الحكومة، وقد ظل مؤشر الجزائر ذي الصلة بالقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية ثابتًا عند مستوى ٥,٩ لتشغل المركز الرابع عشر على هذا المؤشر، بينما تحسن مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن بالجزائر بمعدل ٠,٣ ليرتفع من ٧,٧ إلى ٨,٠ غير إنها تراجعت للمركز الرابع عشر أي بمركز واحد عن العام المنصرم، ولم يشهد مؤشر حرية التجارة على مستوى العالم أي تغير حيث سجلت الجزائر ٤,٧ ولكنها تقدمت بمركزين حيث شغلت المركز العشرين بعدما كانت تشغل المركز الثاني والعشرين، وفيما يتصل بالتنظيم فقد هبط عدد النقاط الذي سجلته الجزائر بمعدل ٠,٥ أي من ٦,٠ إلى ٥,٥ لتشغل المركز السابع عشر.

▲ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث بعض التحسن في مستوى تنظيم النشاط التجاري.

٢١- الجمهورية العربية السورية

جاءت الجمهورية العربية السورية في المركز الواحد والعشرين أي في المركز الأخير على مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى الدول العربية بإجمالي عدد نقاط انخفض عن العام الماضي بمعدل ٠,٧ ليبلغ ٥,١، بينما احتفظت بعدد نقاطها على مؤشر حجم الحكومة الذي سجلته العام المنصرم والبالغ ٦,٧ واحتفظت بالمركز التاسع الذي شغلته العام المنصرم، كما أن مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية لم يتغير إذ احتفظ بعدد نقاط بلغ ٥,٥ واحتفظت سوريا بالمركز السابع عشر، وانخفض عدد نقاط سوريا على مؤشر القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن بمعدل ١,٥ أي من ٦,٢ إلى ٤,٧ لتهبط إلى المركز الواحد والعشرين، أما على مؤشر حرية التجارة فقد هبط عدد النقاط من ٥,٢ إلى ٣,١ وتدنت سوريا إلى المركز الثاني والعشرين، كما شهد مؤشر التنظيم هبوطًا من ٥,٦ إلى ٥,٤ لتشغل المركز الثامن عشر في المؤشر ذاته.

■ التوقعات المستقبلية: ترجح أحدث البيانات الواردة عن الدولة حدوث تغير بسيط، إلا أن انعدام الاستقرار الناتج عن الصراعات الأهلية من شأنه أن يحيط موثوقية البيانات الواردة بهالة من الشك.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

بنية المؤشر

يضم المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي العناصر الخمسة نفسها التي يضمها مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، ولكنه يشتمل على ٣٩ مكونًا وليس ٤٢ مكونًا، حيث تم استبدال بعض المكونات المستخدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم والتي لم تتوفر بيانات ضمنية بشأنها على مستوى العالم العربي بمكونات مماثلة تغطي العالم العربي على نحو أشمل، وقد تم تسجيل عدد نقاط كل عنصر من العناصر الخمسة بأخذ متوسط المكونات التي يشملها كل عنصر، وقد اعتمد هذا التقرير على أحدث وأشمل البيانات المتوفرة والتي تنسب لعام ٢٠١٣ إلا أننا ننشر بعض البيانات المتوفرة في الوقت الحالي والتي تخص عام ٢٠١٤.

العناصر الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

١- حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشروعات
٢- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية
٣- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي
٥- تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

تم احتساب التصنيف الكلي بأخذ متوسط عدد نقاط العناصر الخمسة، حيث تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠، ويصف ملحق الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات الإجراءات المتبعة لتحديد عدد نقاط كل فئة على التدريج كما يقدم بعض التفاصيل ذات الصلة بالمصادر والمنهجية.

تحريًا لاتساق النتائج اتُبعت في تقرير العام الجاري الحدود القصوى والحدود الدنيا ذاتها التي استخدمت في تقارير الأعوام السابقة، ويشار إلى أن الحدود القصوى والدنيا التي اعتمد عليها التقارير هي الحدود العالمية وليست الإقليمية بناءً على وجود تفاوت طفيف في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها وسعيًا لوضع الدول العربية ضمن السياق الأكثر اتساعًا. ومن ثم يشير شغل مركز متقدم إلى أن أداء الدولة التي حازت هذا

المركز أداء جيد ليس على مستوى جيرانها الإقليميين فحسب ولكن على مستوى ما عداها من الدول التي تدعم ممارساتها الحرية الاقتصادية حول العالم.

يضم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات الدول الأعضاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢ دولة، كما يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم خمس عشرة دولة من بين هذه الدول، ويشار إلى أن تصنيف هذه الدول في كلا المؤشرين يتشابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف جملة المكونات المستخدمة في المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي اختلافًا طفيفًا، وقد تم احتساب النتيجة الإجمالية لواحد وعشرين دولة ضمها مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلا أنه لم يتسنَ حساب النتيجة الإجمالية للدولة المتبقية لقصور البيانات.

اعتمد المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي على بيانات مجمعة من أطراف خارجية ليست ذات صلة بالأطراف صاحبة البيانات، كما لم تستقَ أي بيانات أصلية من المؤسسات الراعية ضمانًا لموضوعيتها، وقد استخدم التقرير المعادلات ذاتها التي تحتسب النتائج على أساسها سنويًا، ومن ثم يتضح أن مؤلفي التقرير لم يكن لهم أي تأثير على مركز كل دولة فيه، كما أنه بوسع أي متخصص مطلع على التقرير إعادة فحص بيانات التقرير ليتأكد من الوصول للنتائج ذاتها.

طرح العناصر

فيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتفسير أسباب صلتها بالقياس[٣].

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

تشير المكونات الأربعة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، ويُعنى المكونان الأولان بهذا الأمر وهما الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك (١أ)، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي (١ب).

[٣] يتبع الوصف إلى حد كبير ما جاء في دراسة (Gwartney and Lowson, 2006): ١٠ – ١٢.

يشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي، أما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه في إطار الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات ويحد من تسييس الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحيادية، على الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام ويتحمل نفقاتها.

يقيس المكون الثالث (١ج) مدى اعتماد الدول على المشروعات الخاصة والأسواق الحرة لإنتاج السلع وتوفير الخدمات دون المشروعات الحكومية، أما المكون الرابع (١د) فإنه يقوم على المعدل الحدي الأعلى للدخل مقارنة بالضريبة وحد الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، فالمعدلات الحدية العالية للضرائب والتي تفرض على مستويات الدخل المنخفضة نسبيًا تسلب الأفراد ثمرة جهدهم وعملهم.

العنصر ٢: القانون التجاري والاقتصادي تأمين حقوق الملكية

يعد تأمين الأفراد والعقود والممتلكات القانونية عنصرًا محوريًا من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، فالنظام القانوني يمثل أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل، على سبيل المثال، تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمرة كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود وضمان تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

يركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عامل مناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فيما يُعنى أول مكونين بهذا العامل وهما التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي (٢أ) ونزاهة نظام القانون (٢ب) بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبق على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي، أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية (٢ج) فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المكون (٢د) والمعني بتنفيذ العقود قانونيًا إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعًا تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويعد المكونان (٢ج) و(٢د) جزءًا من مكون فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها إلى تردي قدرة النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعًا.

العنصر ٣: القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن

إن النقد عنصر رئيس في التداول، والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة الملكية التي تمثلها السندات النقدية، ومن ثم فإن توفير احتياطي نقدي آمن أمر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم لضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالًا لتمويل إنفاقها فإنها في المقابل تجرد المواطنين من ممتلكاتهم وتتعدى على حريتهم الاقتصادية، مما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم (يقاس ذلك تبعًا للمكون ٣أ)، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبها (المكونين ٣ب و٣ج) يفسد الأسعار النسبية ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل وتستحيل معه من الناحية الواقعية قدرة الأفراد والأعمال التجارية على التخطيط الواعي للمستقبل، وقد صمم المكون (٣د) لقياس سهولة استخدام عملات أخرى عبر الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والأجنبية أي لرصد ما إذا كان بوسع المرء التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

تعد حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وتنخفض فيه تكلفة الاتصالات والانتقالات أحد المكونات الرئيسة في الحرية الاقتصادية، وقد صممت مكونات العنصر الحالي لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر في التبادل على المستوى العالمي والتي تضم التعريفات (المكون ٤أ ومكوناته الفرعية) وخلل معدل التبادل (٤ب) ومعدل التبادل وضوابط رأس المال (٤ج). إنه لحق للأفراد في العالم أن ينعموا بالقدرة على الشراء والبيع بحرية، ولابد أن يحظى المستهلكون العرب بالقدرة على شراء ما يرغبون فيه من سلع من بعضهم بعضًا أومن أي كيان على مستوى العالم، كما أنه لابد أن يحظى المنتجون العرب بفرصة تسويق منتجاتهم بالسوق العربية والسوق العالمية.

العنصر ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

متى منعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي كانت بذلك قيدًا على الحرية الاقتصادية، ويضم هذا المؤشر القيود التنظيمية التي تحد حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة وأسواق المنتجات، ويشار إلى أن الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد توسعات الأعمال التجارية والمشروعات والقدرة على خلق فرص العمل.

يعكس المكون الأول (٥أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلية، حيث لابد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولابد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يتخيرونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد إمكانية الإقراض أم أن ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشروعات التجارية المستحقة التي تسعى للاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

ثمة أنواع عديدة من اللوائح المعنية بتنظيم العلاقة بين العمالة والسوق تتعدى على الحرية الاقتصادية للموظفين وأصحاب الأعمال، فلابد للمرء أن يتمتع بحرية العمل لدى من يرغب ولابد لأصحاب الأعمال أن يكون لهم حرية استخدام من يريدون من العاملين، وتشمل المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة صعوبة استئجار العمالة وجمود ساعات العمل وضوابط العزل وتكاليفه والتجنيد الإجباري.

تقيد اللوائح التنظيمية للأعمال التجارية (٥ج) الحرية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، ولابد للأفراد أن ينعموا بحرية فتح ما يرغبون به من أعمال تجارية أو إغلاقها في الأوقات التي يحددونها بأنفسهم، وقد صُممت المكونات الفرعية للوائح التنظيمية للأعمال التجارية بهدف التعرف على مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الأعمال التجارية (٥ج-١) وإغلاقها (٥ج-٢).

جداول بيانات الدول

يضم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات الدول الأعضاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم ٢٢دولة، كما يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم خمس عشرة دولة من بين هذه الدول، ويشار إلى أن تصنيف هذه الدول على كلا المؤشرين يتشابه إلى حد كبير على الرغم من اختلاف جملة المكونات المستخدمة في المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي اختلافًا طفيفًا، وقد تم احتساب النتيجة الإجمالية لواحد وعشرين دولة ضمها مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي إلا أنه لم يتسنَ حساب النتيجة الإجمالية للدولة المتبقية لقصور البيانات، ولكننا نقدم بيانات الدول غير المصنفة في الجداول التالية للجداول التي تضم الدول المصنفة.

لابد أن يتوفر لكل دولة تصنيفات ونتائج تخص العناصر الخمسة الواردة في المؤشر لكي يتسنى حساب إجمالي عدد نقاطها وتحديد مركزها، ومن ثم لم يكن بمقدورنا تصنيف الصومال العام الجاري، وبناءً على ذلك فلابد لتصنيف أي دولة من حيث العنصر الأول أن يتوفر لهذه الدولة بيانات عن مكونين فرعيين على الأقل من المكونات الفرعية التي يشملها هذا العنصر، وكذلك مكونين فرعيين على الأقل من المكونات الفرعية التي يشملها العنصر الثاني، وكذلك بالنسبة للعنصر الثالث والرابع والخامس، كما يجب أن يتوفر بيانات عن مكونين فرعيين على الأقل من المكونات التي يشملها العنصر ٥أ وكذلك ٥ب و٥ج.

تناولنا كل الدول التي رصد المؤشر أداءها بتقديم نتائج كافة العناصر الخمسة وتحليلها وتقديم نتائج كل مكون توفرت له بيانات، وقد تم حساب عدد النقاط كل مكون بحيث يكون حده الأقصى ١٠ وحده الأدنى صفر؛ بمعنى أنه كلما زاد عدد النقاط كان ذلك مؤشرًا لتمتع الدولة صاحبة النقاط بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية، فيما يوضح السهم المبين في جدول التصنيفات والمراكز الإجمالية "الاتجاه" الذي يحدد ما إذا كانت البيانات المتوفرة عن عام ٢٠١٢ تشير إلى أن اتجاه الدولة غير مؤكد أو من المحتمل أن يتحسن أو يهبط أو يظل ثابتًا في التصنيفات المستقبلية.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفصيل لكل مكون والمنهجية المتبعة في حساب عدد النقاط بملحق: الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات.

بيانات للباحثين

تضم الجداول التالية بيانات للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٣ وبعض البيانات لعام ٢٠١٤. يمكن تنزيل ملف البيانات الكاملة الذي يشمل كافة النتائج المنشورة في هذا التقرير وكذلك كافة البيانات السنوية التي تعود لعام ٢٠٠٢ مجانًا من الرابط التالي: http://www.freetheworld.com، وفي حالة مواجهة أي صعوبة في استرجاع البيانات برجاء التواصل عبر البريد الإلكتروني: freetheworld@fraserinstitute.org.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي (٢٠١٣) – التصنيفات والمراكز

العناصر

	١ حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات		٢ القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		٣ الحصول على عملة قوية ذات مركز سليم		٤ حرية التجارة على المستوى العالمي		٥ تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز
الجزائر	٤,٠	٢٢	٥,٩	١٤	٨,٠	١٤	٤,٧	٢٠	٥,٥	١٧
البحرين	٦,٧	٩	٧,٠	٩	٩,٦	٢	٨,٢	٢	٨,٤	١
الاتحاد القمري	٦,٦	١١	٦,٠	١٣	٦,٩	١٨	٧,٠	٩	٥,٩	١٥
جيبوتي	٤,٩	١٩	٥,٢	١٨	٩,٣	٥	٦,٧	١٢	٦,٨	٩
جمهورية مصر العربية	٧,٤	٨	٥,١	١٩	٨,٧	١٢	٦,٦	١٣	٦,١	١٢
العراق	٥,٧	١٦	٤,٢	٢١	٩,٢	١٠	٦,٢	١٥	٥,٤	١٨
الأردن	٨,٤	٣	٧,٢	٧	٩,٣	٥	٨,٠	٥	٧,٥	٨
الكويت	٦,٢	١٤	٧,٨	٣	٩,٣	٥	٧,٨	٦	٧,٦	٧
لبنان	٨,٥	٢	٦,١	١١	٩,٣	٥	٦,٢	١٥	٨,٢	٢
ليبيا	٤,٢	٢١	٥,٩	١٤	٧,٧	١٦	٦,٩	١١	٥,١	٢١
موريتانيا	٥,٠	١٧	٥,٧	١٦	٧,٨	١٥	٧,٠	٩	٥,٤	١٨
المغرب	٦,٢	١٤	٧,٢	٧	٧,٣	١٧	٥,٦	١٨	٦,٣	١١
سلطنة عمان	٤,٧	٢٠	٨,٠	٢	٩,٣	٥	٨,١	٤	٨,١	٣
الأراضي الفلسطينية	٧,٥	٦	٦,٢	١٠	٩,٧	١	٧,٦	٨	٦,١	١٢
قطر	٦,٥	١٢	٧,٦	٥	٩,٤	٤	٧,٧	٧	٧,٧	٦
المملكة العربية السعودية	٥,٠	١٧	٨,١	١	٩,١	١١	٦,٥	١٤	٨,٠	٤
السودان	٩,٧	١	٤,٥	٢٠	٥,٢	٢٠	٤,٥	٢١	٥,٧	١٦
الجمهورية العربية السورية	٦,٧	٩	٥,٥	١٧	٤,٧	٢١	٣,١	٢٢	٥,٤	١٨
تونس	٦,٤	١٣	٧,٦	٥	٦,٨	١٩	٥,٩	١٧	٦,٧	١٠
الإمارات العربية المتحدة	٧,٨	٤	٧,٧	٤	٩,٥	٣	٨,٢	٢	٧,٩	٥
جمهورية اليمن	٧,٥	٦	٦,١	١١	٨,٥	١٣	٨,٤	١	٦,١	١٢

الدول غير المصنفة لعدم وجود بيانات

الصومال	٧,٨	٤	١,٣	٢	٥,٠ ١٩

التصنيفات الإجمالية والمراكز، الاتجاه

	مكونات العناصر الخمسة						التصنيف الكلي (المركز)		الاتجاه*
	٥أ اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان		٥ب اللوائح التنظيمية لسوق العمالة		٥ج اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري				
	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	
الجزائر	٤,٨	١٨	٤,٤	٢٠	٧,٥	٩	٥,٦	٢٠	▲
البحرين	٧,٨	٥	٨,٨	٤	٨,٥	١	٨,٠	٣	▼
الاتحاد القمري	٦,٧	٩	٦,٧	١٢	٤,٢	١٧	٦,٥	١٤	▲
جيبوتي	٦,٥	١٠	٧,٥	١١	٦,٦	١٦	٦,٦	١٣	▲
جمهورية مصر العربية	٦,٠	١٢	٥,٢	١٧	٧,١	١٥	٦,٨	١١	■
العراق	٤,١	١٩	٧,٩	٩	٤,٢	١٩	٦,٢	١٦	■
الأردن	٦,٠	١٢	٩,١	١	٧,٥	١٠	٨,١	٢	■
الكويت	٧,٥	٦	٨,٣	٧	٧,١	١٤	٧,٨	٤	▲
لبنان	٨,٣	١	٨,٥	٦	٧,٨	٦	٧,٧	٦	■
ليبيا	٣,٣	٢١	٧,٩	١٠	٤,٢	٢٠	٦,٠	١٨	■
موريتانيا	٦,٠	١٢	٤,٩	١٥	٤,٢	١٨	٦,٢	١٦	▲
المغرب	٦,٩	٧	٣,٨	٢١	٨,١	٣	٦,٥	١٤	▼
سلطنة عمان	٨,١	٣	٨,٢	٨	٨,٠	٤	٧,٦	٧	■
الأراضي الفلسطينية	٨,١	٢	٦,١	١٣	٤,١	٢١	٧,٤	٨	▼
قطر	٦,٢	١١	٨,٩	٣	٧,٩	٥	٧,٨	٤	■
المملكة العربية السعودية	٨,٠	٤	٨,٨	٥	٧,٣	١٣	٧,٣	٩	■
السودان	٤,٩	١٧	٤,٩	١٩	٧,٤	١٢	٥,٩	١٩	■
الجمهورية العربية السورية	٣,٧	٢٠	٥,٠	١٨	٧,٥	١١	٥,١	٢١	■
تونس	٥,٧	١٥	٦,١	١٤	٨,٣	٢	٦,٧	١٢	■
الإمارات العربية المتحدة	٦,٩	٧	٩,٠	٢	٧,٦	٧	٨,٢	١	▲
جمهورية اليمن	٥,٣	١٦	٥,٤	١٦	٧,٥	٨	٧,٣	٩	▼

الصومال

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. لم يحدد الاتجاه للدول غير المصنفة بناءً على قصور البيانات. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الجزائر

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ➢	٥,١ [١٥]	٥,٤ [١٥]	٥,٦ [١٥]	٥,٤ [١٨]	٥,٧ [١٧]	٥,٦ [٢٠]	٥,٦ [٢٠]	الاتجاه ▲
	التصنيف (البيانات)	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**
١- حجم الحكومة	٤,٧	٤,٣	٤,٢	٤,٥	٤,٣	٣,٨	٤,٠	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٤,١ [٢٦]	٤,٠ [٢٦]	٤,١ [٢٦,٢]	٢,٨ [٣٠,٤]	١,٩ [٣٣,٤]	٠,٤ [٣٨]	١,٤ [٣٥,٣]	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٨,٠ [٧,٨]	٦,٨ [١٢,٣]	٨,٦ [٥,٦]	٨,٠ [٧,٧]	٨,٢ [٧,١]	٧,٨ [٨,٥]	٧,٨ [٨,٥]	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠		
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية				٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠ [٣٥]	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	٤,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب- نزاهة النظام القانوني	٣,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٥
١- عدد الإجراءات		٣,٥	٣,٥	٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
١- عدد الإجراءات		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	٦,٦	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٧,٦	٧,٧	٨,٠	
أ- نمو العملة [١٣,٢]	٧,٤	٧,١ [١٤,٥]	٦,٧ [١٦,٦]	٥,٧ [٢١,٥]	٦,٧ [١٦,٥]	٨,٣ [٨,٦]	٨,٧	[٦,٦]
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢ [١,٩]	٩,٣ [١,٨]	٩,٤ [١,٤]	٩,٤ [١,٤]	٩,٥ [١,٣]	٩,٢ [٢,٠]	٩,١	[٢,٢]
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٧ [١,٤]	٩,٢ [٤,٠]	٩,٥ [٢,٣]	٩,٠ [٤,٩]	٩,٢ [٣,٩]	٨,٢ [٨,٩]	٩,٣	[٣,٣]
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	٤,٧	٥,٠	٦,١	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٤,٧	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٥,٢	٦,١	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٩	٦,٩	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٥,٠ [٧,٦]	٧,٧	٨,٧ [٢,٠]	٨,٥	٨,٢	٨,٥	٨,٥	[٢,٣]
٢- متوسط معدل التعريفة [١٨.٨]	٦,٢	٦,٣ [١٨.٤]	٦,٣ [١٨,٧]	٦,٣ [١٨.٦]	٦,٣ [١٨.٦]	٦,٣ [١٨.٦]	٦,٣	[١٨,٦]
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات [١٤,٣]	٤,٣	٤,٣ [١٤,٣]	٥,٨ [١٠,٥]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨ [١٠,٤]	٥,٨	[١٨,٦]
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	٨,١ [٩,٧]	٨,١ [٩,٦]	٩,٠ [٤,٩]	٧,٥ [١٢,٦]	٨,٣ [٨,٣]	٧,٣ [١٣,٤]	٧,٢	[١٤,٠]
ج- ضوابط رأس المال	٠,٨	٠,٨	٢,٣	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٥- اللوائح التنظيمية	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٥,٩	٦,٠	٥,٥	
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,١	٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٧	٤,٨	
١- ملكية المصارف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	

٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٤,٨	١,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٦,٧	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٤
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٤,٤	٤,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨
٤- التجنيد الإلزامي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٦
١- فتح نشاط تجاري	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١
أ- عدد الإجراءات		٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٥
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,٠
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
ب- التكلفة (% من النشاط)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

البحرين

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⮜	٨,١ [١]	٧,٩ [١]	٧,٩ [١]	٨,١ [١]	٨,٢ [١]	٨,٠ [٢]	٨,٠ [٣]	**الاتجاه ▼**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	٦,٧	٦,٦	**٦,٥**	٧,٠	٧,٠	٦,٧	٦,٧	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٣,٢	٣,٠	٣,٩	٤,٦	٤,٧	٣,٦	٣,٦	
	[٢٩,٢]	*[٣٠,٠]*	*[٢٦,٨]*	*[٢٤,٣]*	*[٢٣,٩]*	*[٢٧,٦]*	*[٢٧,٦]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥	٩,٥	٨,٣	٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٣	
	[٢,٤]	*[٢,٢]*	*[٦,٨]*	*[٢,٣]*	*[٢,٦]*	*[٣,١]*	*[٣,١]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٠	٧,٠
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٦
١- عدد الإجراءات			٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
١- الزمن (عدد الأيام)			٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)			٩,٧	٩,٧	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٥
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
١- عدد الإجراءات			٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٢- الزمن (عدد الأيام)			٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
٣- التكلفة (% من المطالبات)			٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٥**	**٩,٢**	**٩,١**	**٩,١**	**٩,٢**	**٩,٤**	**٩,٦**	
أ- نمو العملة	٨,٢	٧,٨	٧,٣	٧,٤	٧,٦	٨,٩	٩,٤	
	[٩١]	*[١١,٠]*	*[١٣,٧]*	*[١٢,٨]*	*[١١,٩]*	*[٥,٤]*	*[٢,٩]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨	٩,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٤	٩,٤	
	[٠,٤]	*[١,٦]*	*[١,٢]*	*[٠,٦]*	*[٠,٧]*	*[١,٥]*	*[١,٤]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩٩,٩-]	٩,٥	٩,٦	٩,٣	٩,٦	٩,٤	٩,٤	
	[٠,٥	*[٢,٤]*	*[٢,٠]*	*[٣,٥]*	*[٢,٠]*	*[٢,٨]*	*[٣,٢]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٨,٥**	٨,٠	**٨,٣**	**٨,٤**	**٨,٤**	**٨,٢**	**٨,٢**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٥	٨,٦	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٩,٣	٩,٥	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٥	٩,٥	
	[١٠]	*[٠,٨]*	*[٠,٧]*	*[٠,٧]*	*[٠,٩]*	*[٠,٧]*	*[٠,٧]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,١	
	[٥١]	*[٥,١]*	*[٥,١]*	*[٥,٢]*	*[٥,١]*	*[٥,٠]*	*[٤,٧]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,١	
	[٦,٧]	*[٦,٧]*	*[٦,٧]*	*[٩,٨]*	*[٩,٤]*	*[٧,٩]*	*[٧,٢]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	
ج- ضوابط رأس المال	٦,٩	٥,٤	٦,٢	٦,٩	٦,٩	٦,٢	٦,٢	
٥- اللوائح التنظيمية	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٩**	**٨,٦**	**٨,٤**	
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٨,١	٨,١	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٩	٧,٨	
١- ملكية المصارف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

٢- منافسة المصارف الأجنبية	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٠	٧,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٤,٥	٤,٣
أ- مؤشر الحقوق القانونية			٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٦,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٠	٧,٥
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	١٠,٠	٩,٤	٨,٨
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٣
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	١٠,٠	٩,٥	٩,٠
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	٩,٠	٨,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,١
١- فتح نشاط تجاري	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٠	٩,١	٩,١
أ- عدد الإجراءات			٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)			٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			٩,٥	٩,٦	٩,٥	٩,٦	٩,٦
٢- إغلاق نشاط تجاري	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٩	٨,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)			٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
ب- التكلفة (% من النشاط)			٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٩
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)			٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٣	٤,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الاتحاد القمري

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات			**٥,٦**	**٦,١**	**٦,٥**	**٦,٥**	**٦,٥**	**الاتجاه ▼**
(المراكز) ⮜			[١٥]	[١٥]	[١٢]	[١٢]	[١٤]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة			**٤,١**	**٥,٢**	**٦,٥**	**٦,٣**	**٦,٦**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٧,٠	٨,١	٨,٣	٧,٧	٧,٦	٧,٠	٧,٩	
	[١٦,٢]	*[١٢,٤]*	*[١١,٩]*	*[١٣,٩]*	*[١٤,٣]*	*[١٦,٠]*	*[١٣,٢]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية			٠,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية				٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
				[٣٠]	*[٣٠]*	*[٣٠]*	*[٣٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٤**	**٦,٠**	**٦,٠**	**٥,٧**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية					٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٠
ب- نزاهة النظام القانوني					٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
١- عدد الإجراءات			٨,٠	٨,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
١- الزمن (عدد الأيام)			٩,٨	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)			٣,٢	٣,٢	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
١- عدد الإجراءات			٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤
٢- الزمن (عدد الأيام)			٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
٣- التكلفة (% من المطالبات)			٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٥,٢**	**٥,٤**	**٧,٢**	**٧,٠**	**٦,٦**	**٦,٨**	**٦,٩**	
أ- نمو العملة	٦,٤	٧,٢	٩,٦	٨,٩	٧,٦	٨,٠	٨,٣	
	[١٨,٢]	*[١٣,٩]*	*[٢,٢]*	*[٥,٣]*	*[١٢,١]*	*[١٠,١]*	*[٨,٤]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم			٩,٨	٩,٥	٩,٦	٩,٥	٩,٥	
			[٠,٥]	*[١,٢]*	*[١,١]*	*[١,٢]*	*[١,١]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٣	٩,١	٩,٣	٩,٧	٩,٣	٩,٦	٩,٥	
	[٣,٥]	*[٤,٥]*	*[٣,٤]*	*[١,٧]*	*[٣,٤]*	*[١,٨]*	*[٢,٣]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٦,٥**	**٦,٥**	**٥,٧**	**٦,٧**	**٧,٣**	**٧,٥**	**٧,٠**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية			٦,٠	٧,٧	٧,٧	٨,٣	٦,٩	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة			٤,٢	٧,٧	٧,٧	٨,٢٤	٦,٩٤	
			[٢٨,٩]	*[١١,٣]*	*[١١,٣]*	*[٨,٨]*	*[١٥,٣]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٧,٨	٧,٦	٧,٦	٨,٥	٦,٨	

					[٥,٥]	*[٦,٠]*	*[٦,٠]*	*[٣,٩]*	*[٨,٠]*
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠	١٠,٠
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٣,١	٣,١	١,٠	٢,٥	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
٥- اللوائح التنظيمية	**٤,٩**	**٥,١**	**٤,٩**	**٥,١**	**٥,٦**	**٥,٨**	**٥,٩**		
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,٣	٥,٨	٥,٣	٥,٨	٦,٢	٦,٧	٦,٧		
١- ملكية المصارف					٨,٠	٨,٠	٨,٠		
٢- منافسة المصارف الأجنبية									
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	٩,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠		
٤- الحصول على ائتمان	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٣,٠	٣,٠		
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٦,٠		
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧		
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٧	٦,٧	٦,٧		
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠		
٣- جمود شروط العزل	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٣		
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠		
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥		
٤- التجنيد الإلزامي					١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٣	
١- فتح نشاط تجاري	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٨	٨,٢	٨,٥	٨,٥	
أ- عدد الإجراءات			٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٩	٦,٥	٦,٥	
ب- المدة (عدد الأيام)			٩,٠	٩,٠	٨,٩	٩,١	٩,٤	٩,٤	
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)			٧,٧	٧,٧	٧,٩	٨,٢	٨,٦	٨,٦	
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦	
٢- إغلاق نشاط تجاري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
أ- الزمن (عدد الأعوام)									
ب- التكلفة (% من النشاط)									
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

جيبوتي	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات			**٦,٥**	**٦,٥**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٦**	**الاتجاه ▲**
(المراكز) ⩤			[١٢]	[١٢]	[١٤]	[١٢]	[١٣]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة			**٤,٢**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٩**	**٤,٩**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	
	[٢٩,٧]	*[٣١,٠]*	*[٣١,٨]*	*[٣١,٠]*	*[٣١,٠]*	*[٣١,٠]*	*[٣١,٠]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية			٦,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية				٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
				[٣٠]	*[٣٠]*	*[٣٠]*	*[٣٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٥,٢**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية					٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب- نزاهة النظام القانوني					٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٦	٧,٦
١- عدد الإجراءات			٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٥	٧,٥
١- الزمن (عدد الأيام)			٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)			٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨
د- التنفيذ القانوني للعقود	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
١- عدد الإجراءات			٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
٢- الزمن (عدد الأيام)			١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
٣- التكلفة (% من المطالبات)			٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٧**	**٩,٣**	**٩,١**	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٩**	**٩,٣**	
أ- نمو العملة	٩,٣	٨,١	٧,٤	٧,٨	٦,٥	٧,٨	٨,١	
	[٣,٣]	*[٩,٤]*	*[١٣,٠]*	*[١٠,٩]*	*[١٧,٧]*	*[١١,٠]*	*[٩,٦]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٨,٥	٨,٤	٨,٤	٩,٥	
	[١٢]	*[١٢]*	*[١,٢]*	*[٣,٨]*	*[٤,٠]*	*[٤,٠]*	*[١,٣]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٩	٩,٤	٩,٣	٧,٦	٩,٢	٩,٣	٩,٥	
	[٠,٦]	*[٣,١]*	*[٣,٤]*	*[١٢,٠]*	*[٤,٠]*	*[٣,٧]*	*[٢,٤]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٦,٤**	**٦,٤**	**٧,٠**	**٧,٠**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٣,٨	٣,٨	٥,٥	٥,٥	٦,٢	٦,٢	٦,٢	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٣,٨	٣,٨	٤,٤	٤,٤	٥,٩	٥,٨	٥,٨	
	[٣٠,٩]	*[٣٠,٩]*	*[٢٨,١]*	*[٢٧,٨]*	*[٢٠,٦]*	*[٢١,٠]*	*[٢١,٠]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	
			[٨,٤]	*[٨,٦]*	*[٨,٦]*	*[٨,٤]*	*[٨,٤]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*	١٠,٠ *[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٠**	**٦,٠**	**٦,٨**	**٦,٩**	**٦,٨**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٧,١	٦,٥
١- ملكية المصارف					١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية							
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٩,٠
٤- الحصول على ائتمان	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	٠,٥
أ- مؤشر الحقوق القانونية		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٠	٨,٠	٦,٨	٦,٨	٧,٥	٧,٥	٧,٥
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٨,٣	٨,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٨,٤	٨,٤	٨,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٦	٧,٧
١- فتح نشاط تجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٤	٧,٥	٧,٦	٨,٢	٨,٦
أ- عدد الإجراءات			٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٩	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)			٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٩,٣	٩,٤
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)			٧,٥	٧,٦	٨,٠	٨,٢	٧,٨	٧,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			٩,٠	٩,٠	٩,٢	٩,٢	١٠	١٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٨,٠
ب- التكلفة (% من النشاط)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٧
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	٤,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

جمهورية مصر العربية	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٨**	**٦,٩**	**٦,٩**	**٦,٨**	**٦,٨**	**الاتجاه ■**
(المراكز) ⩤	[١١] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١١] التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٥,٧**	**٥,٦**	**٦,٤**	**٧,٠**	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٤**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٧,٥	٧,٣	٧,٤	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,١	
	[١٤,٥]	*[١٥,١]*	*[١٤,٨]*	*[١٣,١]*	*[١٣,٠]*	*[١٢,٤]*	*[١٢,٦]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٨,٤	٨,١	٦,٠	٦,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٧	
	[٦,٥]	*[٧,٥]*	*[١٥,١]*	*[١٥,٢]*	*[١٢,٠]*	*[١٢,٦]*	*[١٢,٦]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٧,٠	٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	
	[٣٢]	*[٣٢]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٥]*	*[٢٥]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٠**	**٥,٢**	**٥,١**	**٥,١**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٢	١,٧	١,٧	١,٧
ب- نزاهة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٦	٨,٦
١- عدد الإجراءات		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٨,٠	٨,٠	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٤
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٧,٨	٧,٩	٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٣
١- عدد الإجراءات		٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٦
٢- الزمن (عدد الأيام)		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٥**	**٨,٧**	**٨,٧**	**٨,٠**	**٨,٤**	**٨,٨**	**٨,٧**	
أ- نمو العملة	٩,٠	٨,٥	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٨,٢	٧,٦	
	[٥,١]	*[٧,٥]*	*[١١,٨]*	*[١١,٦]*	*[١١,٧]*	*[٩,٠]*	*[١٢,١]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨	٨,٥	٨,٧	٨,٠	٨,٤	٨,٤	٩,٣	
	[٠,٦]	*[٣,٨]*	*[٣,٣]*	*[٥,١]*	*[٤,١]*	*[٤,١]*	*[١,٨]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٥	٧,٧	٨,٥	٦,٣	٧,٧	٨,٦	٨,١	
	[٢,٧]	*[١١٣]*	*[٧,٦]*	*[١٨,٣]*	*[١١,٣]*	*[٧,١]*	*[٩,٥]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٥,١**	**٦,٧**	**٧,٢**	**٧,٠**	**٦,٥**	**٦,٦**	**٦,٦**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٤,٤	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,١	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٦,٩	٧,٨	٨,٣	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٨,٦	
	[٤,٧]	*[٣,٣]*	*[٢,٥]*	*[٢,٧]*	*[٢,٦]*	*[٢,٢]*	*[٢,٢]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	
	[١٨,٩]	*[١٨,٩]*	*[١٩,٣]*	*[١٧,٠]*	*[١٧,٠]*	*[١٦,٨]*	*[١٦,٨]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
	[٣٩,٥]	*[٣٩,٥]*	*[١٤١,١]*	*[١٤٦,٧]*	*[١٤٩,٥]*	*[١٤٣,٣]*	*[١٤٢,٦]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
	[٢٢,٣]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٥,٤	٥,٤	٦,٧	٦,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦
٥- اللوائح التنظيمية	**٥,٥**	**٥,٥**	**٥,٩**	**٦,٥**	**٦,٤**	**٦,١**	**٦,١**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٤,٥	٤,٥	٥,٣	٦,٤	٦,٩	٦,١	٦,٠
١- ملكية المصارف	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٥,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٨,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,١	٥,١	٥,٢
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٨
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦
٤- التجنيد الإلزامي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,٢	٦,٢	٦,٥	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,١	٧,٦
١- فتح نشاط تجاري	٧,٣	٧,٤	٨,١	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٢	٩,٢
أ- عدد الإجراءات		٥,٣	٧,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,١	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)		٩,٠	٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٨,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٨,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨
ب- التكلفة (% من النشاط)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

العراق	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات						**٥,٧**	**٦,٢**	**الاتجاه ■**
(المراكز) ⩤						[١٩]	[١٦]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة						**٦,٠**	**٥,٧**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي						٠,٩	١,٥	
						[٣٦,٩]	*[٣٥,٠]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية								
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
			[١٥]	*[١٥]*	*[١٥]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية				**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب- نزاهة النظام القانوني	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٥	٨,٣	٨,٣	٨,٣
١- عدد الإجراءات			٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٢- الزمن (عدد الأيام)			٩,٩	٩,٩	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)			٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٦	٧,٣	٧,٣
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
١- عدد الإجراءات			١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
٢- الزمن (عدد الأيام)			٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
٣- التكلفة (% من المطالبات)			٨,٨	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن				**٤,٣**	**٤,٨**	**٧,٣**	**٩,٢**	
أ- نمو العملة					٤,٤	٦,٨	٨,٢	
					[٢٨,٢]	*[١٦,١]*	*[٩,٠]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٠,٤	٠,٤	٨,٦	٩,١	
	[١٢,٧]	*[١٢,٧]*	*[١٢,٧]*	*[٢٤,١]*	*[٢٣,٩]*	*[٣,٦]*	*[٢,٢]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٦,١	٤,٦	٠,٠	٧,٥	٩,٤	٨,٨	٩,٦	
	[١٩,٣]	*[٢٧,٠]*	*[٥٣,٢]*	*[١٢,٧]*	*[٢,٩]*	*[٦,١]*	*[١,٩]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي						**٦,١**	**٦,٢**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية						٦,٧	٦,٧	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة						٧,٥	٧,٥	
						[١٢,٤]	*[١٢,٤]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات						٥,٩	٥,٩	
						[١٠,٢]	*[١٠,٢]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٣	٩,٧
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٣,٤]*	*[١,٥]*
ج- ضوابط رأس المال	٠,٩	٠,٠	٧,٧	٦,٩	٦,٢	٢,٣	٢,٣
٥- اللوائح التنظيمية	**٤,٣**	**٤,٣**	**٥,١**	**٥,٤**	**٥,٠**	**٥,٤**	**٥,٤**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٥,٣	٣,٥	٤,٤	٤,١
١- ملكية المصارف					٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية						٦,٠	٦,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٥
أ- مؤشر الحقوق القانونية			٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٤,٩	٤,٩	٧,٤	٧,٤	٧,٩	٧,٩	٧,٩
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٢
١- فتح نشاط تجاري	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٣	٧,٤	٧,٧	٨,٤	٨,٤
أ- عدد الإجراءات			٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٣
ب- المدة (عدد الأيام)			٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٨,٧	٨,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)			٩,٢	٨,٢	٨,٧	٩,٠	٩,٥	٩,٥
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)								
ب- التكلفة (% من النشاط)								
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الأردن	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⮜	٧,٦ [٧]	٧,٦ [٧]	٧,٦ [٤]	٧,٦ [٣]	٨,٠ [٢]	٨,٠ [٢]	٨,١ [٢]	**الاتجاه ■**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٥,٩**	**٥,٨**	**٦,٦**	**٧,٠**	**٨,٠**	**٨,٢**	**٨,٤**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٥,٠	٥,٧	٦,٠	٥,٥	٥,٥	٥,٢	٦,٠	
	[٢٢,٩]	*[٢٠,٧]*	*[١٩,٥]*	*[٢١,٣]*	*[٢١,٢]*	*[٢٢,٣]*	*[١٩,٥]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٩,٥	٨,٦	٧,٢	٧,٤	٨,٤	٧,٤	٧,٤	
	[٢,٣]	*[٥,٧]*	*[١٠,٨]*	*[١٠,٠]*	*[٦,٦]*	*[٩,٩]*	*[٩,٩]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٣٥]	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[١٤]*	*[١٤]*	*[١٤]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٤**	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,١**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب- نزاهة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
١- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٦,٧	٦,٧	٦,٧	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٣
١- عدد الإجراءات		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٣
٢- الزمن (عدد الأيام)		٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٧**	**٩,٣**	**٨,٩**	**٨,٤**	**٩,٠**	**٩,١**	**٩,٣**	
أ- نمو العملة	٩,٤	٨,٤	٧,٧	٨,٤	٩,٢	٩,٥	٩,٤	
	[٢,٨]	*[٧,٨]*	*[١١,٥]*	*[٨,٢]*	*[٣,٨]*	*[٢,٧]*	*[٣,١]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦	٩,٦	٩,٣	٨,١	٧,٨	٧,٧	٩,٠	
	[١,٠]	*[١,٠]*	*[١,٩]*	*[٤,٨]*	*[٥,٦]*	*[٥,٧]*	*[٢,٥]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٦	٩,٣	٨,٧	٧,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٩	
	[١,٨]	*[٣,٤]*	*[٦,٣]*	*[١٤,٩]*	*[٥,٠]*	*[٤,٨]*	*[٥,٥]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٧,٩**	**٨,٠**	**٧,٩**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	**٨,٠**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٦,١	٦,٣	٦,٧	٧,٠	٧,٠	٧,١	٧,١	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٧,٨	٨,١	٨,٤	٩,١	٩,١	٩,٣	٩,٣	
	[٣,٣]	*[٢,٩]*	*[٢,٤]*	*[١,٤]*	*[١,٣]*	*[١,١]*	*[١,١]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٦,٨	٧,١	٧,٧	٧,٨	٨,٠	٧,٨	٨,١	
	[١٦,٢]	*[١٤,٤]*	*[١١,٥]*	*[١٠,٨]*	*[١٠,٠]*	*[١٠,٩]*	*[٩,٥]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٢	٣,٧	٤,١	٤,٠	
	[١٥,٦]	*[١٥,٦]*	*[١٥,٣]*	*[١٤,٦]*	*[١٥,٧]*	*[١٤,٨]*	*[١٥,٠]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]
ج- ضوابط رأس المال	٧,٧	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٢**	**٧,٤**	**٧,٣**	**٧,٤**	**٧,٧**	**٧,٧**	**٧,٥**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,٩	٦,٩	٦,٧	٦,٤	٦,٧	٦,٧	٦,٠
١- ملكية المصارف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٢,٧	٠,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	٠,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٩,٠	٩,١
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٢- جمود مؤشر عدد الساعات		٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٣- جمود شروط العزل		٦,٩	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٥
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,١	٦,٧	٦,٩	٧,٢	٧,٤	٧,٥	٧,٥
١- فتح نشاط تجاري	٦,٤	٧,٥	٧,٨	٨,٥	٨,٨	٩,١	٩,١
أ- عدد الإجراءات		٤,٧	٤,٧	٥,٣	٦,٥	٧,١	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٧	٩,٢	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٨,٨	٩,١	٩,٣	٩,٥	٩,٨	٩,٧
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٧,٨	٨,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٥,٩	٥,٩	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٧,٣
ب- التكلفة (% من النشاط)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٧,٥
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الكويت	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⮜	**٧,٩ [٣]**	**٧,٨ [٣]**	**٧,٧ [٣]**	**٧,٥ [٥]**	**٧,٧ [٤]**	**٧,٨ [٤]**	**٧,٨ [٤]**	**الاتجاه ▲**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٦,٥**	**٦,٤**	**٦,٣**	**٥,٥**	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٢**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	١,٨	١,٦	٢,١	٢,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٠	
	[٣٣,٨]	*[٣٤,٦]*	*[٣٢,٧]*	*[٣٢,٣]*	*[٣٧,٧]*	*[٣٩,١]*	*[٤٠,٨]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٧,١	٦,٨	٦,١	٢,٦	٧,٠	٧,٧	٧,٧	
	[١١,١]	*[١٢,١]*	*[١٤,٩]*	*[٢٧,٥]*	*[١١,٤]*	*[٨,٨]*	*[٨,٨]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
١- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
١- عدد الإجراءات		١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٥**	**٩,٢**	**٩,٢**	**٨,٧**	**٩,٢**	**٩,٢**	**٩,٣**	
أ- نمو العملة	٨,٨	٧,٢	٧,٨	٨,٤	٨,٩	٨,٧	٨,٣	
	[٦,٣]	*[١٤,٣]*	*[١٠,٨]*	*[٨,٠]*	*[٥,٤]*	*[٦,٤]*	*[٨,٥]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦	٩,٩	٩,٤	٨,٦	٨,٨	٨,٨	٩,٦	
	[١,١]	*[٠,٤]*	*[١,٥]*	*[٣,٥]*	*[٢,٩]*	*[٢,٩]*	*[١,٠]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٨	٩,٨	٩,٤	٧,٩	٩,١	٩,٤	٩,٥	
	[٠,٩]	*[١,٢]*	*[٣,١]*	*[١٠,٦]*	*[٤,٥]*	*[٣,٢]*	*[٢,٧]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٧**	**٧,٨**	**٧,٨**	**٧,٨**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٨,٩	٨,٩	٨,٨	٨,٩	٨,٨	٨,٩	٨,٩	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٩,٤	٩,٤	٩,٦	٩,٦	٩,٥	٩,٦	٩,٦	
	[٠,٩]	*[٠,٩]*	*[٠,٧]*	*[٠,٦]*	*[٠,٧]*	*[٠,٥]*	*[٠,٥]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٩,٣	٩,٣	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	
	[٣,٥]	*[٣,٥]*	*[٤,٩]*	*[٤,٧]*	*[٤,٧]*	*[٤,٧]*	*[٤,٧]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	

	[٥,٢]	*[٥,٢]*	*[٥,٢]*	*[٥,٢]*	*[٥,٢]*	*[٥,٣]*	*[٥,٣]*
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦
٥- اللوائح التنظيمية	**٨,١**	**٨,١**	**٧,٦**	**٧,٧**	**٧,٦**	**٧,٧**	**٧,٦**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٨,١	٨,١	٦,٩	٧,١	٧,١	٧,٨	٧,٥
١- ملكية المصارف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٦,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٤,١
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٥,٠	٥,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٣
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢
أ- مؤشر صعوبة الفصل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,١	٧,١
١- فتح نشاط تجاري	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,١
أ- عدد الإجراءات		٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٤,١	٤,١
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٥	٨,٦
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٩
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٧	٦,٧	٦,٦	٦,٦	٦,٧	٦,١	٦,١
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
ب- التكلفة (% من النشاط)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٨	٨,٨
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٤,١	٣,٦	٣,٧	٤,١	٣,٤	٣,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

لبنان	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز)	٧,٧ [٦]	٧,٧ [٥]	٧,٥ [٧]	٧,٦ [٣]	٧,٧ [٤]	٧,٦ [٧]	٧,٧ [٦]	**الاتجاه ■**
➢	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٨,٥**	**٨,٦**	**٨,٧**	**٨,٧**	**٩,٢**	**٨,٨**	**٨,٥**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٩	٨,٢	٧,٩	٦,٧	
	[١٧,١]	*[١٤,٧]*	*[١٤,٥]*	*[١٣,٢]*	*[١٢,٣]*	*[١٣,١]*	*[١٧,٢]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٨,٧	٨,٢	٧,٣	٧,٠	٨,٧	٧,٣	٧,٣	
	[٥,٥]	*[٧,٠]*	*[١٠,٣]*	*[١١,٤]*	*[٥,٢]*	*[١٠,٥]*	*[١٠,٥]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٢٠]	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**	**٦,١**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
١- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
١- عدد الإجراءات		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
٢- الزمن (عدد الأيام)		٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٦**	**٩,٥**	**٩,٣**	**٨,٨**	**٩,٠**	**٨,٩**	**٩,٣**	
أ- نمو العملة	٩,٥	٩,٤	٩,١	٩,١	٨,٣	٨,٢	٨,٦	
	[٢,٣]	*[٢,٩]*	*[٤,٧]*	*[٤,٥]*	*[٨,٣]*	*[٩,٢]*	*[٧,٠]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,١	٩,١	٩,١	٨,٣	٨,٦	٨,٦	٩,١	
	[٢,٣]	*[٢,٣]*	*[٢,٣]*	*[٤,٤]*	*[٣,٥]*	*[٣,٦]*	*[٢,٣]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٦	٩,٧	٨,٩	٧,٨	٩,٢	٨,٨	٩,٤	
	[١,٨]	*[١,٧]*	*[٥,٦]*	*[١٠,٨]*	*[٤,٠]*	*[٥,٩]*	*[٣,٢]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٧,٣**	**٧,٠**	**٦,٠**	**٦,١**	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٢**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٧,٩	٨,٧	٦,٥	٦,٧	٧,١	٧,٢	٧,٢	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٧,٣	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٨,٧	٨,٩	٨,٩	
	[٤,٠]	*[١,٨]*	*[١,٥]*	*[١,٤]*	*[٢,٠]*	*[١,٦]*	*[١,٦]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٧	
	[٧,٢]	*[٧,١]*	*[٧,٠]*	*[٧,٠]*	*[٦,٣]*	*[٦,٣]*	*[٦,٣]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			١,٨	٢,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٩	
			[٢٠,٥]	*[١٨,٧]*	*[١٥,٣]*	*[١٥,٣]*	*[١٥,٣]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	
ج- ضوابط رأس المال	٣,٨	٢,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٤**	**٨,١**	**٨,١**	**٨,١**	**٨,٢**	
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٨,٢	٨,٢	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٣	
١- ملكية المصارف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٤,١	
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٦,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٣	
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٣- جمود شروط العزل	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥	
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- التجنيد الإلزامي	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٨	٧,٨
١- فتح نشاط تجاري	٨,٤	٨,٤	٨,٦	٩,٢	٩,٢	٩,٣	٩,٢	٩,٢
أ- عدد الإجراءات		٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢
ب- المدة (عدد الأيام)		٧,٨	٧,٨	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٨,٥	٨,٩	٩,٠	٩,١	٩,٢	٩,١	٩,١
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٢- إغلاق نشاط تجاري	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٦,٣	٦,٣
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٣	٧,٣
ب- التكلفة (% من النشاط)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٨,١	٨,١
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		١,٨	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٣	٣,٥	٣,٥

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

ليبيا	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات						٦,٠	٦,٠	**الاتجاه ■**
(المراكز) ⩤						[١٦]	[١٨]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة			**١,٣**	**١,٤**	**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٥,١	٣,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	
	[٢٢,٦]	*[٢٧,٢]*	*[٣٠,٨]*	*[٣٠,٨]*	*[٣٠,٨]*	*[٣٠,٨]*	*[٣٠,٨]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية					١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
					[١٤]	*[١٤]*	*[١٤]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٥,٨**	**٥,٨**	**٥,٨**	**٥,٨**	**٥,٨**	**٥,٩**	**٥,٩**	**٥,٩**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب- نزاهة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية								
١- عدد الإجراءات								
٢- الزمن (عدد الأيام)								
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)								
د- التنفيذ القانوني للعقود						٦,٠	٦,٠	٦,٠
١- عدد الإجراءات						٣,٤	٣,٤	٣,٤
٢- الزمن (عدد الأيام)						٥,٧	٥,٧	٥,٧
٣- التكلفة (% من المطالبات)						٩,١	٩,٠	٩,٠
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٥,٥**	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٢**	**٧,٢**	**٧,٣**	**٧,٧**	
أ- نمو العملة	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٤,٦	٥,٧	٧,٤	٨,٧	
	[١٧,٤]	*[١٧,٤]*	*[١٧,٤]*	*[٢٧,٠]*	*[٢١,٣]*	*[١٢,٩]*	*[٦,٧]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٧,٥	٨,٥	٨,١	٨,١	٨,٥	٧,٨	٧,٨	
	[٦,٣]	*[٣,٨]*	*[٤,٩]*	*[٤,٨]*	*[٣,٧]*	*[٥,٥]*	*[٥,٦]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	-٨,٠	-٩,٦	٩,٧	٧,٩	٩,٤	٨,٨	٩,٥	
	[٩,٨]	*[٢,٢]*	*[١,٥]*	*[١٠,٤]*	*[٢,٨]*	*[٦,١]*	*[٢,٦]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٣,٩**	**٥,٣**	**٧,٧**	**٧,٠**	**٧,٢**	**٦,٩**	**٦,٩**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٢٠,٢]	*[٢٠,٢]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	

٥- اللوائح التنظيمية					**٥,٤**	**٥,١**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان				٥,٠	٣,٨	٣,٣
١- ملكية المصارف				٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية						
٣i- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان					١,٣	٠,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية					١,٠	٠,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية					١,٧	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة					٨,٤	٧,٩
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة					٨,٣	٨,٣
٢- جمود مؤشر عدد الساعات					٨,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل					٧,١	٧,١
أ- مؤشر صعوبة الفصل					٨,٠	٨,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)					٦,٣	٦,٣
٤- التجنيد الإلزامي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري					٤,٢	٤,٢
١- فتح نشاط تجاري					٨,٣	٨,٣
أ- عدد الإجراءات					٥,٣	٥,٣
ب- المدة (عدد الأيام)					٨,٤	٨,٤
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)					٩,٦	٩,٨
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)					٩,٩	٩,٩
٢- إغلاق نشاط تجاري					٠,٠	٠,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)						
ب- التكلفة (% من النشاط)						
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)					٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

موريتانيا	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	**٦,٥**	**٦,٣**	**٦,١**	**٦,٤**	**٥,٦**	**٦,٣**	**٦,٢**	**الاتجاه ▲**
(المراكز) ⩤	[١٠]	[١٣]	[١٤]	[١٣]	[١٨]	[١٥]	[١٦]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٦,٣**	**٦,٢**	**٥,٤**	**٦,١**	**٣,٧**	**٦,١**	**٥,٠**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٣,٨	٣,٥	٤,١	٦,٢	٦,٢	٦,٣	٥,٩	
	[٢٧,٢]	*[٢٨,٠]*	*[٢٦,٢]*	*[١٩,١]*	*[١٩,٠]*	*[١٨,٧]*	*[٢٠,١]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	٠,٠	٤,٠	٢,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٨,٠٠	٧,٠	
	[٤٠]	*[٤٠]*	*[٤٠]*	*[٤٠]*	*[٤٠]*	*[٣٠]*	*[٣٣]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٧**	**٧,٧**	**٥,٥**	**٥,٧**	**٥,٧**	**٥,٧**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية					٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب- نزاهة النظام القانوني					٣,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٦	٨,٦	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٧,٨	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٥
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
١- عدد الإجراءات		٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٢- الزمن (عدد الأيام)		٧,٨	٧,٨	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٧,٥**	**٧,٠**	**٦,١**	**٦,٣**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٧,٨**	
أ- نمو العملة	٦,٦	٦,١	٧,١	٧,٨	٧,٧	٧,٦	٧,٨	
	[١٧,٠]	*[١٩,٦]*	*[١٤,٣]*	*[١٠,٨]*	*[١١,٧]*	*[١١,٨]*	*[١١,٢]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢	٨,٩	٨,٦	٩,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٤	
	[١,٩]	*[٢,٨]*	*[٣,٥]*	*[٢,٥]*	*[٢,١]*	*[١,٩]*	*[١,٦]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٢	٧,٩	٨,٨	٨,٥	٨,٧	٩,٠	٩,٢	
	[٣,٩]	*[١٠,٤]*	*[٦,٢]*	*[٧,٣]*	*[٦,٣]*	*[٤,٩]*	*[٤,١]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٦,١**	**٦,١**	**٦,٣**	**٦,١**	**٦,٢**	**٧,٠**	**٧,٠**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٤	٧,٦	٧,٦	٧,٦	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٦	٨,١	٨,١	٨,١	
	[١٠,٧]	*[١٠,٧]*	*[١٠,٧]*	*[١١,٩]*	*[٩,٦]*	*[٩,٦]*	*[٩,٦]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٧,١	٧,١	٧,١	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	
	[٧,٢]	*[٧,٢]*	*[٧,٢]*	*[٧,٠]*	*[٧,٠]*	*[٧,٠]*	*[٧,٠]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	

ج- ضوابط رأس المال	٠,٨	٠,٨	١,٥	١,٠	١,٠	٣,٣	٣,٣	
٥- اللوائح التنظيمية	**٤,٨**	**٤,٨**	**٥,١**	**٥,٦**	**٦,١**	**٦,١**	**٥,٤**	
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,٧	٥,٧	٥,٢	٥,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٠	
١- ملكية المصارف					٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٢- منافسة المصارف الأجنبية								
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	٩,٠	٩,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٠	
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٠,٠	
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٤	٥,٤	٦,٧	٧,٠	٧,٦	٧,٦	٦,١	
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١,١	١,١	٣,٣	٤,٤	٥,٦	٥,٦	٤,٤	
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
٣- جمود شروط العزل	٦,٦	٦,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,١	٩,١	٩,١	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٥
١- فتح نشاط تجاري	٦,٨	٦,٨	٧,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٠
أ- عدد الإجراءات		٤,٧	٤,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)		٦,٠	٦,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٨,٣	٨,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٨
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٨,٣	٨,٨	٩,٢	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٢- إغلاق نشاط تجاري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)								
ب- التكلفة (% من النشاط)								
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

المغرب	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	**٦,٣**	**٦,٥**	**٦,٣**	**٦,٣**	**٦,٥**	**٦,٥**	**٦,٥**	**الاتجاه ▼**
(المراكز) ⩤	[١٣]	[١٠]	[١٣]	[١٤]	[١٢]	[١٢]	[١٤]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٦,٤**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٥**	**٦,٢**	**٦,٢**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٤,٧	٤,٥	٤,٦	٥,١	٤,٩	٤,٦	٤,٧	
	[٢٤,٠]	*[٢٤,٦]*	*[٢٤,٤]*	*[٢٢,٨]*	*[٢٣,٤]*	*[٢٤,٣]*	*[٢٤,٠]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٨,٧	٨,٤	٨,٣	٧,٧	٨,١	٧,٠	٧,٠	
	[٥,٣]	*[٦,٣]*	*[٦,٩]*	*[٨,٩]*	*[٧,٤]*	*[١١,٤]*	*[١١,٤]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
	[٤٤]	*[٤٤]*	*[٤٤]*	*[٤٤]*	*[٣٨]*	*[٣٨]*	*[٣٨]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٩**	**٧,٥**	**٧,٥**	**٧,٤**	**٧,٤**	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٢**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب- نزاهة النظام القانوني	١٠,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٥	٨,٥	٨,٧	٨,١	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٨,١
١- عدد الإجراءات		٨,٠	٨,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٦
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٧,٩	٨,٦	٨,٤	٨,٤	٨,١	٨,١	٨,١
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
١- عدد الإجراءات		٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٧,٢**	**٧,٢**	**٦,٨**	**٦,٧**	**٧,٠**	**٧,٢**	**٧,٣**	
أ- نمو العملة	٩,٦	٩,٦	٨,٣	٨,١	٨,٧	٩,٧	٩,٧	
	[٢,٠]	*[٢,٠]*	*[٨,٤]*	*[٩,٥]*	*[٦,٤]*	*[١,٥]*	*[١,٥]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٨	
	[١,١]	*[٠,٨]*	*[١,٠]*	*[١,٢]*	*[١,٣]*	*[١,٢]*	*[٠,٤]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٤	٩,٧	٩,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٧	٩,٦	
	[٢,٨]	*[١,٥]*	*[٣,٣]*	*[٣,٧]*	*[١,٠]*	*[١,٣]*	*[١,٩]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٤,٦**	**٤,٩**	**٤,٧**	**٥,١**	**٥,٤**	**٥,٦**	**٥,٦**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٤,٣	٤,٤	٤,٥	٥,٣	٥,٥	٦,١	٦,١	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٦,٦	٧,١	٧,٨	٨,٤	٨,٤	٩,١	٩,١	
	[٥,٢]	*[٤,٣]*	*[٣,٢]*	*[٢,٤]*	*[٢,٣]*	*[١,٣]*	*[١,٣]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٤,٥	٤,٣	٥,١	٥,٧	٦,٤	٧,٤	٧,٤	
	[٢٧,٧]	*[٢٨,٣]*	*[٢٤,٥]*	*[٢١,٤]*	*[١٨,١]*	*[١٢,٩]*	*[١٢,٩]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	١,٨	١,٨	٠,٦	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	
	[٢٠,٥]	*[٢٠,٥]*	*[٢٣,٥]*	*[٢٠,٨]*	*[٢٠,٥]*	*[٢٠,٤]*	*[٢٠,٤]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	٧,٩	٩,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[١٠,٣]	*[١,٨]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	

ج- ضوابط رأس المال	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٥,٦**	**٥,٩**	**٥,٧**	**٥,٥**	**٥,٩**	**٦,٣**	**٦,٣**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,١	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٥,٩	٧,٢	٦,٩
١- ملكية المصارف	٥,٠	٥,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠
٣i- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٣,٢	٥,٧	٥,٧	٤,٨
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		١,٧	١,٧	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٨
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,١	١,١	١,١
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٢	٧,٢	٦,٣	٦,٣	٥,١	٥,١	٥,١
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٦,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٨,٥	٧,٦	٧,٦	٥,٣	٥,٣	٥,٣
٤- التجنيد الإلزامي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٧,٢	٧,٨	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,١	٧,٦
١- فتح نشاط تجاري	٧,٨	٨,٩	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٤	٩,٤
أ- عدد الإجراءات		٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٨,٢	٨,٢
ب- المدة (عدد الأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٨,٦	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٧	٦,٨	٥,٨
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٦,٨
ب- التكلفة (% من النشاط)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٣,٨	٣,٨	٣,٨	٤,١	٣,٨	٤,١	٣,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

سلطنة عمان	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⋞	٧,٨ [٥]	٧,٧ [٥]	٧,٦ [٤]	٧,٤ [٧]	٧,٦ [٦]	٧,٧ [٥]	٧,٦ [٧]	**الاتجاه ■**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٣**	**٥,٢**	**٤,٧**	**٤,٧**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٠,١	٠,٧	٠,٤	١,٩	١,١	٠,٢	٠,٢	
	[٣٩,٥]	*[٣٧,٦]*	*[٣٨,٥]*	*[٣٣,٥]*	*[٣٦,٢]*	*[٣٩,٤]*	*[٣٩,٤]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧	٩,٤	٩,٦	٩,٥	٩,٦	٨,٤	٨,٤	
	[١٧]	*[٢,٧]*	*[١,٩]*	*[٢,٥]*	*[١,٨]*	*[٦,٢]*	*[٦,٢]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
'١- عدد الإجراءات		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
١- الزمن (عدد الأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
١- عدد الإجراءات		١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٧**	**٩,٤**	**٩,٢**	**٧,٨**	**٨,٣**	**٩,٠**	**٩,٣**	
أ- نمو العملة	٩,٢	٨,٠	٨,١	٥,٥	٥,٥	٨,٢	٨,١	
	[٤,١]	*[١٠,١]*	*[٩,٧]*	*[٢٢,٦]*	*[٢٢,٧]*	*[٨,٨]*	*[٩,٧]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٨,٢	٨,٥	٨,٥	٩,٥	
	[١,٠]	*[١,٠]*	*[١,٤]*	*[٤,٥]*	*[٣,٨]*	*[٣,٩]*	*[١,١]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٩ -]	٩,٨	٩,٤	٧,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٨	
	[٠,٣	*[٠,٨]*	*[٣,٢]*	*[١٢,١]*	*[٣,٢]*	*[٢,٩]*	*[١,٢]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٨,٦**	**٨,٦**	**٨,٢**	**٨,١**	**٧,٩**	**٨,١**	**٨,١**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٩,١	٩,١	٧,٦	٧,٨	٧,٩	٨,٥	٨,٦	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٩,٥	٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٤	
	[٠,٨]	*[٠,٨]*	*[٠,٩]*	*[١,٠]*	*[٠,٩]*	*[٠,٩]*	*[٠,٩]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٨,٤	٨,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,١	٩,١	
	[٨,٠]	*[٨,٠]*	*[٥,٣]*	*[٥,٧]*	*[٥,٥]*	*[٤,٧]*	*[٤,٧]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٩,٥	٩,٥	٤,٤	٥,١	٥,٤	٧,١	٧,٢	
	[١٢]	*[١,٢]*	*[١٤,٠]*	*[١٢,٣]*	*[١١,٤]*	*[٧,١]*	*[٧,١]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]
ج- ضوابط رأس المال	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٧**	**٧,٧**	**٧,٦**	**٧,٧**	**٨,٤**	**٨,٥**	**٨,١**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٧,٩	٧,٩	٧,٤	٧,٢	٧,٤	٨,٥	٨,١
١- ملكية المصارف	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٦,٢	٤,٣
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٨,٣	٧,٥
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٧,٩	٧,٩	٨,٢	٨,٢	١٠,٠	٩,٠	٨,٢
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٥,٦	٥,٦	٦,٧	٦,٧	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	٦,٠	٤,٠
٣- جمود شروط العزل	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
أ- مؤشر صعوبة الفصل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٧	٧,٩	٨,٠	٨,٠
١- فتح نشاط تجاري	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٩	٩,٣	٩,٤	٩,٤
أ- عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٧,١	٨,٢	٨,٢	٨,٢
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٤	٨,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٨,٧	٨,٩	٩,١	٩,٤	٩,٦	٩,٦
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٦
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
ب- التكلفة (% من النشاط)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٤,٠	٤,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الأراضي الفلسطينية	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات							٧,٤ [٨]	**الاتجاه ▼**
(المراكز) ⩤								
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة				٧,٧	٧,٤	٧,٣	**٧,٥**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٤,٩	٥,٢	٥,٥	٥,٤	٤,٧	٤,٦	٤,٩	
	[٢٣,٥]	*[٢٢,٣]*	*[٢١,٢]*	*[٢١,٨]*	*[٢٣,٩]*	*[٢٥,٤]*	*[٢٣,٢]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية								
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[١٥]	*[١٥]*	*[١٥]*	*[١٥]*	*[١٥]*	*[١٥]*	*[١٥]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية				٧,٤	٦,٧	٦,٣	٦,٢	**٥,٨**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية					٥,٨	٥,٠	٥,٠	٤,٢
ب- نزاهة النظام القانوني					٥,٨	٥,٠	٥,٠	٤,٢
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٧	٨,٨	٨,٦	٨,٣	٨,٣
'١- عدد الإجراءات		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٥
١- الزمن (عدد الأيام)		٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٤	٩,٤
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٩,٦	٩,٦	٩,٧	٩,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
١- عدد الإجراءات		٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
٢- الزمن (عدد الأيام)		٥,٦	٥,٦	٥,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن				٨,٤	٩,٠	٩,١	**٩,٧**	
أ- نمو العملة								
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٢	٩,٣	٩,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٨	٩,٧	
	[٢,١]	*[١,٨]*	*[١,٠]*	*[٣,٢]*	*[٣,٢]*	*[٣,١]*	*[٠,٧]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٨,٩	٩,٤	٩,٢	٨,٠	٩,٣	٩,٤	٩,٧	
	[٥,٧]	*[٣,٠]*	*[٣,٩]*	*[٩,٩]*	*[٣,٧]*	*[٢,٨]*	*[١,٧]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية								
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٩,٤**	**٩,٢**	**٨,٣**	**٨,٤**	**٨,٠**	**٧,٤**	**٧,٦**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٩,٦	٩,١	٦,٥	٥,٩	٦,٣	٦,٩	٧,٥	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٩,٦	٩,١	٨,٧	٨,٦	٨,٧	٨,٩	٩,١	
	[٢,٠]	*[٤,٥]*	*[٦,٥]*	*[٦,٨]*	*[٦,٤]*	*[٥,٧]*	*[٤,٦]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٤,٤	٣,١	٣,٨	٤,٩	٦,٠	
			[١٤,١]	*[١٧,٢]*	*[١٥,٥]*	*[١٢,٨]*	*[١٠,٠]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]
ج- ضوابط رأس المال	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٢	٧,٧	٥,٤	٥,٤
٥- اللوائح التنظيمية				**٥,٩**	**٦,١**	**٦,٠**	**٦,١**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٦,٣	٧,٥	٧,٩	٨,١
١- ملكية المصارف					١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية							
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	١,٧	١,٧	١,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٨	٤,٤
أ- مؤشر الحقوق القانونية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٣,٣	٥,٠	٥,٠	٦,٧	٨,٨
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٠	٦,١	٦,١
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٣,٣	٣,٣
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٣
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١
١- فتح نشاط تجاري	٦,٧	٦,٧	٧,٠	٧,٩	٧,٧	٧,٧	٨,٢
أ- عدد الإجراءات		٤,١	٤,١	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٩
ب- المدة (عدد الأيام)		٥,٥	٥,٥	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٩
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٠	٨,٧	٩,٢	٨,٩	٨,٩	٩,٠
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٨,٣	٩,٩	٩,٩	٩,٦	٩,٦	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)							
ب- التكلفة (% من النشاط)							
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

قطر	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	٨,٠ [٢]	٧,٩ [١]	٧,٦ [٤]	٧,٥ [٥]	٧,٥ [٧]	٧,٧ [٥]	٧,٨ [٤]	**الاتجاه ■**
(المراكز) ➢								
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٥**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
	[٤٧,٦]	*[٤٢,٨]*	*[٤٧,٧]*	*[٣٩,٩]*	*[٤٤,٩]*	*[٤٦,٥]*	*[٤٦,٥]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٥	٩,٢	٩,٦	٩,٦	
	[٣,٦]	*[٣,٦]*	*[٣,٥]*	*[٢,٤]*	*[٣,٥]*	*[١,٩]*	*[١,٩]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية								
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٥**	**٧,٥**	**٧,٥**	**٧,٥**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
'١- عدد الإجراءات			٥,٥	٥,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
١- الزمن (عدد الأيام)			٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
١- عدد الإجراءات			٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤
٢- الزمن (عدد الأيام)			٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
٣- التكلفة (% من المطالبات)			٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٩**	**٩,٢**	**٨,٦**	**٨,٥**	**٨,٤**	**٨,٩**	**٩,٤**	
أ- نمو العملة					٧,٩	٨,٩	٩,٥	
					[١٠,٣]	*[٥,٤]*	*[٢,٧]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٦	٩,٠	٨,١	٨,٦	٦,٢	٦,٩	٨,٦	
	[١,٠]	*[٢,٥]*	*[٤,٧]*	*[٣,٤]*	*[٩,٥]*	*[٧,٧]*	*[٣,٤]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	١٠,٠	٨,٦	٧,٦	٧,٠	٩,٥-/	٩,٦	٩,٤	
	[٠,٢]	*[٦,٨]*	*[١١,٨]*	*[١٥,١]*	*[٢,٤*	*[١,٩]*	*[٣,١]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٩,٠**	**٩,٠**	**٨,٢**	**٧,٨**	**٧,٦**	**٧,٧**	**٧,٧**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٩,٢	٩,٢	٨,٤	٨,١	٨,٣	٨,٦	٨,٦	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٤	٩,٣	٩,٣	٩,٣	
	[١,٢]	*[١,٢]*	*[١,٢]*	*[٠,٩]*	*[١,٠]*	*[١,٠]*	*[١,٠]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٩,٢	٩,٢	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,١	
	[٤,١]	*[٤,١]*	*[٥,٢]*	*[٥,٠]*	*[٥,٠]*	*[٥,١]*	*[٤,٧]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٧,٠	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٤	
			[٧,٥]	*[١٠,٠]*	*[٨,٣]*	*[٦,٥]*	*[٦,٥]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	

	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]	[٠,٠]
ج- ضوابط رأس المال	٧,٧	٧,٧	٦,٢	٥,٤	٤,٦	٤,٦	٤,٦
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٤**	**٧,٤**	**٧,٤**	**٧,٣**	**٧,٦**	**٧,٩**	**٧,٧**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,١	٦,١	٦,١	٥,٧	٦,١	٦,٨	٦,٢
١- ملكية المصارف	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية							
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٥,٣	٣,٦
أ- مؤشر الحقوق القانونية			٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٣,٣	٣,٣	٣,٣	٦,٧	٦,٣
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٤	٧,٤	٧,٤
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٨,١	٨,١	٨,١	٤,٨	٤,٨	٤,٨
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٩	٧,٩	٨,٠
١- فتح نشاط تجاري	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٨,٩	٩,٠	٩,٠
أ- عدد الإجراءات			٧,٦	٧,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٥
ب- المدة (عدد الأيام)			٩,٨	٩,٨	٩,٥	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٩	٩,٩
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)			٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب- التكلفة (% من النشاط)			٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)			٥,٧	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,٠

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

المملكة العربية السعودية	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز)⮜	٧,٤ [٨]	٧,٤ [٨]	٧,٣ [٨]	٧,٣ [٨]	٧,٥ [٧]	٧,٤ [٨]	٧,٣ [٩]	**الاتجاه ■**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٢**	**٥,٠**	**٥,٠**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٠	٠,٠	
	[٤١,٥]	*[٤٢,٩]*	*[٤٥,٩]*	*[٣٩,٧]*	*[٣٨,٥]*	*[٤٢,٠]*	*[٤٣,١]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية								
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,١
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٨	٩,٣	٩,٣	٩,٣
١'- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٩,٥	٩,٥	٨,٠	٨,٠	٨,٠
١- الزمن (عدد الأيام)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٤
١- عدد الإجراءات		٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٤	٤,١	٤,١	٤,١
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٩,٦**	**٩,٥**	**٩,٤**	**٨,٧**	**٨,٩**	**٩,٠**	**٩,١**	
أ- نمو العملة	٨,٨	٨,٤	٨,٤	٨,٢	٧,٦	٧,٥	٧,٥	
	[٦,١]	*[٨,٠]*	*[٧,٨]*	*[٩,٠]*	*[١١,٨]*	*[١٢,٣]*	*[١٢,٤]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٨,٤	٨,٩	٩,٠	٩,٥	
	[٠,٧]	*[٠,٨]*	*[٠,٨]*	*[٣,٩]*	*[٢,٨]*	*[٢,٥]*	*[١,٣]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	١٠,٠	٩,٩	٩,٦	٨,٠	٨,٩	٩,٤	٩,٣	
	[٠,٢]	*[٠,٣]*	*[٢,٢]*	*[٩,٩]*	*[٥,٣]*	*[٢,٩]*	*[٣,٥]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٧,٠**	**٧,٠**	**٥,٩**	**٦,١**	**٦,٦**	**٦,٤**	**٦,٥**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٨,٧	٨,٧	٦,١	٦,٩	٨,٢	٧,٦	٧,٩	
(١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٨,٧	٨,٧	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
	[٦,٣]	*[٦,٣]*	*[٥,٢]*	*[٥,٢]*	*[٤,٨]*	*[٥,١]*	*[٤,٨]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٣,٢	٤,٨	٧,٤	٦,٣	٦,٧	
			[١٧٠]	*[١٣,١]*	*[٦,٦]*	*[٩,٣]*	*[٨,٣]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٢,٣	٢,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٥**	**٧,٤**	**٧,٩**	**٨,٣**	**٨,٦**	**٨,٣**	**٨,٠**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٣	٨,٤	٨,٤	٨,٠
١- ملكية المصارف	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٢,٠	٢,٠	٦,٢	٧,٠	٧,٥	٧,٥	٦,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٨,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٨,٧	٩,٣	٩,٣	٨,٨
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٧,٢
أ- مؤشر صعوبة الفصل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٤
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,٢	٦,١	٦,٦	٧,٩	٨,٢	٧,٣	٧,٣	٧,٣
١- فتح نشاط تجاري	٦,٦	٦,٦	٧,٢	٩,١	٩,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٧
أ- عدد الإجراءات		٣,٥	٣,٥	٧,١	٨,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٩
ب- المدة (عدد الأيام)		٦,٦	٨,٢	٩,٥	٩,٩	٩,١	٩,١	٩,١
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٢	٩,٣	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٧,٠	٧,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٥,٩	٥,٧	٥,٩	٦,٧	٦,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٧,٥	٧,٥	٨,٩	٨,٩	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ب- التكلفة (% من النشاط)		٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٢,٣	٢,٩	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,١	٣,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

السودان	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات			**٥,٥**	**٥,٥**	**٦,٣**	**٦,٠**	**٥,٩**	**الاتجاه ■**
(المراكز) ⩤			[١٨]	[١٧]	[١٥]	[١٦]	[١٩]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة			**٦,٤**	**٧,٠**	**٧,٩**	**٨,٣**	**٩,٧**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٨,١	٦,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٧	٨,٩	٩,٢	
	[١٢,٥]	*[١٩,٥]*	*[١٦,٦]*	*[١٦,٢]*	*[١٣,٨]*	*[٩,٨]*	*[٨,٧]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية			٦,٠	٧,٠	٨,٠	٦,٠	١٠,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية						١٠,٠	١٠,٠	
						[١٥]	*[١٥]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٤,٧**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٥**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب- نزاهة النظام القانوني	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
١- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,١
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,١
١- عدد الإجراءات		٠,٩	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
٢- الزمن (عدد الأيام)		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٦,٦**	**٧,٠**	**٥,٨**	**٥,٥**	**٧,٠**	**٤,٨**	**٥,٢**	
أ- نمو العملة	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٥,٩	٦,٨	٦,١	٦,٠	
	[٢٣,٥]	*[٢٣,٨]*	*[٢٦,٤]*	*[٢٠,٤]*	*[١٦,١]*	*[١٩,٥]*	*[١٩,٨]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٧,٨	٩,٤	٩,٨	٨,٩	٨,٧	٥,٧	٥,٦	
	[٥,٤]	*[١,٥]*	*[٠,٦]*	*[٢,٩]*	*[٣,١]*	*[١٠,٧]*	*[١١,١]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٨,٣	٨,٣	٨,٦	٧,١	٧,٤	٢,٥	٤,٠	
	[٨,٣]	*[٨,٤]*	*[٧,٢]*	*[١٤,٣]*	*[١٣,٢]*	*[٣٧,٤]*	*[٣٠,٠]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٥,٩**	**٥,٩**	**٦,٠**	**٥,٧**	**٧,٠**	**٦,٦**	**٤,٥**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٥,٨	٥,٨	٥,٠	٤,٧	٥,٠	٤,٧	٤,٧	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة	٥,٨	٥,٨	٦,٠	٥,٩	٦,٠	٥,٨	٥,٨	
	[٢١,١]	*[٢١,١]*	*[٢٠,١]*	*[٢٠,٤]*	*[١٩,٩]*	*[٢١,٢]*	*[٢١,٢]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٤,١	٣,٥	٤,٠	٣,٦	٣,٦	
			[١٤,٩]	*[١٦,٣]*	*[١٥,١]*	*[١٥,٩]*	*[١٥,٩]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٢,٧	

	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٤,٩]*	*[٣٦,٦]*
ج- ضوابط رأس المال	١,٨	١,٨	٣,١	٢,٥	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٥- اللوائح التنظيمية	**٤,٦**	**٥,١**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٤,٩**	**٥,٧**	**٥,٧**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٤,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٠	٤,٩
١- ملكية المصارف	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠
٤- الحصول على ائتمان	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٠	١,٥
أ- مؤشر الحقوق القانونية			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية			٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٢	٥,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٩
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٢	٧,٢
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٣,٨	٣,٨	٤,٣
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٦,٧	٦,٧	٦,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٤- التجنيد الإلزامي	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٤
١- فتح نشاط تجاري	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
أ- عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٧
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٤
أ- الزمن (عدد الأعوام)						٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب- التكلفة (% من النشاط)						٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٤

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	**٥,٥**	**٥,٦**	**٥,٦**	**٥,٩**	**٦,١**	**٥,٨**	**٥,١**	**الاتجاه ■**
(المراكز) ➢	[١٤]	[١٤]	[١٥]	[١٦]	[١٦]	[١٨]	[٢١]	
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	
١- حجم الحكومة	**٤,٩**	**٥,٣**	**٥,١**	**٦,٩**	**٧,٠**	**٦,٧**	**٦,٧**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٦,٧	٦,٠	٧,٤	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	
	[١٧,١]	*[١٩,٦]*	*[١٤,٨]*	*[١٧,٢]*	*[١٧,٢]*	*[١٧,٢]*	*[١٧,٢]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي				٩,١	٩,٠	٩,٠	٩,٠	
				[٣,٨]	*[٤,٣]*	*[٤,٣]*	*[٤,٣]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠ *[٢٢]*	
	[٢٧,٥]	*[٢٧,٥]*	*[٢٧,٥]*	*[٢٠]*	*[٢٢]*	*[٢٢]*		
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٥,٦**	**٥,٦**	**٥,٧**	**٥,٧**	**٥,٧**	**٥,٥**	**٥,٥**	**٥,٥**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٦,١	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٧	٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩
د- التنفيذ القانوني للعقود	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
١- عدد الإجراءات		٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
٢- الزمن (عدد الأيام)		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٧,٨**	**٦,٢**	**٦,٢**	**٦,٠**	**٦,٦**	**٦,٢**	**٤,٧**	
أ- نمو العملة	٧,٥	٧,٤	٨,٤	٩,٣	٩,٣	٧,٧	٨,٧	
	[١٢,٤]	*[١٢,٩]*	*[٨,١]*	*[٣,٦]*	*[٣,٦]*	*[١١,٣]*	*[٦,٧]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٨,٩	٨,٥	٨,٥	٨,١	٧,٨	٤,٣	٠,٠	
	[٢,٨]	*[٣,٩]*	*[٣,٨]*	*[٤,٨]*	*[٥,٤]*	*[١٤,٣]*	*[١١٧,٣]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	-١٠,٠	٩,١	٨,٠	٦,٩	٩,١	٢,٧	٠,٠	
	[٠,١]	*[٤,٤]*	*[١٠,٠]*	*[١٥,٧]*	*[٤,٤]*	*[٣٦,٧]*	*[٢٧٣]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٣,٥**	**٥,٤**	**٥,٥**	**٥,٥**	**٥,٧**	**٥,٢**	**٣,١**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٦,٢	٦,٢	٥,٢	
(١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٧,٦	٧,٦	٨,٤	٨,٨	٨,٤	٨,٤	٨,٤	
	[٣,٧]	*[٣,٧]*	*[٢,٥]*	*[١,٨]*	*[٢,٥]*	*[٢,٥]*	*[٢,٥]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٢	٦,٧	
	[١٩,٦]	*[١٩,٦]*	*[١٩,٦]*	*[١٩,٦]*	*[١٤,٢]*	*[١٤,٢]*	*[١٦,٥]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	٣,٢	٣,٢	٠,٦	
	[٢٠,٣]	*[٢٠,٣]*	*[٢٠,٣]*	*[٢٠,٣]*	*[١٧,٠]*	*[١٧,٠]*	*[٢٣,٤]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	٥,٣	١٠,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	٨,٤	٣,٢	

	[٢٣,٥]	*[٠,٠]*	*[٢,٥]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٧,٩]*	*[٣٤,١]*
ج- ضوابط رأس المال	٠,٠	١,٠	١,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٥,٥**	**٥,٥**	**٥,٤**	**٥,٢**	**٥,٧**	**٥,٦**	**٥,٤**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٥,٣	٥,٣	٤,٨	٣,٨	٤,٧	٤,٣	٣,٧
١- ملكية المصارف				٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية						٦,٠	٦,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٧,٠	٥,٠
٤- الحصول على ائتمان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٢,٢	٢,٢	١,٨
أ- مؤشر الحقوق القانونية		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٣	٣,٣	٢,٥
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٠
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٦,١	٦,١	٦,١
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٨,٠	٨,٠	٨,٠
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٨	٧,٨	٧,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٥
١- فتح نشاط تجاري	٥,٤	٥,٤	٥,٩	٦,٧	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠
أ- عدد الإجراءات		٤,١	٣,٥	٦,٥	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
ب- المدة (عدد الأيام)		٨,٠	٨,٠	٩,٣	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٦	٩,٣	٩,٨	٩,٥	٩,٨	٩,٩	٩,٨
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٠,٠	٢,٨	١,٥	٩,٣	٩,٨	٩,٦	٩,٥
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٠	٦,٠	٦,١	٦,١	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
ب- التكلفة (% من النشاط)		٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٣,١	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٩

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

تونس	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٧**	**٦,٨**	**٦,٧**	**الاتجاه ■**
(المراكز) ⩤	[١١] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١١] التصنيف (البيانات)	[١١] التصنيف (البيانات)	[١١] التصنيف (البيانات)	[١٠] التصنيف (البيانات)	[١٢] التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٥,٦**	**٥,٥**	**٧,٥**	**٧,٤**	**٦,٧**	**٦,٦**	**٦,٤**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٥,٤	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٤	
	[٢١,٥]	*[٢١,٤]*	*[٢١,٣]*	*[٢٠,٩]*	*[٢٠,٩]*	*[٢١,٦]*	*[٢١,٨]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٨,١	٧,٤	٧,٣	٦,٨	٧,٠	٦,١	٦,١	
	[٧,٥]	*[١٠,٠]*	*[١٠,٣]*	*[١٢,٢]*	*[١١,٥]*	*[١٤,٦]*	*[١٤,٦]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٢,٠	٢,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٨,٠	٧,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
	[٣٥]	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**	**٧,٦**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ب- نزاهة النظام القانوني	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
١- عدد الإجراءات		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
د- التنفيذ القانوني للعقود	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
١- عدد الإجراءات		٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٧,١**	**٧,٢**	**٧,٠**	**٦,٨**	**٦,٨**	**٦,٨**	**٦,٨**	
أ- نمو العملة	٩,٢	٩,٦	٩,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٤	٨,٦	
	[٤,٢]	*[٢,١]*	*[٣,٥]*	*[٧,٥]*	*[٨,١]*	*[٨,٢]*	*[٧,١]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٨	٩,٨	٩,٦	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٦	
	[٠,٤]	*[٠,٦]*	*[١,٠]*	*[١,١]*	*[٠,٧]*	*[٠,٨]*	*[١,٠]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٥	٩,٣	٩,١	٩,٠	٩,١	٩,٠	٨,٨	
	[٢,٧]	*[٣,٦]*	*[٤,٥]*	*[٤,٩]*	*[٤,٤]*	*[٥,١]*	*[٥,٨]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٤,٧**	**٥,٤**	**٤,٨**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٥**	**٥,٩**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٥,٧	٦,١	٤,٥	٦,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٠	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٨,١	٨,٥	٨,٨	٩,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٨	
	[٢,٨]	*[٢,٢]*	*[١,٧]*	*[١,٥]*	*[١,٧]*	*[١,٨]*	*[١,٨]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٤,٠	٤,٩	٤,٦	٥,٧	٦,٧	٦,٩	٦,٩	
	[٣٠,٢]	*[٢٥,٥]*	*[٢٦,٨]*	*[٢١,٥]*	*[١٦,٥]*	*[١٥,٥]*	*[١٥,٥]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٣,٤	٥,٢	٥,٥	٥,٢	
	[١٢,٦]	*[١٢,٦]*	*[٢٦,٠]*	*[١٦,٦]*	*[١٢,١]*	*[١٢,١]*	*[١٢,١]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	٧,٨	٩,٣	٩,٢	٨,٢	٧,٤	٨,٨	١٠,٠
	[١١,١]	*[٣,٣]*	*[٣,٨]*	*[٩,٢]*	*[١٣,٠]*	*[٦,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٦,٧**	**٦,٨**	**٦,٨**	**٧,٠**	**٧,٣**	**٧,٣**	**٦,٧**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٥,٧
١- ملكية المصارف	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- الحصول على ائتمان	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٤,١
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٣
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٦,٥	٦,٦	٦,١
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٨,٣	٨,٣	٦,١
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٣- جمود شروط العزل	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٤,٩	٤,٩	٥,٤
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٨
٤- التجنيد الإلزامي	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
١- فتح نشاط تجاري	٨,٥	٨,٥	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
أ- عدد الإجراءات		٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
ب- المدة (عدد الأيام)		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٩,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٧,٩	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٨,٠
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١
ب- التكلفة (% من النشاط)		٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٥,٨	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⩤	٧,٩ [٣]	٧,٨ [٣]	٧,٩ [١]	٧,٨ [٢]	٨,٠ [٢]	٨,٢ [١]	٨,٢ [١]	**الاتجاه ▲**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	٧,٠	٧,١	٨,٢	٨,٢	٧,٩	٧,٨	٧,٨	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٨,٢	٨,٥	٨,٩	٩,٢	٨,٠	٨,٢	٨,٢	
	[١٢,١]	*[١١,١]*	*[٩,٨]*	*[٨,٦]*	*[١٢,٧]*	*[١٢,٢]*	*[١٢,٢]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٠	٩,٠	
	[١,٦]	*[١,٦]*	*[١,٦]*	*[١,٦]*	*[١,٦]*	*[٤,٢]*	*[٤,٢]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية	٠,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠]	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	*[٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣
ب- نزاهة النظام القانوني	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٨	٩,٦	٩,٨	٩,٨
١- عدد الإجراءات		٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٩	٩,٩	٩,٩	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	١٠,٠
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,٣	١٠,٠
د- التنفيذ القانوني للعقود	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,١	٦,١	٦,١
١- عدد الإجراءات		١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٢- الزمن (عدد الأيام)		٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	٩,٢	٨,٧	٨,٣	٧,٩	٨,٧	٩,٢	٩,٥	
أ- نمو العملة	٨,٣	٦,٧	٦,١	٥,٢	٧,١	٨,٨	٨,٢	
	[٨,٥]	*[١٦,٤]*	*[١٩,٣]*	*[٢٤,١]*	*[١٤,٥]*	*[٦,١]*	*[٨,٩]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٨	٧,٨	٨,٠	٩,٩	
	[٢,٦]	*[٢,٦]*	*[٢,٦]*	*[٣,١]*	*[٥,٤]*	*[٥,٠]*	*[٠,٣]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٩,٤	٩,٠	٨,١	٧,٥	٩,٨	٩,٩	٩,٨	
	[٢,٩]	*[٥,٠]*	*[٩,٣]*	*[١٢,٣]*	*[٠,٩]*	*[٠,٧]*	*[١,١]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	٨,٤	٨,٤	٨,٣	٨,١	٨,٢	٨,٢	٨,٢	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٥	٨,٧	٨,٨	٨,٨	
١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	
٢- متوسط معدل التعريفة	٩,٢	٩,٢	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,١	٩,١	
	[٤,٠]	*[٤,٠]*	*[٥,٠]*	*[٥,٠]*	*[٤,٩]*	*[٤,٧]*	*[٤,٧]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٦,٤	٧,٠	٧,٤	٧,٤	
	[٦,١]	*[٦,١]*	*[٦,١]*	*[٩,١]*	*[٧,٥]*	*[٦,٦]*	*[٦,٦]*	

ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*
ج- ضوابط رأس المال	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
٥- اللوائح التنظيمية	**٧,٢**	**٧,٢**	**٧,٣**	**٧,٥**	**٧,٦**	**٨,٠**	**٧,٩**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٦,٩
١- ملكية المصارف	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٤,٨
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٣,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٧,٥
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٩,٠	٩,٠	٩,٠
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٣- جمود شروط العزل	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
أ- مؤشر صعوبة الفصل		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٧,٧	٧,٧	٧,٧	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,٤	٦,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦
١- فتح نشاط تجاري	٨,٦	٨,٦	٨,٧	٨,٧	٨,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٣
أ- عدد الإجراءات		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦
ب- المدة (عدد الأيام)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٤	٩,٧	٩,٧	٩,٧
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٩,٦	٩,٧	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٩,٢	٩,٤	٩,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٤,١	٣,٨	٤,١	٤,١	٤,١	٥,٩	٥,٩	٥,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٧,١	٧,١	٧,١
ب- التكلفة (% من النشاط)		٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	١,١	١,١	١,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

جمهورية اليمن	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⮜	٧,٣ [٩]	٧,٣ [٩]	٧,٠ [٩]	٧,١ [٩]	٧,٣ [٩]	٧,٣ [٩]	٧,٣ [٩]	**الاتجاه ▼**
	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة	**٦,٧**	**٧,٠**	**٥,٣**	**٦,٠**	**٦,٤**	**٧,٥**	**٧,٥**	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي	٦,٥	٧,١	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	
	[١٨,١]	*[١٦,٠]*	*[١٦,٥]*	*[١٦,٥]*	*[١٦,٥]*	*[١٦,٥]*	*[١٦,٥]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي					٧,٨	٩,٠	٩,٠	
					[٨,٧]	*[٤,١]*	*[٤,١]*	
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية			٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٣٥]	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٢٠]*	*[٢٠]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٤**	**٦,٥**	**٦,٠**	**٦,١**	**٦,٢**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٠	٥,٨	٥,٨
ب- نزاهة النظام القانوني	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٩
١- عدد الإجراءات		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
٢- الزمن (عدد الأيام)		٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)		٨,٧	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٩,٤
د- التنفيذ القانوني للعقود	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,٢	٧,٠	٦,٧	٦,٦
١- عدد الإجراءات		٤,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٢- الزمن (عدد الأيام)		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٦	٦,٦	٦,٠
٣- التكلفة (% من المطالبات)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٨,٩
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن	**٨,٦**	**٨,٦**	**٨,٩**	**٨,١**	**٨,٥**	**٨,٤**	**٨,٥**	
أ- نمو العملة	٨,٤	٨,٢	٨,٠	٧,٩	٨,٣	٧,٨	٨,٢	
	[٨,١]	*[٨,٩]*	*[١٠,٢]*	*[١٠,٤]*	*[٨,٥]*	*[١٠,٨]*	*[٨,٩]*	
ب- الانحراف المعياري للتضخم	٨,٦	٨,٧	٩,٧	٨,٤	٨,٠	٧,٦	٨,٠	
	[٣,٤]	*[٣,٣]*	*[٠,٨]*	*[٤,١]*	*[٥,١]*	*[٦,١]*	*[٥,١]*	
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة	٧,٦	٧,٥	٧,٨	٦,٢	٧,٨	٨,٠	٧,٨	
	[١٢,٢]	*[١٢,٥]*	*[١٠,٨]*	*[١٩,٠]*	*[١١,٢]*	*[٩,٩]*	*[١١,٠]*	
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٨,٥**	**٨,٥**	**٨,٧**	**٨,٦**	**٨,٤**	**٨,٤**	**٨,٤**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية (١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)	٨,٦	٨,٦	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٢	
٢- متوسط معدل التعريفة	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٥	٨,٥	
	[٧,١]	*[٧,١]*	*[٧,١]*	*[٧,١]*	*[٧,١]*	*[٧,٥]*	*[٧,٥]*	
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات			٨,٢	٨,٢	٨,١	٨,٢	٧,٩	
			[٤,٥]	*[٤,٥]*	*[٤,٧]*	*[٤,٥]*	*[٥,٣]*	
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	

ج- ضوابط رأس المال	٦,٩	٦,٩	٧,٧	٧,٥	٦,٩	٦,٩	٦,٩
٥- اللوائح التنظيمية	**٦,٠**	**٥,٩**	**٥,٧**	**٦,٢**	**٦,٧**	**٦,٣**	**٦,١**
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان	٦,٣	٦,٣	٥,٥	٥,٥	٦,٩	٥,٩	٥,٣
١- ملكية المصارف					٨,٠	٨,٠	٨,٠
٢- منافسة المصارف الأجنبية						٣,٠	٣,٠
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- الحصول على ائتمان	٢,٧	٢,٧	١,٠	١,٠	٢,٧	٢,٧	٠,٠
أ- مؤشر الحقوق القانونية		٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية		٣,٣	٠,٠	٠,٠	٣,٣	٣,٣	٠,٠
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	٨,٩
٢- جمود مؤشر عدد الساعات	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٣- جمود شروط العزل	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
أ- مؤشر صعوبة الفصل		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)		٩,٥	٩,٥	٩,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٤- التجنيد الإلزامي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري	٦,٣	٥,٨	٦,٢	٧,٧	٧,٨	٧,٥	٧,٣
١- فتح نشاط تجاري	٦,٠	٦,٢	٥,٨	٨,٨	٩,٠	٨,٧	٨,٧
أ- عدد الإجراءات		٤,١	٤,١	٧,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦
ب- المدة (عدد الأيام)		٧,٠	٧,٠	٩,٥	٩,٥	٨,١	٨,١
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)		٦,٨	٧,٣	٨,٩	٩,٠	٩,١	٩,٢
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		٦,٩	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- إغلاق نشاط تجاري	٦,٥	٥,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٣	٥,٩
أ- الزمن (عدد الأعوام)		٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
ب- التكلفة (% من النشاط)		٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٨,١
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)		٠,٠	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٦	٢,٤

يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام ٢٠١٤. ▲ = صاعد، ■ = غير متغير، ▼ = هابط.

الصومال (غير مصنفة)	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ملخص التصنيفات (المراكز) ⮜	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١- حجم الحكومة						٧,٨	٧,٨	
أ- الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي						٨,٦	٨,٦	
						[١٠,٧]	*[١٠,٧]*	
ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي								
ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية								
د- المعدل الأعلى للضريبة الحدية			٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	
			[٣٥]	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	*[٣٥]*	
٢- القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**٢,٥**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**	**١,٣**
أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والشؤون السياسية	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
ب- نزاهة النظام القانوني	٣,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
ج- القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية								
١- عدد الإجراءات								
٢- الزمن (عدد الأيام)								
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)								
د- التنفيذ القانوني للعقود								
١- عدد الإجراءات								
٢- الزمن (عدد الأيام)								
٣- التكلفة (% من المطالبات)								
٣- الحصول على احتياطي نقدي آمن								
أ- نمو العملة								
ب- الانحراف المعياري للتضخم								
ج- التضخم: وفقًا لبيانات أحدث سنة								
د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٤- حرية التجارة على المستوى العالمي	**٥,٠**	**٥,٠**	**٦,٥**	**٤,٤**	**٥,٠**	**٥,٠**	**٥,٠**	
أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية								
(١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)								
٢- متوسط معدل التعريفة								
٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات								
ب- معدلات التبادل في السوق السوداء	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
	[٠,٠]	*[٠,٠]*	*[٠,٠]*	*[٥٠,٠]*	*[٣٧١,٥]*	*[٣٦٧,٥]*	*[٢٦٧,٥]*	
ج- ضوابط رأس المال	٠,٠	٠,٠	٣,١	٨,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
٥- اللوائح التنظيمية								
أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان								
١- ملكية المصارف						١٠,٠	١٠,٠	

٢- منافسة المصارف الأجنبية							
٣- ضوابط معدل الفائدة/معدلات الفائدة الحقيقية السلبية							
٤- الحصول على ائتمان							
أ- مؤشر الحقوق القانونية							
ب- مؤشر المعلومات الائتمانية							
ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة							
١- مؤشر صعوبة استئجار العمالة							
٢- جمود مؤشر عدد الساعات							
٣- جمود شروط العزل							
أ- مؤشر صعوبة الفصل							
ب- تكاليف الفصل (عدد الأسابيع المستحق عليها الأجر)							
٤- التجنيد الإلزامي	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري							
١- فتح نشاط تجاري							
أ- عدد الإجراءات							
ب- المدة (عدد الأيام)							
ج- التكاليف (% من دخل الفرد)							
د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)							
٢- إغلاق نشاط تجاري							
أ- الزمن (عدد الأعوام)							
ب- التكلفة (% من النشاط)							
ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)							

غير مصنفة - لم تصنف الصومال لقصور بيانات المؤشرات النقدية وقصور مؤشراتها في مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي.

الملحق: الملحوظات الإيضاحية ومصادر البيانات

اعتمد المؤشر المنشور للحرية الاقتصادية في العالم العربي على ٣٩ مصدرًا (مكونًا) مختلفًا من مصادر البيانات، وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق أخذ متوسطات العناصر الخمسة بينما احتسبت نقاط كل عنصر عن طريق أخذ متوسطات مكوناته، ويقاس مستوى الحرية الاقتصادية على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

يجب ملاحظة أن الحدود الدنيا والحدود القصوى المستخدمة في احتساب عدد نقاط كل مؤشر مأخوذة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم وليس من الاثنين وعشرين دولة التي يضمها المؤشر، أما بالنسبة للمتغيرات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم فقد تم استقاء حدودها الدنيا والقصوى من مائة واثنين وخمسين (١٥٢) دولة يشملها التقرير، كما اعتمد التقرير على الحدود الدنيا والقصوى "العالمية" دون الحدود الإقليمية لوجود بعض التفاوت في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها.

العنصر ١: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشروعات

أ- الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقيس هذا المكون الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي النهائي كنسبة مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المعروف فيما سبق باسم إجمالي الاستهلاك)، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير V_i إلى الاستهلاك الفعلي للحكومة كحصة من الاستهلاك النهائي، بينما يشير V_{max} وV_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين ب، ٤٠% و٦% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات الإنفاق الحكومي الأعلى مقارنة بالاستهلاك النهائي تسجل نتائج أدنى.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٣ (على شبكة الإنترنت)، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (على شبكة الإنترنت).

ب- التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المكون المعونات الحكومية وغيرها من التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد اعتمد تصنيف هذا المكون على المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير (V_i) إلى معدل تحويلات ومعونات الدولة إلى إجمالي الناتج المحلي لها، بينما يشير (V_{max}) و(V_{min}) إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحددين بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام ١٩٩٠ لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات المعونات والتحويلات الأعلى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تسجل نتائج أدنى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)

ج- المشروعات والاستثمارات الحكومية

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمار الحكومي كحصة من إجمالي الاستثمارات، (ب) ناتج المشروعات التي تديرها الدولة ومكوناته وحصته، ويشار إلى أن الدول ذات الاستثمارات الحكومية المنخفضة مقارنة بإجمالي الاستثمارات والعدد الأقل من المشروعات التي تديرها الدولة تسجل نتائج أعلى.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)

د- يقيس هذا المكون أعلى معدل حدي للدخل مقارنة بالضريبة (المعدل الفردي) والحد الذي يطبق عليه المعدل، بحيث تصنف الدول التي تسجل حد أعلى للدخل مقارنة بالضريبة والتي تطبق هذه المعدلات على الحد الأقل للدخل في مرتبة أدنى بناءً على الجدول التالي.

حد الدخل الذي يطبق عليه المعدل الحدي الأعلى (١٩٨٢ – ١٩٨٤ دولار أمريكي)

المعدل الأعلى للضريبة الحدية	<٢٥٠٠٠ دولار أمريكي	٢٥٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي	٥٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠٠ دولار أمريكي	>١٥٠٠٠٠ دولار أمريكي
%٢٠>	١٠	١٠	١٠	١٠
%٢١ - %٢٥	٩	٩	١٠	١٠
%٢٦ - %٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١ – %٣٥	٧	٧	٨	٩
%٣٦ - %٤٠	٥	٦	٧	٨
%٤١ - %٤٥	٤	٥	٦	٧
%٤٦ - %٥٠	٣	٤	٥	٥
%٥١ - %٥٥	٢	٣	٤	٤
%٥٦ - %٦٠	١	٢	٣	٣
%٦١ - %٦٥	٠	١	٢	٢
%٦٦ - %٧٠	٠	٠	١	١
%٧٠<	٠	٠	٠	٠

المصدر: الأمم المتحدة، دليل الاستثمار في الاتحاد القمري (٢٠١١)، ديلويت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩ – ٢٠١٥)، وزارة مالية جيبوتي (٢٠١١)، إرنست ويونغ (٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، كلاينفيلد بيت مارفيك جيوردیلر (KPMG) (٢٠١١)، وزارة مالية موريتانيا (٢٠١٣)، البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٣) (على شبكة الإنترنت).

العنصر ٢: القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ز) (التدخل العسكري في الشؤون السياسية) والمأخوذ من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)؛ حيث يقيس هذا المكون إلى أي حد تتدخل القوة العسكرية في دولة ما في الشؤون السياسية: "فطالما كان الجيش غير منتخب فإن مشاركته ولو على نحو مساعد تقلص المسؤولية الديمقراطية، وقد ترد مشاركة الجيش إلى

وجود عوامل تهديد خارجية أو داخلية، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود صعوبات ضمنية أو يشير إلى استيلاء الجيش على دفة الأمور استيلاءً كاملًا، غير إن نظام الحكم العسكري على المدى الطويل يقلص بكل تأكيد العمل الحكومي الفعال ويفسده ويخلق مناخًا مضطربًا ترصده الأعمال التجارية الأجنبية"، ويقيس دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) المشاركة العسكرية على تدريج يبدأ من الصفر وينتهي عند ٦ حيث القيمة الأعلى تشير إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم فيما بعد إلى تدريج من ٠ إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ب- نزاهة النظام القانوني

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ط) (القانون والنظام) والمستقى من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)، ويعتمد المكون (ط) على "مقياسين يتألفان من مكون مخاطر واحد، حيث يعادل كل مكون فرعي نصف الإجمالي، ويقيم المكون الفرعي "القانون" قوة النظام القانوني وحياديته، بينما يقيم المكون الفرعي "النظام" مراعاة القانون في الوسط العام." يقيس دليل المخاطر القطرية الدولية القانون والنظام على مقياس مدرج من صفر إلى ٦؛ حيث تشير القيمة الأعلى إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (أعوام متعددة).

ج- القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس خطوات تسجيل الملكية والزمن اللازم لذلك والتكلفة المتكبدة في هذا السبيل، ويستخدم البنك الدولي "حالة معيارية لمقاول يرغب في شراء قطعة أرض وبناية في مدينة تجارية كبيرة مسجلة بالفعل وخالية من نزاعات الملكية"، وتشمل التكلفة بعض البنود "مثل الرسوم وضرائب نقل الملكية ورسوم الدمغات وغيرها من مدفوعات تسجيل الملكية أو التوثيق أو الهيئات العامة أو المحامين، حيث يعبر عن التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الملكية بافتراض أن قيمة الملكية تعادل ٥٠ ضعفًا من قيمة دخل الفرد".

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$؛ حيث يشير (V_i) إلى الخطوات، والزمن اللازم، والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من قيمة الملكية، وقد قُدر الحد الأقصى (V_{max}) بـ ٢١,٠ إجراء و٩٥٦ يومًا و٣٠,٤% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـ ١,٠ إجراء و١,٠ يوم و٠,١%، ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر.

١- عدد الإجراءات
٢- الزمن (عدد الأيام)
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

د- تنفيذ العقود القانونية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي ويقيس "فاعلية تنفيذ العقود باتباع تطور نزاعات بيع السلع ورصد زمنها وتكلفتها وعدد الإجراءات ذات الصلة بدءًا من تاريخ رفع المدعي الدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي"، تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) الإجراءات والزمن اللازم والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من الدين، وقد قُدر الحد الأقصى (V_{max}) بـ ٥٨,٠ إجراءًا و١٤٥٩,٠ يومًا و٢٢٧,٣% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـ ١٤,٠ إجراءًا و١٠٩,٠ أيام و٥,٥%، ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن الحد الأدنى تسجل نتائج تصل إلى ١٠ بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى إلى صفر.

١- عدد الإجراءات
٢- الزمن (عدد الأيام)
٣- التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

العنصر ٣: الحصول على احتياطي نقدي آمن

أ- نمو العملة

استخدمت أرقام مقياس الاحتياط النقدي (M1) لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، ويقيس مكون نمو العملة الاحتياطي النقدي في الخمسة أعوام السابقة مطروحًا منه النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في العشر أعوام الأخيرة، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) متوسط معدل النمو السنوي للاحتياطي النقدي في غضون الأعوام الخمسة الأخيرة المقيّم لقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في غضون الأعوام العشرة السابقة عليها، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فإذا كان نمو العملة يعادل نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأعوام العشرة السابقة) يصبح تصنيف الدولة ١٠، وإذا كان نمو الاحتياطي النقدي أكبر من نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل تسجل الدولة عدد نقاط أقل من ١٠، أما بالنسبة للدول التي تزيد القيمة فيها عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٣) (على شبكة الإنترنت).

ب- الانحراف المعياري للتضخم

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) الانحراف المعياري للمعدل السنوي للتضخم لإحدى الدول في غضون الأعوام الخمسة الأخيرة، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، ففي حالة عدم وجود اختلاف في معدل انحراف التضخم على مدار الأعوام الخمسة السابقة تحصل الدولة على تصنيف ١٠، وكلما زاد اختلاف التضخم انخفض تصنيف الدولة، أما بالنسبة للدول التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٣) (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٥).

ج- التضخم: بيانات السنة الأخيرة

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) معدل التضخم على مدار العام الأخير، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما انخفض التضخم ارتفع التصنيف، ومن ثم فإن الدول التي يزيد بها معدل التضخم عن ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٣) (على شبكة الإنترنت)، صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٥).

د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

إذا كانت الدولة تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل والخارج دون أي قيود فإنها تحصل على التصنيف ١٠، ولكن إذا كانت تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل فقط دون الخارج أو العكس فإنها تحصل على تصنيف ٥.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٤: حرية التجارة على المستوى العالمي

أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

١- إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الواردات والصادرات، وقد تم حساب تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ تبعًا للمعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) إيراد الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات، وقد حددت قيم

الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و١٥% على التوالي، فكلما زادت الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات قل التصنيف، وإذا زاد قيمة الضرائب المفروضة في إحدى الدول عن ١٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)

٢- متوسط معدل التعريفة

يقيس هذا المكون الفرعي متوسط معدل التعريف غير المقاس، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، فكلما زاد متوسط معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد متوسط معدل تعريفات إحدى الدول عن ٥٠% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥)، مؤشرات التنمية العالمية، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٤)، دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)، وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨).

٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٢٥% على التوالي، فكلما زاد تفاوت معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد الانحراف المعياري لإحدى الدول عن ٢٥% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: دراسة (Gwartney, Lawson and Hall, 2015)، منظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٤)، ، وزارة المالية العراقية (٢٠٠٨).

ب- معدلات الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفارق بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق السوداء الموازية، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى ١٠ من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) فرق سعر صرف السوق السوداء، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و٥٠% على التوالي، وفي حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق السوداء تحصل الدولة على التصنيف ١٠، وكلما زاد الفارق بين السعرين قل التصنيف، وإذا زاد الفارق ٥٠% تحصل الدولة على تصنيف صفر.

المصدر: البحث النقدي (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)، دليل البنوك للصرف الأجنبي الصادر عن معهد البحوث النقدية.

ج- ضوابط رأس المال

يقيس هذا المكون القيود المفروضة على معاملات رأس المال بالنظر إلى ١٣ نوعًا من الضوابط الدولية لرأس المال المنقولة عن صندوق النقد الدولي، وقد تم استقاء تصنيف الدول على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ بحساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الضوابط وضرب الناتج في ١٠.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر ٥: اللوائح التنظيمية للائتمان والعمالة والنشاط التجاري

أ- اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان

١- ملكية المصارف

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في المصارف الخاصة، فمتى كانت نسبة الودائع الخاصة تتراوح بين ٩٥% و١٠٠% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ١٠، ومتى كان مجموع الودائع الخاصة يتراوح بين ٧٥% و٩٥% تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٨، أما إذا كانت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% إلى ٧٥% فإنها تحصل على التصنيف ٥ وإذا كانت بين ١٠% إلى ٤٠% فإنها تحصل على التصنيف ٢، وتحصل على التصنيف صفر إذا كان إجمالي الودائع المصرفية أقل من ١٠%.

المصدر: بنكسكوب (٢٠١١)، البنك المركزي للاتحاد القمري (٢٠١٢، ٢٠١٤)، البنك المركزي لجيبوتي (٢٠١٥)، البنك المركزي لموريتانيا (٢٠١٥)، بنك الصومال الأول (٢٠١٣)، مولوبي، ديفين (١٨ يونيو ٢٠١٢)، بنك سلام الصومالي (٢٠١٠)، مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢- تنافس البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون على متغيرين: النسبة المئوية للأصول المصرفية التي تملكها البنوك الأجنبية وعدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية والتي تقابل بالرفض كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية، فإذا كانت إحدى الدول تقبل الطلبات كافة من مصارف أجنبية أو معظمها وإذا كانت المصارف الأجنبية تمتلك نصيبًا كبيرًا من أصول القطاع المصرفي فإن الدولة تحصل على تصنيف متقدم وفقًا للجدول التالي.

معدل رفض تراخيص المصارف الأجنبية (الطلبات المرفوضة/الطلبات)

		%٠	%٤٩–%٠	%١٠٠–%٥٠
الأصول المصرفية الأجنبية كحصة من إجمالي أصول القطاع المصرفي	%١٠٠–%٨٠	١٠	٨	٥
	%٧٩–%٤٠	٩	٧	٤
	%٣٩–%٠	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢)

٣- ضوابط معدل الفائدة/ معدل الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون على متغيرين: معدل الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض مطروحًا منه التضخم مقاسًا على مؤشر سعر المستهلك) والفارق بين معدل فائدة الإقراض ومعدل فائدة الإيداع، فمتى كان معدل الفائدة الحقيقي إيجابي ومتى تحددت معدلات الفائدة في الأساس تبعًا لقوى السوق (أي متى كان معدل فائدة الإقراض أقل من ٨% وأعلى من معدل فائدة الإيداع) حصلت الدولة المعنية على تصنيف ١٠، فعندما كانت المعدلات الحقيقية سلبية إلى حد ما (أقل من ٥%) والفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض ٨% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٨، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد أحادي واحد

(أقل من عشرة) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ١٦% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٦، وعندما غلبت السلبية على المعدلات الحقيقية بنسبة ١٠%أو أكثر وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٢٤% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٤، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض ٣٢% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف ٢، بينما بلغ التصنيف صفر عندما كان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض ٣٦% وكانت معدلات الإقراض الحقيقية سلبية على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وبلغ التضخم حد جامح تقلص معه سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (أعوام متعددة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٥).

٤- الحصول على ائتمان

يعتمد المكونان الفرعيان التاليان على مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان المأخوذين عن مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي.

أ- مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر الحقوق القانونية مستوى الحماية الذي يوفره قانون الضمانات وقانون الإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين والذي يسهل الإقراض تباعًا، ويشمل المؤشر ٧ مجالات تتصل بالحقوق القانونية في قانون الضمانات و٣ مجالات تتصل بقانون الإفلاس، حيث عُين لكل مجال من المجالات التي يشملها المؤشر نقطة واحدة، "يتراوح المؤشر بين صفر و١٠؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة على نحو أضمن لإتاحة فرصة الحصول على ائتمان".

ب- مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القواعد المؤثرة في نطاق معلومات الائتمان المتوفرة عبر سجلات الائتمان العامة أو الخاصة وإمكانية الحصول عليها وجودة هذه المعلومات، حيث عُين لكل مجال من المجالات الستة التي يشملها المؤشر نقطة واحدة، و"يتراوح المؤشر بين صفر و٦؛ حيث تشير التصنيفات المتقدمة إلى توفر كم

أكبر من معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو المكاتب الخاصة لتيسير القدرة على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالائتمان"، وقد تم تحويل القيم الناتجة على مقياس مدرج من صفر إلى ٦ فيما بعد إلى مقياس مدرج من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) <http://www.doingbusiness.org>

ب- اللوائح التنظيمية لسوق العمالة

١- صعوبة استئجار العمالة

"يقيس مؤشر صعوبة استئجار العمالة ما يلي: (١) ما إذا كان من الممكن استخدام العقود محددة المدة للمهام المؤقتة فحسب، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود محددة المدة، (٣) معدل الحد الأدنى لأجر المتدرب أو الموظف العامل للمرة الأولى مقارنة بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية جمودًا)، وقد تم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية أكثر مرونة.

٢- جمود عدد ساعات العمل

"يتألف مؤشر جمود عدد ساعات العمل من ٥ مكونات: (١) ما إذا كان العمل الليلي محظورًا أم لا، (٢) ما إذا كان العمل في عطلات نهاية الأسبوع محظورًا أم لا، (٣) ما إذا كان عدد أيام العمل أسبوعيًا ٥,٥ يومًا، (٤) ما إذا كان عدد ساعات العمل أسبوعيًا يمكن أن يصل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة ساعات العمل الإضافية) لشهرين على مدار السنة، (٥) ما إذا كانت الإجازات السنوية مدفوعة الأجر تصل إلى ٢٢ يومًا أو أقل". إذا أتت الإجابات على كافة هذه الأسئلة بـ "لا" فإن ذلك يشير إلى مزيد من الجمود، وقد قيس المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

٣- جمود اللوائح التنظيمية للعزل

أ- صعوبة الفصل

"يتألف مؤشر صعوبة الفصل من ٨ مكونات: (١) ما إذا كان من غير المسموح به أن يكون وجود فائض من الموظفين أساسًا لإنهاء عمل بعضهم، (٢) ما إذا كان على صاحب العمل إخطار الغير (مثل أحد الهيئات الحكومية) لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٤) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (٥) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل ٢٥ عاملًا زائدين عن حاجة العمل، (٦) ما إذا كان القانون يقتضي من صاحب العمل الأخذ بخيارات إعادة تعيين العمال أو الاحتفاظ بهم قبل إنهاء عملهم لزيادتهم عن حاجة العمل، (٧) ما إذا كانت قواعد الأولوية مطبقة على العمال الزائدين عن حاجة العمل، (٨) ما إذا كانت قواعد الأولوية مطبقة على إعادة التوظيف"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

ب- تكاليف الفصل (الأسابيع المستحق عليها الأجر)

يقيس هذا المؤشر الفرعي "تكلفة اشتراطات الإشعار المقدم ومكافآت نهاية الخدمة والجزاءات المستحقة لدى إنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل معبر عنها وفقًا للأسابيع المستحق عليها الأجر"، حيث يعـــادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) تكلفة فصل أحد العاملين، فيما تحددت قيم (V_{max}) و(V_{min}) بـ ٥٧,٩١ أسبوع و٠,٠ أسبوع على التوالي، ومن ثم تحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن الحد الأدنى على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد فيها القيمة عن الحد الأقصى على التصنيف صفر.

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) <http://www.doingbusiness.org>.

٤- التجنيد الإلزامي

يقيس هذا المكون الفرعي مدة التجنيد الإلزامي، حيث حصلت الدول التي لا تعمل وفقًا لنظام التجنيد الإلزامي على التصنيف ١٠، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي ستة أشهر أو أقل تحصل الدولة المعنية على تصنيف ٥، أما إذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ أشهر ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ٣، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من ١٢ شهرًا ولكن لا تتجاوز ١٨ شهرًا فإن الدول تحصل على تصنيف ١، أما الدول التي تزيد فيها مدة التجنيد الإلزامي عن ١٨ شهرًا فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: ائتلاف من أجل وقف استخدام الأطفال المُجنّدين (٢٠٠٨)، المنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين (٢٠١٢)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧ – ٢٠١٤).

ج- اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري

١- بدء نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة فتح نشاط تجاري بناءً على عدد الإجراءات والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات وتكلفة بدء نشاط تجاري شاملة الرسوم على سبيل المثال والحد الأدنى من اشتراطات رأس المال اللازم لبدء نشاط تجاري، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) عدد الإجراءات والزمن المستغرق بالأيام والتكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد والحد الأدنى لاشتراطات رأس المال كنسبة مئوية من دخل الفرد، وقد تحددت قيم الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء و٢٠٣,٠ أيام و٨٣٥,٤% و٥، ١١١,٩%، بينما تحددت قيم الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و٢,٠ يوم، و٠,٠% و٠,٠%، وعلى ذلك فإن الدول التي تقل قيمها عن الحد الأدنى تحصل على تصنيف ١٠ بينما تحصل الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى على تصنيف صفر.

أ- عدد الإجراءات

ب- المدة (عدد الأيام)

ج- التكلفة (% من دخل الفرد)

د- الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) <http://www.doingbusiness.org>.

٢- إغلاق نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة إغلاق نشاط تجاري وفقًا للزمن المستغرق والتكلفة المتكبدة (كنسبة مئوية من النشاط) لإغلاق النشـــاط وكذلك معـــدل استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)، ويعادل تصنيف الزمـــن والتكلفـة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠، كما يقاس معدل استرداد التكلفة بالمعادلة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في ١٠؛ حيث يمثل (V_i) الزمن والتكلفة ومعدل استرداد التكلفة، بينما تحددت قيمة الحد الأقصى (V_{max}) بـ ١٠,٠ أعوام، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ ٠,٤ عام، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- الزمن (عدد الأعوام)

ب- التكلفة (% من النشاط)

ج- استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)

المصدر: مجموعة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) <http://www.doingbusiness.org>.

المراجع

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). Economic Freedom of the Arab World. In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2005* (World Economic Forum, 2005): 129–41.

Ayal, E.B., and K. Georgios (1998). Components of Economic Freedom and Growth: An Empirical Study. *Journal of Developing Areas* 32 (Spring): 327–38.

Amin, Magdi, Ragui Assaad, Nazar al-Baharna, Kemal Dervis, Raj M. Desai, Navtej S. Dhillon, Ahmed Galal, Hafez Ghanem, and Carol Graham (2012). *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. Oxford University Press..

Bengoa, M., and B. Sanchez-Robles (2003). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 529–45.

Berggren, Niclas (2003). The Benefits of Economic Freedom: A Survey. *The Independent Review* 8, 2 (Fall): 193–211.

Bolbol, Ali A., and Ayten M. Fatheldin (2006). Foreign and Intra-Arab Capital Flows in the Arab Countries, 1990–2003. *The World Economy* 29, 9 (September): 1267–93.

Carlsson, F., and S. Lundstrom (2002). Economic Freedom and Growth: Decomposing the Effects. *Public Choice* 112, 3/4 (September): 335–44.

Dawson, J.W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry* 36 (October): 603–19.

Dawson, J.W. (2003). Causality in the Freedom-Growth Relationship. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 479–95.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* 16: 215–41.

De Haan, Jakob, and C.L.J. Sierman (1998). Further Evidence on the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *Public Choice* 95: 363–80.

De Soysa, Indra, and Krishna Chaitanya Vadlamannati (2014). *Free Markets and Civil Peace: Some Theory and Empirical Evidence*. Fraser Institute.

Doucouliagos , Chris, and Mehmet Ali Ulubasoglu (2006). Freedom and Economic Growth: Does Specification Make a Difference? *European Journal of Political Economy* 22, 1: 60–81.

Drzeniek Hanouz, Margareta, Sherif el Diwany, and Tarik Yousef (2007). *Global Competitiveness Report 2007*. World Economic Forum.

Easton, S.T., and M.A. Walker (1997). Income, Growth, and Economic Freedom. *American Economic Review* 87, 2 (May): 328–32.

Eid, Florence (2006). *Entrepreneurial Finance for Job Creation in the Arab World: Elements of a Strategy*. MENA-OECD Investment Programme. <http:// www.oecd.org/mena/investment/36086917.pdf>.

El'Naggar, Dina (2006). *World Bank Report* (September). World Bank. Feldmann,

Horst (2010). Economic Freedom and Unemployment. In James Gwartney Joshua C. Hall, and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report* (Fraser Institute): 187–201.

Grin, Gilles (2012). *The Arab Spring and the European Neighbourhood Policy: An Economic Outlook*. Foundation Pierre du Bois.

Griswold, D.T. (2004). Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy. *Trade Policy Analysis* 26 (January). <http://www. freetheworld.com/papers/Griswold.pdf>.

Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block (1996). *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). *Economic Freedom of the World:*

2004 Annual Report. Fraser Institute. <http://www.freetheworld.com>.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua C. Hall (2015). *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report*. Fraser Institute. <www.freetheworld.com>.

Hall, Joshua, and Robert Lawson (2014). Economic Freedom of the World: An Accounting of the Literature. *Contemporary Economic Policy* 32, 1: 1–19. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.12010/abstract>.

Hertog, Steffen (2007). The GCC and Arab Economic Integration: A New Paradigm. *Middle East Policy* 14, 1: 52–68.

Hourani, Albert (1992). *A History of the Arab People*. Warner Brothers. Intissar,

Fakir (July 2009). Snapshot of the Economic Crisis. *Arab Reform Bulletin* 7, 6.

Lopez-Claros, Augusto , and Klaus Schwab, eds. (2005). *The Arab World Competitiveness Report 2005*. World Economic Forum.

Norton, Seth W., and James D. Gwartney (2008). Economic Freedom and World
Poverty. In James Gwartney and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report* (Fraser Institute): 23-40. <http://www.freetheworld.com>.

Mulupi, Dinfin (2012, June 18). Opening a Bank in Somalia? Not a Crazy Idea, Says Businessman. *How We Made It in Africa: Insight into Business in Africa*. <http://www.howwemadeitinafrica.com/why-we-decided-to-open-a-bank-in-somalia/17530/>.

Roy, Mahyra (2005). Free-Trade Zone Eliminates Customs Duty on Intra-Arab Trade. *International Tax Review*. <http://www.internationaltaxreview.com/default.asp?Page=10&PUBID=35&ISS=14050&SID=494287>.

مصادر البيانات

Bankscope (2011). [Information on world banking.] <https://bankscope.bvdep.com> (subscription is required).

Banque centrale de Comores (2012). *Rapport annuel.* <http://www.banque-comores. km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf as June 4 2014>, as of June 4, 2014.

Banque centrale de Comores (2014). *La structure du système bancaire comorien*. <http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-de- credit>, as of June 4, 2014.

Banque centrale de Djibouti (2015). *Supervision des Institutions*. <http://www. banque-centrale.dj>, as of June 16.2015.

Banque centrale de Mauritanie (2015). *Structure du système bancaire*. <http:// www.bcm.mr/Pages/accueil.aspx>, as of June 16, 2015.

Child Soldiers International (2012). *Louder than Words: An Agenda for Action to End State Use of Child Soldiers*. Report published to mark the tenth anniversary year of entry into force of the Optional Protocol on the involvement of children in armed conflict. <http://www.child-soldiers.org/global_ report_reader.php?id=562>, as of August 28, 2015.

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers (2008). *Global Report 2008*. <http:// www.childsoldiersglobalreport.org/files/country_pdfs/FINAL_2008_Global_Report. pdf>, as of August 15, 2011.

Deloitte, (2007). *Investing in Africa, Somalia Country Study*.

Deloitte (2009–2015). International Tax and Business Guide Highlights. <www. deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-tax-and- business-guides/all-jurisdictions/index.htm>, as of June 16, 2015.

Djibouti, Ministère de Finances (2011). *Code Général d'Impôt*. <www.ministere-finances.dj/TVA/CGI%20%202010.pdf>, as of June 16, 2015.

Economist Intelligence Unit (2015). Data request. <http://www.economistgroup.com>. Ernst & Young (2010). *Libyan Income Tax Law 7/2010*. Issued January 28, 2010. First Somali Bank (2013).*Welcome to FSB!* <http://www.firstsomalibank.com/>. Information Builders (2012). Saudi Credit Bureau Reduces Financial Risk with BI and ETL. <http://www.informationbuilders.com/applications/simah>, as of October 19, 2012.

International Institute for Strategic Studies (2007–2014). *The Military Balance* [*2007–2014*]. International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2004–2014). *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*. IMF.

International Monetary Fund (2006–2015). *World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia.* IMF.

International Monetary Fund (2008, August 28). *The GCC Monetary Union—Choice of Exchange Rate Regime*. Prepared by the Middle East and Central Asia Department.

Iraq, Ministry of Finance, Public Commission of Customs (2008). *Customs Tariff Table According to the Harmonized System*. Republic of Iraq. <http:// www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2011/02/Iraqi-DRAFT-Tariff-Schedule.pdf>.

Mauritanie, Ministère des Finances (2013). *Code général des impôts (code 1982)*. Code 1982; edité en 1991; mise à jour 2013. <http://www.investinmauritania.gov.mr/IMG/pdf/Code_General_des_Impots-2013.pdf>, June 16, 2015.

Monetary Research (2003–2014). *MRI Bankers' Guide to Foreign Currency*. Monetary Research, Inc.

KPMG (2011). *Mauritania Fiscal Guide.* <http://www.kpmg.com/Africa/en/Documents/Mauritania%20Fiscal%20Guide%202011.pdf> as of May 7, 2014.

PricewaterhouseCoopers (various years). *Worldwide Tax Summaries*. <http://www.pwc.com/gx/en/worldwide-tax-summaries/index.jhtml>.

PRS Group (1979–2015). *International Country Risk Guide*. Data purchased from <http://www.prsgroup.com>.

Salaam Somali Bank (2010). *About Us*. <http://www.salaamsombank.com/pages. php?id=5>.

World Trade Organization (2006–2014). *World Tariff Profiles*. <www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf>, as of June 16, 2015.

United Nations (2011). *Guide de l'investissement aux Comores: Opportunités et conditions 2011*. <http://unctad.org/fr/Docs/diaepcb2011d4_fr.pdf>, as of May 7 2014

United Nations (2015). National Accounts Main Aggregates Database. <http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp>, as of June 16, 2015.

World Bank Group (2003). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulation_database.htm>.

World Bank Group (2007). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH /0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00. html#Survey_III>, as of July 24, 2007.

World Bank Group (2012). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTGLOBA LFINREPORT/0,,contentMDK:23267421~pagePK:64168182~piPK:64168060 ~theSite PK:8816097,00.html> as of June 4, 2014.

World Bank (various years, 2005–2015). *World Development Indicators* (editions 2005–2015). International Bank for Reconstruction and Development and World Bank.

World Bank (2015). *World Development Indicators 2013* (on-line). World Bank. <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

World Bank (various years, 2004–2015). Doing Business Database. <http://www.doingbusiness.org>, as of June 16, 2015.